

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الامان

١٦
صفحة

١٠٠٠
lire

سياسية أسبوعية جامعة

AL-AMAN

العدد ١٢٤٩ - السنة الخامسة والعشرون - الجمعة ١٣ جمادى الأولى ١٤٣٨ هـ - ١٠ شباط ٢٠١٧ م

ظاهرة التطرف.. في لبنان!

ينشغل لبنان واللبنانيون هذه الأيام بالانتخابات النيابية القادمة، وقانون الانتخابات: نسبي أم أكثري أم مختلط، أم الإبقاء على قانون الستين. لكن هاجساً آخر لا يقل أهمية ولا خطورة عن قانون الانتخاب، هو الغلو والتطرف اللذان تسربا إلى ساحتنا اللبنانية، على الرغم من أننا بلد حر وديمقراطي، ولا مبرر للتطرف الديني أو السياسي كي يعيش في ساحتنا. هذا من حيث المظهر، فماذا عن الحقيقة، خاصة أننا بتنا نرى شباباً يلتحقون بداعش أو النصرة أو غيرهما، ويقعون في فخ التفجيرات الإرهابية أو العمليات الانتحارية. لقد فاقنا أن بلدنا تربطه حدود مشتركة مع سوريا، البلد الذي أجهض الثورة الشعبية فيه حتى تحول بعضها إلى مجموعات إرهابية، لأن النظام أدخل إلى ساحته مقاتلين طائفيين من الخارج، ومن كل الجنسيات، ليقاتلوا ويقتلوا الشعب السوري، مما استدعى ردود فعل حادة، وانتشار التطرف الديني والسياسي عبر الحدود، خاصة أن الأجهزة الأمنية باتت تنظر بعين واحدة، فتحاسب وتراقب دون توازن ولا عدالة. بعض المراقبين يلقي باللائمة على دار الفتوى وخطباء المساجد، بينما القضية أكبر وأوسع، وتستدعي مشاركة كل الفعاليات، الفكرية والسياسية والإعلامية، فضلاً عن الدينية، لمواجهة هذه الظاهرة.

الانتخابات النيابية في موعدها أو بعده هل حقاً ستجري؟!

العلاقات اللبنانية السعودية
إلى مزيد من الاستقرار



تقرير جديد لمنظمة العفو الدولية
يرصد المجازر الجماعية في سجن صيدنايا
عشرات الضحايا بغارة على إدلب
وقصف الغوطة بالغازات



لن يعطيك الإسرائيليون سلاماً
فاقتنع!!

حماس في القاهرة:

زيارة ناجحة.. ولكن غير مثمرة لمصر



تهديدات إيرانية لأميركا
وواشنطن ترد: لا تختبروا حزم ترامب
المقاطعة الاقتصادية الشعبية
لتأديب ترامب والإدارة الأميركية



وجهة نظر

مآلات ٨ و ١٤ الانتخابية

في غمرة الحديث عن القانون الانتخابي في لبنان، ينبغي التطلع الى مآلات الخريطة السياسية اللبنانية وما تحتويه من تحالفات ثابتة ومتغيرة، في ضوء الاستحقاقات المقبلة والأنية والسابقة التي شهدتها لبنان في الآونة الأخيرة. فبعد أن كانت هذه الخريطة ترزح تحت وطأة فرز سياسي وطائفي حاد أنتج منذ ١٤ شباط ٢٠٠٥ اصطفاً سياسياً عاصفاً من خلال معسكري الثامن والرابع عشر من آذار، وقد تعرض هذا الاصطفاف لخروقات كبيرة ابتداءً من خروج النائب وليد جنبلاط من معسكر الرابع عشر من آذار. وقد تلى ذلك اسقاط حكومة سعد الحريري في نهاية ٢٠١٠ وانضمام وليد جنبلاط الى حكومة الرئيس نجيب ميقاتي التي ضمت قوى الثامن من آذار. ثم شهدنا تصدعاً تدريجياً في العلاقة ما بين الرئيس نبيه بري وحركة أمل من جهة والعماد ميشال عون والتيار الوطني الحر، وصل الى ذروته لدى تأييد رئيس المجلس النيابي لترشيح النائب سليمان فرنجية لرئاسة الجمهورية. وقد توجت تصدعات معسكر الثامن من آذار باهتزاز العلاقة بين العماد عون والنائب فرنجية في اطار نفس الموضوع الذي أوجد شرخاً بين عون وبري.

وقد أدت الخلافات السياسية التي أحاطت بالقانون الانتخابي الى راب صدع جزئي في علاقات قوى الثامن من آذار والى تشتت قوى الرابع عشر من آذار، فكيف كان ذلك؟

أشلاء معسكر الرابع عشر من آذار لم تكن قادرة على الحفاظ على ما اتفقت عليه قبل عام من الزمن حول قانون مختلط توصل اليه تيار المستقبل وحزب القوات اللبنانية والحزب التقدمي الاشتراكي، الذي أعلن في حمأة البحث عن القانون الانتخابي المرجو رفضه القانون المختلط وتمسكه بقانون الستين أو ما يرغب في تسميته قانون الدوحة، فيما القوات باتت مأخوذة بالحلم بكتلة نيابية متسعة من جراء التحالف مع التيار الوطني الحر على الساحة المسيحية، على غرار ما حصل من توسع في حصتها الوزارية التي حصلت عليها لدى تشكيل الحكومة الأخيرة برئاسة سعد الحريري، وجراء ذلك، لن تقلح القوات في تدعيم مطالب الحلفاء السابقين الذين تتمسك باستمرار التحالف معهم، ولكنها تجهد من أجل التوفيق بين الفرقاء الذين تتناقض مصالحهم على الدوام في مجال القانون الانتخابي وغيره من المجالات.

وفي المقابل استمر التوافق بين التيار الوطني الحر وحزب الله وحركة أمل على المطالبة باعتماد النسبية في اي قانون انتخابي منشود، وعلى رفض قانون الستين بشكل مطلق، وهذا ما أدى الى التوصل الى حد أدنى من التوافق بين قوى الثامن من آذار على أسس القانون الانتخابي الذي بقي الخلاف قائماً على تفاصيله المفقودة حتى هذه اللحظة. فالنسبية لها عدة صيغ والقانون المختلط له عدة نسخ وحجم الدوائر الانتخابية هي بيت القصيد التي يراها كل طرف من الأطراف من زاوية مصالحه السياسية الخاصة والمتضاربة في معظم الأحيان. وقد اعتبر تشكيل اللجنة الرباعية المكلفة إيجاد صيغة قانون انتخابي ملائم للساحة اللبنانية اشارة واضحة على تقدم قوى الثامن من آذار في المشهد السياسي اللبناني رغم كل التصدعات التي اصابت علاقاتها البينية. فاللجنة المشار إليها ضمت التيار الوطني الحر وحركة أمل وحزب الله وتيار المستقبل، ما كشف عن توازن مفقود في بنية هذه اللجنة في ظل غياب الحزب التقدمي الاشتراكي والقوات اللبنانية وحزب الكتائب وتيار المردة وآخرين...

لا نعرف من هو القادر في ساحة لبنانية كهذه الساحة على اخراج أرنب القانون الانتخابي من كمه، ولا نعرف حظوظ التأجيل التقني من عدمه، ولا نستطيع الجزم بإمكانية حصول الفراغ في بنیان السلطة التشريعية. ولكن المؤكد أن الضحية الكبرى في هذا الخضم هو حسن التمثيل الشعبي الذي يجب ان يكون الهدف الرئيس، من اجراء أي انتخابات تحصل في بلد من البلدان ■

أيمن حجازي

حماية كاشفي الفساد، الهيئة العليا لمكافحة الفساد والإثراء غير المشروع».

عدوان: مشروع قانون الانتخاب تعدّه الحكومة

طالب عضو كتلة «القوات اللبنانية» النائب جورج عدوان، بـ«العودة الى الدستور الذي ينص على أن مشروع قانون الانتخابات تعدّه الحكومة»، موضحاً أن كلامه باسم حزب «القوات اللبنانية» ويقتضي «أن نرجع الى الدستور، الذي ينصّ على أن قانون الانتخابات تعدّه الحكومة وترسله الى المجلس النيابي».

وقال خلال مؤتمر صحافي عقده في مجلس النواب: «سمعت بالأمس تعليقا لوزير الداخلية نهاد المشنوق ينصح فيه رئيس الجمهورية بالعودة الى الكتاب، وأعتقد أن دور وزير الداخلية الاول هو أن يقدم للحكومة عن وزارة الداخلية مشروع قانون انتخابات حتى يقرّ في مجلس الوزراء، والمهمة الاولى لوزير الداخلية الآن وكذلك لمجلس الوزراء هو تنفيذ هذا الامر». وتمنّى على «مجلس الوزراء وابتداء من الغد واذال لم يكن ممكناً من الجلسة المقبلة، أن يحصر جلساته بالبحث في مشروع قانون الانتخاب سواء قدم وزير الداخلية مشروعاً او الدخول في الطروحات المعروضة لقوانين الانتخابات».

٢٠٠ مليون دولار من البنك الدولي لإصلاح الطرق

خصّصت مجموعة البنك الدولي ٢٠٠ مليون دولار لتطوير شبكة الطرق في لبنان، والتي تُعتبر خطراً على السلامة العامة، وعائقاً أمام الإنماء المتوازن بين المدن والمناطق الريفية والنمو الاقتصادي المتصّف. وسيستخدم هذا التمويل في إصلاح نحو ٥٠٠ كيلومتر من الطرق في المرحلة الأولى من خطة حكومية أوسع لتجديد قطاع الطرق المتردّي في البلاد. ويشتمل مشروع الطرق والتوظيف، الذي وافق عليه يوم الاثنين الماضي مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي، على منحة قيمتها ٤٥ مليون دولار من آلية التمويل الميسر التي يديرها البنك. وهذه هي المرة الأولى التي يحصل فيها لبنان على تمويل من الآلية التي أنشئت في عام ٢٠١٦ لمساندة البلدان المتوسطة الدخل التي كانت في ما مضى تتلقّى تمويلاً عادياً من البنك الدولي، لكنها تمر الآن بضغط اجتماعية واقتصادية غير عادية. وقال فريد بلحاج المدير الإقليمي لدائرة الشرق الأوسط في البنك الدولي: «يهدف هذا التمويل إلى مساعدة لبنان على الاستمرار في تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيه وللنازحين السوريين في البلاد».

مكتبه الإعلامي كل من اطمأن الى صحته، وخصوصاً رئيس الجمهورية ميشال عون والرئيس الحريري والرئيس الفلسطيني محمود عباس والرؤساء السابقين والوزراء والنواب الحاليين والسابقين ورؤساء الطوائف الروحية، وكل من اطمأن اليه.

حمادة: محاولة تقسيم الجبل بالتهويل لن تمر



في إطار جولته على القيادات السياسية، زار وفد من «اللقاء الديموقراطي» ضم وزير التربية والتعليم العالي مروان حمادة، والنواب: فؤاد السعد، هنري حلو، علاء الدين ترو، أنطوان سعد وإيلي عون، وأمين السر العام في الحزب «التقدمي الاشتراكي» ظافر ناصر، مركز حزب «الوطنيين الاحرار» في السويدكو، والتقى رئيس الحزب النائب دوري شمعون، في حضور الأمين العام للحزب الياس أبو عاصي، أمين الداخلية ريمون مرهج، وأعضاء المجلس السياسي طوني أبو ملهب، زياد يعقوب، نمر شمعون، وقال شمعون: «اللقاء اليوم مهم جداً، لأن هناك نواباً يعتبرون أنفسهم مسؤولين عن لبنان، خصوصاً في ظل ما يحدث اليوم، لأنه لا يمكن أن نعتبر الدستور شيئاً هامشياً يمكن أن نقرأه ولا يعيننا، فالدستور عند البعض في سلة المهملات».

كتلة «المستقبل» تدعو إلى التمسك بالاتزان

شددت كتلة «المستقبل» النيابية على «أهمية إجراء الانتخابات النيابية في موعدها من دون أي تأخير استناداً إلى قانون جديد يتيح التوافق بين مختلف الأطراف استناداً إلى الدستور واتفاق الطائف».

واعتبرت أن «التطورات والتحولات التي تشهدها المنطقة والعالم سياسياً وأمنياً واقتصادياً تحتم على جميع القيادات السياسية الأساسية التنبه لخطورة تداعياتها على الأوضاع في لبنان بمختلف جوانبها».

الوزير تويني:

متجهون نحو تسوية

طمأن وزير الدولة لشؤون مكافحة الفساد نقولا تويني، إلى أن «لا خوف من انتكاسة سياسية للعهد الجديد، فالامور تتجه نحو تسوية حول قانون انتخاب يحظى بموافقة جميع الفرقاء»، لافتاً إلى أن «ما يدور الآن من مقاربة مسألة قانون الانتخاب لا يخلو من المبالغة وعرض العضلات لدى البعض، على الرغم من أن الامر لا يتعدى طرح كل طرف لهواجسه ومعالجتها للوصول الى قانون يتوافق عليه الجميع». واعتبر في حديث الى اذاعة «صوت لبنان ٩٣.٣»، أن «الستين مرفوض من الجميع فيما تحظى النسبية بغالبية الاصوات». وأشار الى «العمل الدؤوب على محاربة الفساد بالقوانين التي تحمي المواطن وأولها الذي أقرّ، هو قانون الوصول الى المعلومات بانتظار ثلاثة قوانين وهي

عون: المشكلة

في تجاوز القوانين

أكد الرئيس اللبناني ميشال عون أن «المشكلة في معظم القضايا المطلوبة معالجتها لا تكمن في غياب النصوص القانونية اللازمة لها، بل في تجاوز القوانين وعدم التنفيذ». واعتبر أن «لجوء بعضهم إلى المزايدة في الحديث عن ضرورة إلغاء الطائفية لا يؤدي عملياً إلى إلغائها»، داعياً إلى «احترام الكفاءات داخل كل طائفة وألا يكون الولاء السياسي وحده هو المعيار الأبرز لدى اختيار ممثلي كل طائفة في المسؤولية العامة».

ودعا عون أمام وفد ضم ممثلين عن هيئات من المجتمع الأهلي إلى «العمل من أجل إرساء أسس ثقافة تساهم في الخروج من الأطر الطائفية الضيقة إلى رحاب المواطنة التي تجمع على القيم»، مؤكداً أنه سيعمل «من موقعه على الدفع في اتجاه التخفيف من وطأة الطائفية وتداعياتها، من دون التقليل من غنى لبنان الذي هو في تنوعه وتعدديته ما جعله بلداً نموذجياً».

السبهان يتجول في قلب بيروت ويشيد بتوافق اللبنانيين

جال وزير الدولة لشؤون الخليج العربي في وزارة الخارجية السعودية ناصر السبهان، في قلب بيروت في اليوم الثالث لزيارته لبنان. وجلس في مقهى «أتوال» في ساحة النجمة فيما كان المجلس النيابي منعقداً في جلسة مساءلة للحكومة. والتقى رئيس الحكومة سعد الحريري يرافقه وزير التربية والتعليم العالي مروان حمادة وعددًا من نواب كتلة «المستقبل» النيابية، كما التقى النائب بهية الحريري.

وانضم القائم بالأعمال السعودي وليد عبدالله بخاري الى السبهان خلال جولة له في المنطقة.

وركز السبهان خلال أحاديثه مع من التقاهم على «ضرورة مواكبة نتائج المحادثات اللبنانية - السعودية بتفعيل الاتفاقات المعقودة بين البلدين، خصوصاً أن لبنان يعني للمملكة العربية السعودية الكثير».

الحريري: «ما حدا ببعي محل بري»



علق رئيس الحكومة سعد الحريري خلال مغادرته ساحة النجمة على غياب رئيس المجلس النيابي نبيه بري عن الجلسة بعد خضوعه لعملية جراحية: «الجلسة بوجود الرئيس بري الذي نتمنى له الشفاء العاجل، لها نكهة خاصة ومختلفة، وإن كان الرئيس مكاري قدم عملاً جيداً وكانت إدارته جيدة». وقال: «الرئيس بري له حضوره ونشعر بأن المجلس من دونه ناقص».

وعندما قيل له: «ما حدا ببعي مطرحو بقلبك؟»: رد: «ما حدا غير دولتو ببعي هذا الفراغ. ولا حدا ببعي محلو. انشالله بقوم بالسلامة».

وغادر بري، مركز كليمنصو الطبي (CMC) بعد تماثله للشفاء، وشكر وفق

الجماعة تبحث مع الوزير مروان حمادة قانون الانتخابات



قام وفد من المكتب السياسي في الجماعة الإسلامية، برئاسة الأستاذ اسعد هرموش وعضوية الدكتور زهير العبيدي وعمر سراج وعلي أبو ياسين، بزيارة الوزير مروان حمادة حيث جرى التباحث في موضوع قانون الانتخابات. واستمع الوفد إلى رأي الحزب التقدمي الاشتراكي

في الصيغ المطروحة، ابتداءً بالقانون المختلط إلى قانون النسبية، وما رشح من قوانين تتعلق بتوزيعات الدوائر الانتخابية، وموقف الحزب التقدمي الرفض لأي صيغة قانون انتخاب يتضمن النسبية، وأكد الوزير حمادة حرص اللقاء الديمقراطي على القانون الذي يجمع ويوفق ويرضي

جميع القوى السياسية.

وأطلع رئيس المكتب السياسي الوزير حمادة على موقف الجماعة الإسلامية من قانون الانتخاب، ومطالبة الجماعة بقانون على قاعدة النسبية كدائرة واحدة في لبنان، أو على أقرب دائرة إذا تعذر ذلك.

ثمن النسخة

الاشتراكات

لبنان: ألف ل.ل، سوريا ٥٠ ل.س، السعودية ٥ ريالات، الامارات ٧ دراهم، قطر ٥ ريالات، الكويت ٣٠٠ فلس، الأردن ٧٠٠ فلس، البحرين ٥٠٠ فلس، اليمن ٢٠٠ ريال، مصر ٦ جنيه، السودان ٣ جنيه، المغرب ١٠ دراهم، فرنسا يورو واحد، انكلترا جنيه واحد، الولايات المتحدة وبقية الاقطار ١.٥ دولار أو ما يعادلها.

داخل لبنان: ٧٥ ألف ليرة للأفراد / ١٠٠ ألف ليرة للمؤسسات

خارج لبنان: ١٠٠ دولار للدول العربية / ١٢٥ دولاراً أوروبا / ١٥٠ دولاراً بقية أنحاء العالم (بالبريد الجوي)

كلمة الأمان

النسبي المختلط» بحيث يجري انتخاب نصف أعضاء المجلس بموجب القانون الأكثر، والنصف الآخر (أقل أو أكثر) بموجب القانون النسبي، لكن حتى هذه لم تجد قبولا أو اجماعا لبنانياً، فمنهم من قال ان «النسبي» لم يرد في دستور الطائف، ومنهم من قال ان القانون النسبي سوف يصطدم مع التوزيع الطائفي، وان المسيحيين في لبنان (مثلاً) يشكون من أن المسلمين هم الذين ينتخبون معظم نوابهم، وبالتالي فإن الحل يكمن في إعادة توزيع المقاعد النيابية، ونقل عدد من المقاعد الى دوائر أخرى، وهذا ما يتلاءم مع الدستور (دستور الطائف) الذي دعا الى إعادة النظر بالدوائر الانتخابية والمحافظات الإدارية.

هنا بدأت اللعبة السياسية من جديد، فهناك بعض الكتل استشعرت الخطر على حجمها النيابي، واحتمال تضائل عدد نوابها. وكان وليد جنبلاط (زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي) أكثر الزعماء جرأة في تحسس مطالبه، ففي مؤتمر الحزب السابع والأربعين الذي عقد يوم الأحد الماضي، ذكر بأن دستور الطائف «نص على انشاء مجلس للشيوخ تتمثل فيه مختلف الطوائف والمذاهب بالتساوي، وذلك بعد إلغاء الطائفية السياسية.. عندها يمكن دراسة تطبيق النسبية كاملة أو جزء منها».

بالمقابل، دعت كتلة «المستقبل» النيابية الى «أهمية إجراء الانتخابات النيابية في موعدها دون أي تأخير، استناداً إلى قانون جديد يتيح التوافق بين مختلف الأطراف، استناداً إلى الدستور واتفاق الطائف..»، وهذا يقتضي إجراء الانتخابات بموجب القانون المعمول به سابقاً، لأن أي قانون جديد يستدعي تأجيلاً -كبيراً أو صغيراً- لإجراء الانتخابات النيابية.

أما الكتل النيابية الأخرى، القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر والقوى الإسلامية وحزب الكتائب والأحزاب العقائدية، فهي تؤكد على النسبية، دون أن تتجاوز مراعاة توزيع الدوائر الانتخابية، أو تحالفاتها مع هذا الفريق السياسي أو ذاك.

واضح من كل ما سبق، أن مسار التعطيل ما زال حاكماً لخيارات القوى السياسية في الانتخابات النيابية وقانون الانتخاب. وإذا كان تشكيل الهيئة المشرفة على الانتخابات سوف يستغرق وقتاً قد تتجاوزه الإشكالات والخيارات المفتوحة والمتعددة، فإن الخروج من القانون الأكثر الى النسبي سوف يستغرق وقتاً أطول، بل ان قطاعاً كبيراً من اللبنانيين يحتاجون الى دورات طويلة الأمد حتى يصبحوا قادرين على ممارسة حقهم الانتخابي، سواء في النسبية الكاملة أو القانون المختلط، مع مراعاة أن الطائفية السياسية ما تزال حاكمة في كل الميادين، وإذا كانت بعض القوى السياسية تتمسك بالقانون الأرثوذكسي أو أن ينتخب كل مواطن ابن طائفته أو مذهبه، فإن ذلك يؤكد أن كل التلميذات باقتراب الوصول إلى قانون عادل وعصري هي مجرد أوهام.. وصولاً إلى الفراغ الانتخابي والسياسي. ■

يصف بعض الإعلاميين في لبنان الممارسة السياسية بأنها «لعبة السياسة» كتعبير مترجم عن اللغة الفرنسية. لكن الممارسة السياسية خلال السنوات الخمس الماضية كانت «لعبة» بكل ما تحمل الكلمة من معنى ودلالات. فقانون الانتخاب ليس إشكالية طارئة في الحياة السياسية، وإنما كان مطروحاً للنقاش سعيًا للوصول إلى قانون عادل ومتوازن منذ انعقاد المجلس النيابي الحالي عام ٢٠٠٩، وقد أعلن رئيسه نبيه بري في الجلسة الأولى أن الواجب يقضي بأن تدرس لجنة الإدارة والعدل مشروعاً جديداً للانتخابات، ثم تحيله على الهيئة العامة للمجلس من أجل مناقشته واعتماده، حتى يكون جاهزاً في انتخابات ٢٠١٣، الموعد المحدد لنهاية ولاية المجلس وإجراء انتخابات نيابية أكثر عدالة وأفضل تمثيلاً من قانون ١٩٦٠، أو ما يسميه البعض قانون غازي كنعان، أو قانون الدوحة.

لكن الأيام والسنين طواها الزمن، وانتهت ولاية رئيس الجمهورية السابق (ميشال سليمان) دون أن تجتمع الهيئة العامة للمجلس وتنتخب رئيساً جديداً للجمهورية، وكان ذلك بسبب مقاطعة كتل نيابية وازنة لجلسات المجلس مما أدخل البلد في فراغ لا مبرر له، سوى «اللعبة السياسية» التي مارسها كتل نيابية لها مصلحة في الشغور الرئاسي، أو تلك الطامحة الى أن تكون هي المتربعة في قصر بعدا.

بعدها انتهت ولاية المجلس النيابي فمدد لنفسه مرة وثانية، وما يزال يعيش بفعل هذا التمديد، الى أن أطلق الرئيس سعد الحريري مبادرته الأولى التي قضت بدعم ترشيح النائب سليمان فرنجية لرئاسة الجمهورية، ثم مبادرته الثانية التي أوصلت الجنرال ميشال عون الى قصر بعدا.. فأجرى مشاورات نيابية تشكلت الحكومة على أساسها بعد مساومات ومقايضات غير مسبوقة. وحسب المراقبون أن «اللعبة السياسية» انتهت، وان الاستقرار السياسي بات ثابت الأركان. لكن تبين أن اللعبة لم تنته بعد، وأن مسار التعطيل ما زال سارياً.. فالمجلس النيابي أمامه استحقاق بالغ الأهمية هو إجراء انتخابات نيابية بموجب قانون جديد للانتخابات ينهي قانون الستين ويوصل البلد الى قانون عصري وعادل قبل انتهاء ولاية المجلس الحالي، وهنا بدأت «اللعبة السياسية» عهداً جديداً غير مسبوق، ذلك أن معظم الكتل النيابية ترفض القانون القديم، وتسعى للاتفاق على قانون عصري ينهي القانون الطائفي الأكثر المعمول به منذ سنوات طويلة، وهنا بدأت السجلات من جديد.

حزب الله وحركة أمل، ومعهما كتل نيابية حزبية أخرى تطالب باعتماد قانون نسبي، وأن يكون لبنان دائرة انتخابية واحدة. فقامت الصرخة ضد هذا الخيار بدعوى أن سلاح حزب الله سوف يضغط على الناخب اللبناني في مناطق نفوذه، وكذلك في المناطق الأخرى تحت عنوان «سرايا المقاومة»، مما يعطل حرية الناخب في اختيار من يمثله في المجلس النيابي. وخروجاً من هذا المأزق فقد طرح البعض «القانون

الانتخابات النيابية

في موعدها أو بعده

هل حقاً ستجري؟!

بعد احتدام الخلاف حول قانون الانتخاب.. هل تجري الانتخابات وفق «الستين معدلاً»



وأما تيار المستقبل الذي وافق من ناحية المبدأ على القانون المختلط للوزير باسيل، لكنه لم يعلن ذلك، وتراجع عنه بعد اعتراض جنبلاط فإنه يبدو محكوماً بهاجس الخوف من خسارة جزء كبير من كتلته النيابية في حال إجراء الانتخابات وفق أي صيغة غير صيغة قانون الستين، ولذلك قال وزير الداخلية نهاد المشنوق رداً على سؤال: «نحن ذاهبون باتجاه ما يقوله الكتاب، والكتاب يقول إن الانتخابات تجري في موعدها في ٢١ أيار بالقانون النافذ. وسأعطي المجال أكثر، فإذا توصلوا قبل ٢١ أيار، أي في ٢٠ أيار إلى قانون جديد، عندها يحددون فيه موعداً جديداً للانتخابات، إذا كان فعلاً هناك نية للوصول إلى صياغة سليمة لقانون انتخاب يوافق عليها الجميع».

باختصار، فرص الوصول إلى قانون جديد للانتخاب غير متوافرة حالياً في ظل حالة الانقسام السياسي، وقد يكون طرح جنبلاط قانون الستين معدلاً هو الأكثر قبولا. فهل تجري الانتخابات وفق قانون الستين معدلاً؟ ■

بسام غنوم

كانت تعمل عليه اللجنة الرباعية، وإن من طريق استخدام الطائفية الدرزية، لأن نقطة الطائفية صبت في مصلحة كل اللبنانيين، لا في مصلحة حزب أو طائفة دون سواها.

وقد استكمل جنبلاط طرحه السياسي حول قانون الانتخاب بنقطة ايجابية بعد إسقاطه القانون المختلط، هي دعوته الى تطبيق «قانون الستين معدلاً أو الذهاب مباشرة إلى تطبيق الطائف»، وهذا الطرح يعتبر طرحاً معقولاً في ظل حالة الانقسام السياسي القائم في البلد، ومخرجاً مقبولاً لكل القوى السياسية، سواء تلك التي تطالب بالنسبية الكاملة مثل «حزب الله»

أو تيار المستقبل الذي يناور انتخابياً من أجل الوصول إلى قانون يحفظ له الجزء الأكبر من كتلته النيابية الحالية.

لكن ماذا عن موقف باقي الأطراف من قانون الانتخاب بعد إسقاط القانون المختلط الذي طرحه الوزير جبران باسيل.

التيار الوطني الحر ومعه القوات اللبنانية لا يملكان مشروعاً واضحاً للقانون الانتخابي بعد إسقاط القانون المختلط، ويبدو هذا جلياً من دعوة الرئيس عون الى تبني النسبية الكاملة وعرضها على استفتاء شعبي، وهو يدرك وفريقه السياسي أن ذلك متعذر لأن النسبية الكاملة مرفوضة بالمطلق من تيار المستقبل ومن الحزب التقدمي الاشتراكي، لأن ذلك مشروع «حزب الله»، ولأن الاستفتاء الشعبي غير وارد في الدستور اللبناني كإحدى أدوات الحكم والسلطة.

وأما حزب «القوات اللبنانية» حليف التيار الوطني الحر، فإنه ما زال يبحث في مشروع قانون المختلط بين النسبية والأكثرية وفق صيغ أخرى مع تيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي.

الكاثوليك، حيث أكد أنه «لن يكون هناك انقسام بعد اليوم على مستوى الحكم وانه على اتصال يومي مع رئيس الجمهورية في مختلف القضايا والمشاكل التي يواجهها لبنان».

فهذا الموقف للرئيس سعد الحريري، وإن حمل في ظاهرة ايجابية كبيرة تجاه العماد عون، إلا انه يكشف في الوقت نفسه عن صراع في الصلاحيات بدأ يدور في الخفاء بين الرئيسين عون والحريري عبر عنه بوضوح الخلاف بين وزير الداخلية نهاد المشنوق والرئيس عون حول توقيع مرسومي دعوة الهيئات الناخبة وتشكيل هيئة الإشراف على الانتخابات.

في ظل هذه المعطيات، ما هي حظوظ الوصول إلى قانون انتخابي جديد يرضي جميع الأطراف في ظل الانقسام السياسي القائم؟

في البداية، لا بد من التوقف أولاً عند موقف رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي النائب وليد جنبلاط، الذي كانت له اليد الطولى في إسقاط مشروع الوزير جبران باسيل المختلط، حيث تحرك جنبلاط في كل الاتجاهات وجمع مختلف الأطراف السياسية الراضية لصيغة اللجنة الرباعية، على اعتبار أن هذه اللجنة تريد إنتاج قانون يضمن مصالحها لا مصالح اللبنانيين أولاً، وعلى أنها تريد فرض قانون انتخابي لا يساوي بين اللبنانيين ثانياً.

وقد نجح النائب جنبلاط نجاحاً باهراً في عملية إسقاط القانون المختلط الذي كاد يمر على الساحة المسيحية وعلى الساحتين السنية والشيعية، إلا أنه سقط بالضربة القاضية بعد استخدام جنبلاط سلاح الطائفية الدرزية وسلاح الميثاقية الطائفية الذي كان يستخدمه دائماً التيار الوطني الحر وحركة أمل وحزب الله في فترة الفراغ الرئاسي. وتسجل هنا للنائب جنبلاط نقطة ايجابية على الصعيد الوطني، هي انه استطاع إفشال مشروع قانون انتخاب سلطوي

دخل النقاش المحتدم حول القانون الانتخابي في مسار آخر بعد إسقاط القانون المختلط الذي تقدم به الوزير جبران باسيل إلى اللجنة الرباعية التي تضم التيار الوطني الحر وتيار المستقبل وحركة أمل و«حزب الله»، وكان لهذا السقوط الدوي الكبير على الساحة السياسية، لأنه أولاً أعاد النقاش في القانون الانتخابي الى النقطة الصفر، كما قال أكثر من طرف معنى مباشرة ببحث القانون الانتخابي، ولأنه ثانياً فتح باب الخلاف حول الصلاحيات الرئاسية بين الرئيس ميشال عون وتيار المستقبل وباقي القوى السياسية بعدما قال الرئيس عون رداً على دعوة الوزير نهاد المشنوق له إلى توقيع مرسومي دعوة الهيئات الناخبة وتشكيل هيئة الإشراف على الانتخابات: «إذا ما خيّر بين إجراء الانتخابات على أساس قانون الستين والفراغ، فإني سأختار الفراغ».

ويبدو أن المرحلة المقبلة التي تحمل عنوان البحث حول القانون الانتخابي الجديد ستكون حبلية بالمفاجآت، سواء على مستوى المواقف السياسية لمختلف الأطراف من هذا القانون، أو لناحية إحياء الصراع حول الصلاحيات بين الرؤساء الثلاثة. ولعل الموقف الأبرز على ذلك الصعيد، ما أعلنه الرئيس الحريري بعد لقائه أعضاء المجلس الأعلى لطائفة الروم

الأمان
عبر شبكة الإنترنت
www.al-aman.com

العلاقات اللبنانية السعودية إلى مزيد من الاستقرار والسبهان في بيروت موفداً من الملك سلمان

عنصر تأثير سلبي في الدولة والمجتمع في لبنان، وحتى لا يتحول إلى هدف إسرائيلي يطيح أيضاً كل

شيء في لبنان.

أما الأمر الثاني، فهو في تأكيد تطبيع العلاقات



الرئيس الحريري والوزير السبهان

واثل نجم - كاتب وباحث

حظ وزير الدولة السعودي لشؤون الخليج العربي، ثامر السبهان، ضيفاً على لبنان موفداً من العاهل السعودي، الملك سلمان بن عبد العزيز، وحمل الوزير السعودي معه في زيارته بشرى تعيين سفير جديد للمملكة في لبنان، وقد دعا السعوديين إلى العودة إلى لبنان من أجل السياحة والإصطياف والتسوق، مؤكداً أن كل الظروف مشجعة على هذا الموضوع. كذلك بحث الموفد الملكي مع المسؤولين اللبنانيين الهيئة العسكرية السعودية للجيش اللبناني، وأكد أمامهم أن العمل بها ما زال قائماً على جدول أعمال القيادة السعودية. وفي موضوع الانتخابات النيابية اللبنانية، أكد السبهان أن الانتخابات إجراء لبناني داخلي بحث، ولا علاقة للمملكة به، ولكنه أكد حرص المملكة على القيادات اللبنانية من أجل التوصل إلى قانون لا يقضي أحداً ولا يغيب أحداً ويكون شاملاً وعادلاً ومطمئناً للجميع. وقد زار السبهان الوسط التجاري في بيروت، وتناول الطعام إلى جانب أركان السفارة السعودية في بيروت، وصادف وجوده رئيس الحكومة سعد الحريري، وقد كانت خطوة السبهان رسالة واضحة منه إلى السعوديين خصوصاً والخليجيين عموماً بأن الوضع في لبنان مستقر، وأن بإمكانهم العودة إلى ربوع وطنهم الثاني.

والحقيقة أن زيارة السبهان للبنان تأتي في إطار استكمال ما بدأه رئيس الجمهورية، ميشال عون في أثناء زيارته المملكة، ومتابعة الملفات التي بُحثت هناك، وهو ما يعكس حرصاً سعودياً على العلاقة مع لبنان، وعلى تطبيعها بعد الانتكاسة التي أصابها جراء مواقف وسياسات الحكومة السابقة في الملفات الإقليمية، ويعكس أيضاً أهمية لبنان في جدول أعمال القيادة السعودية، وحرصها على موقف لبنان إلى جانب أشقائه العرب، ولذلك حمل الوزير السبهان من الملك سلمان إلى القيادة اللبنانية حرصه على تلبية ما تريده، فيما أبدى المسؤولون اللبنانيون، وفي مقدمهم رئيس الجمهورية ميشال عون، حرصهم على العلاقة مع المملكة، وتطلعهم إلى تطويرها.

أما في عمق الزيارة السعودية للبنان في هذه المرحلة، فهي ترتبط بأمرين أساسيين: الأول له علاقة بإرساء الاستقرار في لبنان في هذه المرحلة الدقيقة التي تمرّ بها المنطقة، خاصة في ظل الحديث عن تسوية سياسية في الملف السوري بدأت ملامحها تظهر في محادثات أستانة لتثبيت الاستقرار، ومن ثمّ في مفاوضات جنيف المقررة أواخر هذا الشهر، وهي مفاوضات قد تقضي إلى حل سياسي ينطلق أساساً من قرارات مجلس الأمن، ومن مقررات جنيف واحد التي تتحدث عن انتقال سياسي في سوريا، وعن خروج كل القوات الأجنبية من أراضيها. وفي هذا السياق يجري الحديث عن ضغط روسي على إيران و«حزب الله» للانسحاب من سوريا، وهو ما يعني، بالنسبة إلينا في لبنان، تحصين الاستقرار وتمكين الدولة في الوقت الذي سيعود فيه «حزب الله» إلى البلد، أولاً حتى لا يكون فائض القوة التي امتلكها هناك

يعبّر رئيس الهيئة التنفيذية للقوات اللبنانية الدكتور سمير جعجع في مجالسه الخاصة عن «ارتياحه والقوات اللبنانية للتطورات الحاصلة في لبنان خلال الأشهر الأخيرة، ولا سيما منذ انتخاب العماد ميشال عون رئيساً للجمهورية وتشكيل حكومة الرئيس رفيق الحريري، وبشأن ما يجري من اتصالات ولقاءات داخلية وخارجية لحماية الاستقرار اللبناني وتعزيز العلاقات بين لبنان والدول العربية والإسلامية والأجنبية».

ولا يتخوف جعجع من حصول فراغ سياسي بسبب الخلاف الدائر حول قانون الانتخابات النيابي، لأن هناك توافقاً مبدئياً بين معظم الأطراف السياسية على أن القانون المختلط بين الأكثرية والنسبي هو الأكثر واقعية وإمكانية للسير به وإجراء الانتخابات على أساسه، مع بعض التمديد التقني للمجلس الحالي، وأن الورشة القائمة اليوم للبحث عن قانون جديد ستستمر حتى الوصول إلى هدفها، وهناك تواصل مستمر بين جميع الأطراف في هذا المجال.

ويؤكد جعجع «أن مواقف القوات اللبنانية ثابتة ولم تتغير، إن على صعيد الأوضاع الداخلية والنظرة لحزب الله ودوره، أو لجهة الموقف من إيران والدول العربية والإسلامية، وأن زيارة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون لإيران مسألة طبيعية، كما أن قبول المساعدات العسكرية من إيران للجيش اللبناني لا يوجد أمامها حالياً أي عقبات ما دامت العقوبات الدولية قد رفعت عن إيران».

هذه بعض الأجواء والمواقف التي يطرحها الدكتور سمير جعجع في مجالسه الخاصة أو في مواقفه

المعلنة.

فما هي الخلفيات والأبعاد التي تقف وراء هذه الطروحات؟ وأي دور مستقبلي يطمح إليه الدكتور سمير جعجع والقوات اللبنانية في المرحلة المقبلة؟

الخلفيات والأبعاد

بداية ما هي الخلفيات والأبعاد التي تقف وراء الاتجاهات الإيجابية الجديدة في مواقف الدكتور سمير جعجع والقوات اللبنانية، وخصوصاً تجاه حزب الله وإيران؟

لا بد من القول أولاً أن الدكتور جعجع يحاول التأكيد دوماً أن مواقفه والقوات تجاه حزب الله وإيران لم تتغير، ولا يزال ثابتاً على مواقفه، لكن المراقب لهذه المواقف ولا سيما منذ إعلان النيات المشتركة بين «القوات اللبنانية» و«التيار الوطني الحر» ودعم ترشيح العماد ميشال عون لرئاسة الجمهورية، يلحظ أن «القوات اللبنانية» اعتمدت نوعاً من «سياسة الصمت» حول سياسات حزب الله وأدائه الداخلي والخارجي، كذلك لوحظ إطلاق جعجع لسلسلة مواقف إيجابية تجاه إيران، وكذلك أرسل موفداً له، هو وزير الشؤون الاجتماعية بيار أبي عاصي إلى السفارة الإيرانية لتعزيز برحيل رئيس مجمع تشخيص المصلحة في إيران آية الله الشّيخ هاشمي رفسنجاني وقد لقي استقبالا وارتياحاً كبيراً لدى أركان السفارة.

ويلاحظ المراقبون أيضاً وجود نوع من التقارب والتواصل الحميم بين وزير الإعلام الجديد لمحم رياشي ورئيس لجنة الإعلام والاتصالات النيابية النائب الدكتور حسن فضل الله، وقد دُعِيَ رياشي من قبل العلاقات الإعلامية في حزب الله للمشاركة في تكريم رئيس تحرير جريدة السفير الأستاذ طلال سلمان، وكانت أجواء التكريم إيجابية.

وتشير مصادر متابعه لمواقف جعجع والقوات اللبنانية: إلى أن هناك رغبة شديدة لديه لتعزيز العلاقة مع حزب الله وإيران، مع الاحتفاظ بالعلاقة الوثيقة مع السعودية والدول العربية والدول الأجنبية، ولا سيما أميركا وفرنسا وبريطانيا، لأن ذلك يشكل «خطوة استراتيجية مستقبلية» في معركة جعجع الرئاسية بعد ست سنوات، إضافة إلى العمل لحماية الاستقرار اللبناني واستعادة الدولة اللبنانية لسيادتها الكاملة ومعالجة المشكلات التي تواجه هذا المشروع من خلال الحوار الداخلي وبناء أفضل العلاقات مع كافة الأطراف اللبنانية والعربية والخارجية، وإن كان جعجع يؤكد دوماً «أن أداء الرئيس العماد ميشال عون منذ انتخابه، وخطاب القسم والإعلان المشترك بين القوات والتيار كلها تصب في إطار الأهداف التي سعت إليها القوات طوال السنوات السابقة ولا سيما على صعيد بناء الدولة وإقامة علاقات متوازنة مع جميع الأطراف وحماية سيادة الدولة ووقف التدخلات في الشؤون الخارجية للدول الأخرى».

السعودية الخليجية اللبنانية من جهة ثانية انطلاقاً من الالتزامات التي تعهد بها الطرف اللبناني، ولا سيما رئيس الجمهورية ميشال عون، قبل انتخابه وبعد انتخابه لناحية تحقيق الاستقرار السياسي في لبنان انطلاقاً من إجراء الانتخابات النيابية في موعدها، وعدم تعقيد المشهد اللبناني العام من خلال إدخاله بأزمات إضافية عبر رفض أية صيغة لإجراء الانتخابات لا تكون مقبولة من الرئاسة الأولى، وتالياً إدخال البلد في دوامة فراغ جديد على المستوى النيابي هذه المرة، وهو ما يهدد النظام السياسي مرة أخرى، وقد يدخل البلد في دوامة أزمات هو بغنى عنها. ولعل قطار هذا الاستقرار الذي تحدثنا عنه كان قد بدأ من اتفاقات وقاهمات روسية فرنسية، وفرنسية سعودية على انتخاب رئيس جديد، وتشكيل حكومة جديدة، والآن انتخاب مجلس نيابي جديد لمواكبة التسويات التي يبدؤونها انطلقت في المنطقة. وبهذا الاعتبار يمكن القول إن الزيارة السعودية، والحديث عن سفير جديد، وعن سائحين جدد وعن تقديمات جديدة، وهبات جديدة، تأتي في إطار تطبيع العلاقات اللبنانية الخليجية وفقاً لأجندة تريد الاستقرار في لبنان وبناء الدولة، وليس وفقاً لإبقاء منطق الدولة والهيمنة هو السائد. ■

جمع والقوات اللبنانية:

انفتاح على كل الأطراف.. ودور مستقبلي فاعل

أي دور مستقبلي؟

لكن أي دور مستقبلي يطمح إليه الدكتور سمير جعجع والقوات اللبنانية في المرحلة المقبلة؟ وهل سينجحون في تحقيق الأهداف التي يسعون إليها؟

لا تخفي الأوساط المطلعة على أجواء جعجع والقوات «أن معركة رئاسة الجمهورية المقبلة هي إحدى القضايا الأساسية في المشروع السياسي المستقبلي للقوات، وإن دعم جعجع والقوات للعماد ميشال عون في المعركة الرئاسية الأخيرة، يجعل من حقهما العمل مستقبلاً لتحقيق مثل هذا الهدف، مع أن الحديث عن هذا الموضوع سابق لأوانه حالياً، لأن ولاية العماد عون لا تزال في بدايتها، وطبيعة المعركة الرئاسية مرتبطة بالظروف السياسية والأوضاع الداخلية والخارجية في حينها».

لكن بموازاة التفكير المستمر في المعركة الرئاسية المقبلة، تضع «القوات اللبنانية» عدة أولويات لها في المرحلة الحالية، ومنها:

١- تعزيز حضورها السياسي والشعبي والنيابي، ولا سيما من خلال تحالفها مع التيار الوطني الحر والعمل لوضع قانون انتخابات نيابي جديد يعزز التمثيل المسيحي.

٢- تقديم أفضل أداء لوزراء «القوات اللبنانية» في الحكومة الحالية، ولا سيما على صعيد مكافحة الفساد ومعالجة هموم المواطنين. ويؤكد مسؤولو القوات اللبنانية أنهم جاهزون لمتابعة أي ملف موفّق يقدّم إليهم حول الفساد في أية وزارة أو مؤسسة.

٣- تفعيل دور القوات داخلياً وخارجياً مع الحفاظ على التوازن في العلاقات بحيث لا تكون أية علاقة جديدة على حساب العلاقات القائمة اليوم. ويتابع الدكتور سمير جعجع باهتمام التطورات الجارية عربياً ودولياً، ولا سيما في مرحلة ما بعد وصول الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى سدة الرئاسة الأميركية، وكيف سينعكس ذلك على كل الأوضاع في المنطقة، وخصوصاً الأزمة السورية.

٤- العمل لتحقيق الأهداف التي كانت ترفعها «قوى ١٤ آذار» على صعيد بناء الدولة واستعادتها سيادتها الكاملة، من خلال الحوار الداخلي ومعالجة كل المعوقات التي تقف وراء ذلك.

هذه بعض الأهداف التي تسعى إليها «القوات اللبنانية» في المرحلة المقبلة، فهل تتمكن من تحقيق هذه الأهداف؟ وكيف توفق بين ما طرحه من أهداف ومواقف وبين الأوضاع الداخلية والخارجية التي تزداد تعقيداً وحدة، ولا سيما في ظل الصراع المستمر بين إيران والسعودية والسياسات التصعيدية الجديدة للرئيس الأميركي الجديد دونالد ترامب؟

تبدو مهمة الدكتور سمير جعجع والقوات اللبنانية صعبة إن لم نقل مستحيلة، لكن المحاولة ضرورية عسى أن تسهم في فتح أبواب جديدة في الواقع السياسي اللبناني. ■

قاسم قصير

هرموش: الحكومة مسؤولة عن إحالة مشروع قانون انتخاب للبرلمان العاجز بسبب هيمنة أمراء الطوائف

قال رئيس المكتب السياسي للجماعة الإسلامية أسعد هرموش في حديث لإذاعة الفجر إن «الحكومة مسؤولة دستورياً عن إحالة مشروع قانون للانتخاب إلى مجلس النواب، العاجز عن إقرار قانون للانتخاب بسبب هيمنة أمراء الطوائف والمناطق على أي تسوية حول القانون، وتقاسمهم الوضع السياسي عبر الاستيلاء على البرلمان الذي بات معطلاً من قبل التكتلات السياسية الكبرى».

وأوضح هرموش أن «مؤشرات إنتاج قانون انتخاب جديد ضعيفة حتى اللحظة، وذلك رغم تلويع رئيس الجمهورية ميشال عون بالفراغ التشريعي، لكن يوم عشرين شباط موعد حاسم بسبب تاريخ دعوة الهيئات الناجبة وفق الدستور».

وطالب هرموش «جميع القوى السياسية بالتنازل عن مصلحتها الشخصية لصالح لبنان بشكل عام، علماً أن من الطبيعي إدراج مشاريع القوانين الخاصة بالانتخاب على جدول أعمال مجلس النواب للنقاش أمام الهيئة العامة، لكن هذا لم يحدث، الأمر الذي يعني أن قوانين الانتخابات يجري طبخها بالمطابخ السياسية على قياس الأطراف المحسكة بالحياة السياسية في البلاد، تمهيداً لانتاج نفسها مجدداً». ■

عشرات الضحايا بغارة على إدلب.. وقصف الغوطة بالغازات



قتل أكثر من عشرين شخصاً معظمهم أطفال ونساء، وأصيب العشرات بجروح في غارات على إدلب (شمال سوريا)، ونفت وزارة الدفاع الروسية أن تكون طائراتها الحربية قصفت المدينة.

وفي تطور آخر، قال مراسلون إن خمسة مدنيين قتلوا وأصيب آخرون بحالات اختناق يقصف قوات النظام بقنابل تحمل غازات سامة أحياء في عرين بالغوطة الشرقية المحاصرة، وذلك بالتزامن مع هجوم واسع لقوات النظام والمليشيات الموالية لها على مواقع المعارضة بأطراف المدينة.

ونقلت وكالة إنترفاكس للأنباء عن وزارة الدفاع الروسية نفيها صحة تقارير إعلامية أفادت بأن طائراتها الحربية قصفت مدينة إدلب السورية التي تسيطر عليها المعارضة المسلحة.

وأفاد سكان وعمل إغاثة في إدلب بمقتل ٢١ شخصاً على الأقل، معظمهم أطفال ونساء، وإصابة العشرات بجروح وصفت بالخطيرة في سلسلة غارات جوية عنيفة يعتقد أنها روسية، على أحياء سكنية في المدينة، وأوضح المصاد نفسه أن مدينة إدلب تعرضت لعشر غارات خلفت دماراً كبيراً في الممتلكات، وأسفرت عن تدمير عدة أبنية بشكل كامل وتسويتها بالأرض.

وذكرت مصادر في الدفاع المدني لوكالة الأناضول أن القصف استهدف بشكل أساسي حيّ القصور في المدينة، وتسبب في دمار كبير للمنازل والمحلات التجارية. وأشارت المصادر ذاتها إلى أنه بجانب القتلى والجرحى يوجد عشرات العالقين تحت الأنقاض، حيث تعمل فرق الدفاع المدني على انتشالهم، ورجح متطوع في الدفاع المدني لوكالة رويترز ارتفاع عدد الضحايا.

واستهدفت الطائرات الروسية عدداً من البلدات والقرى في محافظة إدلب منذ بدء تدخلها في سوريا في أيلول عام ٢٠١٥ لدعم نظام الرئيس بشار الأسد. كما شنت طائرات تابعة للحالف بقيادة الولايات المتحدة عدداً من الهجمات في إدلب استهدفت جبهة فتح الشام (النصرة سابقاً) وجماعات أخرى تقول واشنطن إنها مرتبطة بتنظيم القاعدة.

قصف الغوطة

وفي التطورات الميدانية الأخرى، قال مراسلون إن خمسة مدنيين قتلوا وأصيب ثمانية بحالات اختناق؛ جراء قصف قوات النظام بقنابل تحمل غازات سامة أحياء سكنية في مدينة عرين بالغوطة

الشرقية المحاصرة في ريف دمشق. وأوضح المراسل أن قوات النظام شنت بالتزامن مع ذلك هجوماً واسعاً على مواقع المعارضة في أطراف المدينة، بدعم من المليشيات الموالية لها وغطاء جوي روسي، دون أن

تحقق أي تقدم.

وفي السياق ذاته، أفاد مراسلون بأن قوات المعارضة صدت هجوماً لقوات النظام على منطقة المرج في الغوطة، ونقل عن المعارضة قولها إنها

أصدرت منظمة العفو الدولية مؤخراً تقريراً أشارت به إلى عمليات التعذيب المنهج والإعدامات الجماعية التي يمارسها النظام السوري في سجنونه، وجاء في التقرير الذي توقف عند سجن صيدنايا الواقع قرب دمشق إلى أن ما يقارب الـ ١٣ ألف سجين قد أعدموا خلال الأعوام الخمسة الماضية (٢٠١١-٢٠١٦).

وقد حمل التقرير المروع عنوان «مسلخ بشري: شنق جماعي وإبادة في سجن صيدنايا»، متوقفاً عند عملية الإبادة الجماعية التي يمارسها النظام بين جدرانها.

كما وثق المعلومات نقلًا عن ٨٤ شهادة قدمها حراس وقضاة وسجناء سابقون، وذلك في مقابلات تم إجراؤها معهم.

وبحسب التقرير فإن المسؤولين عن هذا السجن كانوا يعمدون أسبوعياً إلى أخذ مجموعة بشرية لا يقل عديدها عن خمسين سجيناً، ليتم تعذيبهم وشنقهم

وذلك في سرية تامة. ولفت التقرير إلى أنّ السجناء كان يتم اقتيادهم معصوبي العينين، دون أن يدركوا كيف تكون نهايتهم، حيث يتم تعليق المشتقة وإعدامهم، موضحاً أنّ أكثر من تمّ إعدامهم هم من المعارضين للنظام السوري.

وفي شهادة لأحد القضاة وثقها التقرير، فإنّه كان يتم تعليق السجناء ما بين العشر الدقائق والخمسة عشر دقيقة على المشانق، مشيراً إلى عمليات التعذيب التي كانت تنفذ أيضاً. فيما أوضح مصدر، أنّ المشانق لم تكن كافية لنقل الصغار، بسبب أوزانهم الخفيفة، فكان يعتمد السجنانون إلى شذهم بقوة للأسفل وكسر رقابهم. فيما روى جندي سابق أنهم كانوا يسمعون غرغرة السجناء وهم يعدمون، وهي غرغرة ما قبل الموت. الجدير ذكره أنّه ما زال هناك آلاف من السجناء في صيدنايا، الذي يعد أكبر مكان احتجاز في سوريا، ويبعد عن دمشق ما يقارب الثلاثين كيلومتراً.

مطالب بتحقيق أممي

وقد دعت منظمة العفو الدولية الأمم المتحدة إلى إجراء تحقيق مستقل بشأن ما يحدث في سجن صيدنايا بريف دمشق من إعدامات للمعتقلين، وذلك بعد إصدارها تقريراً يكشف عن قيام النظام بإعدام نحو ١٣ ألف شخص شنقاً بالسجن بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٥. وقالت لين معلوف نائبة مدير الأبحاث في منظمة العفو الدولية: «ندعو الأمم المتحدة إلى إطلاق تحقيق مستقل وشفاف بشأن ما يحدث في سجن صيدنايا اليوم وأن يكون التحقيق صارماً»، مؤكدة أنه لا يوجد أي سبب يدعو إلى الاعتقاد أن هذه الإعدامات قد توقفت من طرف النظام السوري حالياً.

كما دعت معلوف النظام السوري إلى السماح لمراقبي المنظمة ومراقبي الأمم المتحدة المستقلين بالدخول إلى سجن صيدنايا وإلى جميع السجون ومراكز الاعتقال في سوريا. وقد أدلى بعض من كان معتقلاً في السجن عام ٢٠١١ بشهاداتهم عما عانوه من أساليب تعذيب معنوية وجسدية، حيث قال أحدهم إن بعض المعتقلين كان يخسر أكثر من نصف وزنه في السجن بسبب ما يعانينه من التعذيب والتجويع. وكشف التقرير الذي أعدته منظمة العفو بعنوان «المسلخ البشري» عما سماها حملة مروعة يقوم بها النظام في سجن صيدنايا منذ اندلاع الثورة السورية، حيث كان النظام يقتاد كل أسبوع وغالباً مرتين أسبوعياً، مجموعات تصل أحياناً إلى خمسين شخصاً إلى خارج زنازاناتهم ويشنقهم. وبحسب التقرير فإن هؤلاء السجناء كان يخضعون

كبدت النظام خسائر بشرية.

اتفاق بحمص

وفي وسط البلاد، قال مراسلون إن النظام السوري والمعارضة المسلحة توصلا إلى اتفاق يقضي بفتح معبر إنساني إلى منطقة الحولة المحاصرة في ريف حمص الشمالي. وبمقتضى الاتفاق يتوجب على النظام السماح بالخروج من الحولة لمن يرغب، كالمريض والطلاب والموظفين، والسماح أيضاً بدخول المواد الغذائية والطبية. كما يقضي الاتفاق بوقف كامل لإطلاق النار في منطقة الحولة التي يسكنها نحو خمسين ألف نسمة، وتحاصرها قوات النظام منذ منتصف عام ٢٠١٢.

تجدر الإشارة إلى أن وقفاً هشاً لإطلاق النار في سوريا دخل حيّز التنفيذ في الثلاثين من كانون الأول الماضي، بضمانة تركية روسية، ولاحقاً تم التفاهم على آلية ثلاثية بين تركيا وروسيا وإيران، لمراقبة الهدنة خلال اجتماع أستانا الذي انعقد في ٢٣ و ٢٤ من كانون الثاني الماضي، لكن قوات النظام والمليشيات استمرت في انتهاك وقف إطلاق النار.

ووثق الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية بالتعاون مع نشطاء على الأرض خرق الهدنة في ثلاثين موقعا لا تشمل منطقة تنظيم الدولة الإسلامية، وشهدت دمشق وريفها وحماة وحمص ودرعا معظم تلك الخروق. ■

تقرير جديد لمنظمة العفو الدولية يرصد المجازر الجماعية في سجن صيدنايا



لمحاكمات عشوائية وضربهم ثم شنقهم في منتصف الليل بسرية تامة، وكانوا قبل ذلك معصوبي الأعين، لا يعرفون مصيرهم إلى أن يلف الحبل حول أعناقهم. وعلاوة على ذلك، لقي الآلاف من السجناء حتفهم بسبب المعاملة غير الإنسانية والتعذيب المستمر، حيث اتهم التقرير نظام بشار الأسد بانتهاج «سياسة إبادة»، معتبراً أن هذه الممارسات ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

فرنسا تدعو لمعاقبة الأسد

دعت فرنسا المجتمع الدولي إلى التحرك لمنع إفلات النظام السوري من العقاب، في تعليق على تقرير منظمة العفو الدولية عن سجن صيدنايا، بينما طالبت المعارضة السورية بدخول مراقبين دوليين إلى سجون النظام وتحويل ملف تقرير العفو الدولية عن إعدام المعتقلين بسجن صيدنايا إلى المحكمة الجنائية الدولية. كما دعت منظمة العفو الأمم المتحدة إلى إجراء تحقيق مستقل بشأن ما يحدث في سجن صيدنايا. وقالت الخارجية الفرنسية في بيان إن هذا التقرير يؤكد الفظائع التي يرتكبها النظام في حق الشعب السوري من أجل البقاء في السلطة. وأكد البيان مواصلة عمل اللجنة الدولية المستقلة التي يقودها باولو بينابرو، إضافة إلى لجان التحقيق الأممية من أجل كشف حقيقة الانتهاكات في سوريا. وغرد وزير الخارجية البريطاني بوريس جونسون في حسابه على تويتر تعليقاً على تقرير العفو الدولية بقوله: «مشمئز من تقارير أمنستي عن الإعدامات في سوريا.. الأسد مسؤول عن موت كثيرين، ولا مستقبل له كقائد للبلاد».

من جانبه طالب الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية في بيان له المجموعة الدولية لدعم سوريا بالعمل على وقف الإعدامات والسماح الفوري بدخول المراقبين الدوليين إلى أماكن الاحتجاز دون أي عوائق، والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المحتجزين بشكل تعسفي.

وكانت الجمعية العامة قد وافقت على مشروع قرار تقدمت به قطر ودولة ليختنشتاين يوم ٢٢ كانون الأول الماضي بدعم من الدول العربية والغربية، لمحاسبة مجرمي الحرب في سوريا. ■

غوتيريش يشعر بـ«الرعب» إزاء إعدام النظام السوري آلاف المدنيين



يشعر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بـ«الرعب»، إزاء تقرير منظمة «العفو الدولية»، بشأن إعدام النظام السوري آلاف المدنيين في سجن عسكري قرب دمشق، بحسب المتحدث باسمه.

وقال استيفان دوغريك، في مؤتمر صحفي يوم الثلاثاء، بمقر المنظمة الدولية، إن الأمم المتحدة «أعربت مراراً عن مخاوفها الجدية إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في سوريا، بما في ذلك مراكز وسجون الاحتجاز التي تديرها الحكومة (النظام)».

جاء ذلك رداً على أسئلة الصحفيين حول تقرير منظمة العفو الدولية، الذي حمل عنوان، «سوريا: مسلخ البشر: التصفيات والإعدامات الجماعية بسجن صيدنايا».

وكشف التقرير أن نظام بشار الأسد في سوريا، أعدم ما بين خمسة آلاف وثلاثة عشر ألف مدني، من دون محاكمة، في سجن «صيدنايا» العسكري قرب دمشق، منذ ٢٠١١ وحتى أواخر ٢٠١٥. واستند التقرير إلى لقاءات مع سجنائين سابقين، وقضاة، وأطباء، ومحامين، وخبراء دوليين. وذكر التقرير أن المعتقلين كان يتم عصب أعينهم، ونقلهم بشاحنات إلى أحد المباني، حيث يجري شنقهم، بعد تعرضهم لتعذيب منهج باستمرار في السجن.

وأضاف التقرير أن عمليات الإعدام كانت تجري مرة أو مرتين في الأسبوع، وتشمل ما بين ٢٠ و ٥٠ شخصاً، وأن الضحايا الذين يعتقد أن معظمهم مدنيون معارضون لنظام بشار الأسد، كانوا يُدفنون في مقابر جماعية.

وأكدت منظمة العفو الدولية، في تقريرها، أن أوامر الإعدام كانت تصدر من أرفع مسؤولي النظام ويصادق عليها مفتي سوريا، أو وزير الدفاع نيابة عن رئيس النظام بشار الأسد، أو رئيس الأركان. ■

حماس في القاهرة: زيارة ناجحة.. ولكن غير مثمرة لمصر

بقلم: ماجد عزام

المعبر بها.

طوال الوقت لم تطرح القاهرة سوى أجندة أمنية للعلاقات بين الطرفين، وهي اضطرت أصلاً لاستئناف الحوار بين الجانبين نتيجة ورطتها الأمنية وعجزها عن هزيمة داعش أو القضاء عليه في سيناء، كما لإبقاء نافذة ما على الوضع الفلسطيني، تكرر الاحتكار المصري لما توصف بالورقة الفلسطينية لاستخدامها عند الحاجة. البعد السياسي في علاقة مصر بغزة طرح في الخريف الماضي، وكان مرتبطاً برغبة القاهرة في تعويم القيادي الفتحاوي المفصول محمد دحلان، وإعادته إلى

أوحى اتهامات لحماس من القضاء المصري، وتحدث عن رغبة أو أجندة للتعاون، ولكن دون الحديث عن أي توافق أو نتائج جدية للحوارات الجارية والسابقة. محمود الزهار كان أكثر وضوحاً وصراحة، فقال أثناء لقاء مع صحافيين بغزة: إن مصر طلبت مشاركة حماس في المعركة ضد داعش بسيناء، وهو أمر لا يمكن أن تقبله، وأشار كذلك إلى رغبة الحركة في تحسين العلاقة مع حرص على الأمن القومي المصري، وعدم تدخلها فيه، وتكرر للفكرة الضارة والمؤذية استراتيجياً التي تعزل غزة عن الضفة وتربط مصيرها بمصر دون حل عادل للقضية الفلسطينية، وعن التبادل التجاري الكامل بين الجانبين، الذي قد يصل حجمه إلى ستة مليارات دولار سنوياً، بما يحقق الفائدة للطرفين.

نحن إذن أمام تصريحات لا يمكن أن تعدد نتيجة واحدة للزيارة أو حتى الزيارات السابقة، ولا أشك لحظة في أن السلطات الأمنية العسكرية الحاكمة تعمدت إذلال وإهانة المسافرين على معبر رفح، لمنع أي تاويلات إيجابية عن زيارة حماس أو ربط أي تحسين في عمل

أعلنت حركة حماس أن وفداً قيادياً منها أنهى الأسبوع الماضي زيارة ناجحة ومثمرة لمصر. الزيارة قد تكون ناجحة ولكنها غير مثمرة، خاصة مع المعاملة المهينة والقاسية التي تلقاها المواطنون على معبر رفح في اليوم التالي لانتهاؤ الزيارة.

يمكن اعتبار الزيارة ناجحة وفق التعبير القضائي المعروف، قبول القضية من حيث الشكل، ورفضها من حيث المضمون. فقد استقبل وفد حماس بطريقة لائقة جرت حوارات مكثفة مع القيادة الأمنية طرح كل طرف مطالبه وحاجاته لإنجاح العلاقات وتطويرها، ولكن دون نتائج جدية ملموسة، ومع تكرار ما جرى خلال العام تقريباً.

نقلت صحيفة الحياة الأحد الماضي - ٢٩ / ١ - عن مسؤول قيادي في حماس نفيه أن يكون هناك أي جديد جرى التوصل إليه خلال اجتماعات القاهرة، وأنها تناولت قضايا مكررة لم تسفر عن أي جديد في القضايا المطروحة، ولفت إلى أن هناك مبالغة في الحديث عن نقلة نوعية في العلاقة أو طي صفحة الخلاف مع

مصر أو عقد لقاءات أمنية بين الطرفين.

القيادي في حماس د. موسى أبو مرزوق تحدث لبوابة الأهرام عن الزيارة، أكد تقديم مصر لائحة مطلوبين، وأن الحركة ترفض تسليمهم مع استعداد لمناقشة أوضاعهم حالة حالة في لقاء بين القيادات الأمنية للجانبين. أبو مرزوق أكد عدم وجود قضايا



لن يعطيك الإسرائيليون سلاماً فاقتنع!!

بقلم: فايز أبو شمالة

استطلاعات الرأي شيء مهم جداً لدى المجتمع الإسرائيلي، يتابعها القادة السياسيون، وبأخذون بنتائجها في مجمل قراراتهم، ولا سيما أن استطلاعات الرأي تتوافق في الغالب مع صناديق الاقتراع، وجميع الساسة في إسرائيل مجبرون على استجداء صوت الناخب.

ومن البديهي أن استطلاعات رأي المجتمع الإسرائيلي لا تخص القيادة الإسرائيلية وحدها، بل يجب أن تأخذ بنتائجها القيادة الفلسطينية، كي تحسن تدبير أمرها، وهذه أمانة في أعناق مستشاري السيد محمود عباس، الذين يسمعون رئيسهم بكر في معظم تصريحاته، بأن المجتمع الإسرائيلي عاشق للسلام، ولكن المشكلة تكمن في هذه الحكومة اليمينية! وهذا منطوق مغلو، لا ينسجم مع استطلاعات الرأي، التي يجب أن يدقق في نتائجها محمود عباس، ولا سيما استطلاع الرأي الأخير، الذي أجراه في شهر كانون الثاني من هذا العام مركز «سميث» الإسرائيلي، وتم نشر تفاصيله بمناسبة تسلم الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب مهام منصبه رسمياً، حيث أبدى ٦٧٪ من اليهود دعمهم لفرض السيادة الإسرائيلية الكاملة على التجمعات الاستيطانية الرئيسية في الضفة الغربية، فيما عارض فرض السيادة ٣٣٪ من الإسرائيليين.

إن نسبة ٦٧٪ لا تعني الأغلبية فقط، بل تعني الواقعية بالنسبة إلى المستوطنين الذين بلغ عددهم ٤٢٠ ألف مستوطن يهودي، يغتصبون ١٣١ مستوطنة. فإذا أضيف إليهم ٢٠٠ ألف مستوطن يهودي في القدس العربية وضواحيها، ستكون النتائج أعداداً كبيرة من المستوطنين المتطرفين، الذين وصف «نثر ياهو» اقتلاعهم من مستوطناتهم بالتطهير العرقي، وهذا ما أكدته استطلاع الرأي نفسه، حيث أظهر أن نسبة ٧٣٪ يؤيدون ضم تجمع «غوش عتصيون» جنوب بيت لحم.

استطلاع الرأي السابق لا يختلف بنتائجه كثيراً عن استطلاع الرأي الذي أجرته القناة العبرية الثانية، «ريشت بيت»، مطلع العام الحالي، حيث أكدت النتائج أن ٣٩٪ من الإسرائيليين يؤيدون ضم جميع أراضي الضفة الغربية إلى إسرائيل، بينما تؤيد نسبة ٣١٪ ضم الكتل الاستيطانية فقط، لتكون النتيجة أن ٧٠٪ من الإسرائيليين، يؤيدون ضم الكتل الاستيطانية إلى دولة إسرائيل، في الوقت الذي يعارض ذلك ٣٠٪ من الإسرائيليين فقط.

ولكن الملاحظة الأهم، أن استطلاع الرأي السابق شمل ٢٢٪ من العرب المقيمين في دولة إسرائيل، فإذا تم استنناؤهم لأنهم يعارضون الضم، فإن النتيجة ستكون بنسبة ٩٢٪ من اليهود يؤيدون ضم الكتل الاستيطانية إلى إسرائيل.

بعد هذه النتائج العنيدة والدقيقة لاستطلاع رأي اليهود في إسرائيل، هل يمكن الادعاء أن المجتمع الإسرائيلي يعيش السلام، والمشكلة تكمن في الحكومة اليمينية، أم أن الحكومة اليمينية المتطرفة تأخذ تعليماتها من الشارع الإسرائيلي الأكثر تطرفاً؟ وبعد هذه النتائج المنسجمة مع الأسطورة اليهودية، هل ظل لأنصار معسكر المفاوضات مع الإسرائيليين أمل بتغيير واقع حال المجتمع في إسرائيل؟ وهل لديهم أمل بتحقيق اختراق لمجتمع انغلق على نفسه، ولا يرى بغيره إلا عدواً لدوداً، يغتصب أرض إسرائيل التاريخية؟

على القيادة الفلسطينية أن تقتنع بأن الإسرائيليين لن يعطوا السلام طوعاً، حتى ولو كان سلاماً وهمياً قائماً على بقاء الاحتلال على ما هو عليه، فإن لم تقتنع القيادة بالحقائق العنيدة، فعلى الشعب الفلسطيني ألا يظل مغمض العينين، منقاداً لنهج سياسي قائم على الأوهام. ■

المشهد السياسي الفلسطيني عبر البوابة الغزية، مع فتح لافت للمعبر ثلاث مرات خلال شهر، ومؤتمرات وندوات برعاية المخابرات المصرية لمناقشة كيفية تطوير العلاقة بين الجانبين.

نظرت القاهرة إلى حماس منذ الانقلاب بالعين الأمنية المجردة، وهي تقود الثورة المضادة في العالم العربي كما معركة الاستئصال لتيار الإسلامي، وتحتدياً الإخوان المسلمين، وتعتبر حماس عضواً أو جزءاً أصيلاً منهم، ولولا ورطتها وعجزها في سيناء لما فكرت أصلاً في استقبال الحركة أو فتح باب الحوار معها، وحتى هذا لا يأتي في إطار سياسي، بل ضمن مقابل أو عوائد اقتصادية تشبه ذاك الذي تفعله تل أبيب نفسها تجاه غزة، وحتى الضفة الغربية، ولن تكون وساطة مصرية سياسية بأي شكل من الأشكال، وعلى حماس أن تعي أن حل مشاكل القطاع بشكل تام لن يأتي عبر بوابة النظام الحالي في القاهرة، بل عبر إنهاء الانقسام والمصالحة الفلسطينية، وتوحيد القيادة والمؤسسات. ■

التقارب «التكتيكي» بين «حماس» ومصر هل يزعج الكيان الصهيوني؟

بقلم: صالح النعامي

المصرية بـ«تغيير دراماتيكي»، فإن الجانب المصري حرص على عدم المبالغة في تقدير دلالات هذه اللقاءات، مشيراً إلى أن وسائل الإعلام الواقعة تحت تأثير النظام في القاهرة تواصل الهجوم على «حماس».

وعزا المركز حكمه إلى أن التحول في العلاقة بين مصر والحركة هو تحول تكتيكي، بسبب إدراك قادة الاستخبارات المصرية «طابع الرابط التنظيمي الذي يربط حماس بجماعة الإخوان المسلمين، التي أعلنت عنها السلطات المصرية كتنظيم إرهابي». ونوه إلى أن الاستخبارات المصرية تأخذ بعين الاعتبار طابع العلاقة الوثيقة التي تربط «حماس» بكل من قطر وتركيا وإيران، وهي دول تنظر إليها القاهرة كدول «متأمرة». وأشار إلى أن الأمن المصري «لا يصدق ما تدعيه حماس من أنها تحافظ على مكانة مستقلة، ولا تتبع تعليمات جماعة الإخوان المسلمين، وأنها تتصرف تماماً مثل حركة النهضة في تونس».

واستدرك المركز أن الاطمئنان إلى التوجهات المصرية لا يعفي إسرائيل من القلق من أن تسفر أية إجراءات جديدة بشأن تشغيل معبر رفح إلى تهديد الأمن الإسرائيلي بشكل غير مباشر. وأشار إلى أنه في حال سمحت مصر بدخول مواد البناء، لا سيما الحديد والأسمنت إلى قطاع غزة من دون قيود، فإن حركة «حماس» يمكن أن تستخدمها في بناء الأنفاق الهجومية. يذكر أن التقدير الاستراتيجي الإسرائيلي لعام ٢٠١٧ حذر من تداعيات التحديدات «الجمعة» التي يتعرض لها نظام عبدالفتاح السيسي في مصر، والتي تهدد استقراره. وأشار التقدير، الذي صدر عن «مركز أبحاث الأمن القومي» في نهاية مؤتمر السنوي الأسبوع الماضي، إلى أن إسرائيل ستتأثر سلباً في حال تهديد استقرار نظام السيسي بسبب «العوائد الاستراتيجية» التي تجنيها من العلاقة مع هذا النظام. وأشار إلى أن أكثر ما يدعو للقلق على استقرار نظام السيسي هو أن «يحدث انقسام داخل قيادة الجيش والنظام»، مشيراً إلى أن من غير المستبعد أن تسارع مراكز نفوذ في الجيش والنظام إلى تحميل السيسي المسؤولية عن الفشل الاقتصادي والأمني. ■

استبعدت مراكز التقدير الاستراتيجي في تل أبيب أن تفضي الاتصالات التي تجريها حركة «حماس» بنظام الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، الهادفة للتوصل إلى تفاهات بشأن تأمين الحدود المشتركة بين قطاع غزة وشمال سيناء، إلى إحداث تحول استراتيجي على طابع العلاقات بينهما. ونوه «مركز يروشليم لدراسة المجتمع والدولة»، الذي يعد أوفق مراكز البحث الإسرائيلية صلة بدوائر صنع القرار في تل أبيب، إلى أن الاستخبارات المصرية وضعت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية في صورة اتصالاتها بحركة «حماس»، وقدمت تقديراً حول دوافع «حماس» للتقارب مع مصر، زاعمة أن هذا التحول يعبر عن «عدم رغبة الحركة في إنهاء الخلاف مع حركة فتح، وأنها معنية بعدم وضع حد للانقسام الداخلي، وأن «كل ما يعنيهها هو ضمان بقاء إمارتها في غزة»، على حد تعبير المركز. وفي تقدير موقف نشره موقعه، يوم الثلاثاء، أوضح المركز، الذي يرأس مجلس إدارته الوكيل السابق لوزارة الخارجية الإسرائيلية، دوري غولد، أن التقارب «التكتيكي» بين مصر وحركة «حماس» لن يؤثر على طابع العلاقة الاستراتيجية بين نظام السيسي وإسرائيل. وأشار المركز إلى أن التنسيق الأمني والتعاون الاستخباري والتكامل العملي بين الجيشين المصري والإسرائيلي تطور بشكل كبير، مشيراً إلى أنه وصل إلى حد قيام سلاح الطيران الإسرائيلي بتنفيذ غارات ضد أهداف للجهاديين داخل سيناء، بضوء أخضر من السيسي.

ونوه المركز إلى أنه لا يوجد لدى السيسي أي استعداد لخسارة العلاقة مع إسرائيل بسبب التعاون مع «حماس»، مشيراً إلى أن نظام الحكم في القاهرة يحتاج إلى التعاون الأمني الإسرائيلي في سيناء، وبدرجة أكبر معني بالحفاظ على المساعدة الإسرائيلية لضمان تطوير علاقات نظامه مع الولايات المتحدة، لا سيما بعد صعود الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب. وأشار المركز إلى أنه إذا أدى التقارب المصري الحمساوي «التكتيكي» إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة، «فإن هذا التطور يمثل مصلحة أمنية لإسرائيل أيضاً، ما دام الأمر لا يمثل تهديداً للأمن الإسرائيلي». ولفت إلى أنه في الوقت الذي وصفت فيه حركة «حماس» اللقاءات بين ممثليها والأجهزة الأمنية

غادر وفد أمني فلسطيني من قطاع غزة عبر معبر رفح البري متوجهاً إلى العاصمة المصرية القاهرة، وذلك بعد أيام من زيارة أجراها إسماعيل هنية نائب رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) إلى مصر، وصفت بالناجحة.

وقال قيادي في حماس إن الوفد الذي يرأسه وكيل وزارة الداخلية في غزة توفيق أبو نعيم، سيجري لقاءات مع مسؤولين أمنيين مصريين لبحث العديد من الملفات بين الجانبين، بينها الأوضاع الأمنية على الحدود المصرية مع القطاع، وملفات أخرى لم يفصح عنها.

وفد أمني من غزة يزور القاهرة

وأشار القيادي إلى أن هذه الزيارة تأتي استكمالاً للقاءات التي أجراها إسماعيل هنية ووفد الحركة الأسبوع الماضي، وناقشوا خلالها آلية ضبط الحدود المصرية مع قطاع غزة، وآلية فتح معبر رفح البري. وكان هنية وصل يوم ٢٣ كانون الثاني الماضي إلى القاهرة للقاء مسؤولين مصريين، وأوضح أنه جرى الاتفاق مع المسؤولين المصريين على استمرار اللقاءات والتشاور المشترك بين الجانبين، في حين أصدرت حماس بياناً رسمياً وصفت فيه زيارة وفدها إلى مصر بأنها «ناجحة» و«مثمرة». ■

الكنيست يقنّ الاستيطان بأراض فلسطينية خاصة.. وردود فعل



اعتماد الكنيست مشروع قانون «التسوية».

وقال نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، إن «القانون ستكون له عواقب قانونية على إسرائيل، ويقلل إلى حد كبير من احتمالات تحقيق السلام العربي - الإسرائيلي».

أقرت إسرائيل يوم الاثنين قانوناً بأثر رجعي يقنّ وضع نحو أربعة آلاف وحدة سكنية استيطانية على أرض ذات ملكية فلسطينية خاصة في الضفة الغربية المحتلة.

والقانون الذي يقول معارضوه إنه يشترع سرقة الأراضي الفلسطينية، وإن إسرائيل ستطبق من خلاله لأول مرة قانونها المدني في الضفة الغربية؛ ليس فقط على الأفراد وإنما على أراضٍ معترف بها أنها فلسطينية، تم إقراره في قراءة ثالثة ونهائية، بأغلبية ستين نائباً مقابل ٥٢ صوتاً ضده.

الفلسطينيون يدينون

أدانّت منظمة التحرير الفلسطينية القانون الإسرائيلي، معتبرة انه «يشترع سرقة» الأراضي الفلسطينية. وقالت المنظمة في بيان إن القانون الجديد يبرهن عن «إرادة الحكومة الإسرائيلية في تدمير أي فرصة للتوصل إلى حل سياسي»، مشددة على ان «الاستيطان الإسرائيلي يقوّض فرص السلام وخيار الدولتين».

بدورها أكدت الرئاسة الفلسطينية أن هذا القانون «مرفوض ومدان» ويتعارض مع القرار الذي أصدره مجلس الأمن الدولي في كانون الأول الماضي ويطالب فيه الدولة العبرية بوقف الاستيطان.

وقال المتحدث باسم الرئاسة نبيل أبو ردينه في تصريح أوردته وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) إن القانون الذي أقره الكنيست بأغلبية ٦٠ نائباً مقابل ٥٢ مرفوض ومدان ومخالف لقرار مجلس الأمن الدولي ٢٣٣٤»، مطالباً المجتمع الدولي «بتحمل مسؤولياته قبل أن تصل الأمور إلى مرحلة تصعب السيطرة عليها».

الأمم المتحدة تحذر

وقبيل إقرار القانون، حذرت الأمم المتحدة، مساء الاثنين، إسرائيل من العواقب القانونية عليها في حال

انتقدت السلطة الفلسطينية وحركة حماس إقرار الكنيست قانوناً يسلب أراضي الفلسطينيين لصالح الاستيطان. كما تواصلت التصريحات المنددة بالقانون الذي أقره الكنيست الأسبوع الماضي، بينما فضلت واشنطن الصمت. فقد حملت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) الحكومة الإسرائيلية مسؤولية تداعيات «قانون تبييض المستوطنات». وقال القيادي في حركة حماس إسماعيل رضوان إن «هذا القانون العنصري تطور خطير، وهو رسالة موجهة إلى السلطة الفلسطينية بأنه لا مكان للمفاوضات والتنسيق الأمني مع الاحتلال الإسرائيلي».

وطالب رضوان السلطة الفلسطينية والرئيس محمود عباس بالانسحاب من المفاوضات والاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، وتوحيد البيت الفلسطيني، وإطلاق يد المقاومة في الضفة الغربية والقدس رداً على

إصابة ثلاثة فلسطينيين بقصف جوي ومدفعي إسرائيلي على غزة

جنوبي إسرائيل، محملاً حركة حماس المسؤولية عن ما وصفه بـ«العدوان على إسرائيل».

وفي وقت سابق، شنت الطائرات الحربية والكيّات المدفعية الإسرائيلية، سلسلة غارات استهدفت مواقع للفصائل الفلسطينية، وأراض زراعية في أنحاء غزة، ما أسفر عن إصابة فلسطيني بجروح متوسطة، بحسب شهود عيان ومصادر طبية فلسطينية.

وأعلن الجيش الإسرائيلي، في بيانين منفصلين تعرّض إحدى دورياته لإطلاق نار على الحدود الشرقية لغزة، وسقوط صاروخ جنوبي إسرائيل مصدره القطاع، دون أن يسفر ذلك عن وقوع إصابات. ولم تعلن أي جهة فلسطينية مسؤوليتها سواء عن حادث إطلاق النار أو قصف الصاروخ حتى الساعة، إلا أن الجيش الإسرائيلي حمل حركة «حماس» المسؤولية عن القصف.

من جهتها، حذرت حركة «حماس» إسرائيل من «مغبة التمادي في التصعيد في قطاع غزة». وقالت الحركة، في بيان لها: «نحذر الحكومة الإسرائيلية من الاستمرار في هذه الحماقات، ومن مغبة التمادي في التصعيد».

بدورها، أدانت حركة «فتح» التصعيد الإسرائيلي، واعتبرته «استمراراً من الحكومة الإسرائيلية في مسلسل القتل والتدمير».

وقالت «فتح»، في تصريح مكتوب، إن «التصعيد الإسرائيلي الأخير مدان بكل الأشكال، وهو محاولة إسرائيلية مبرمجة ومدروسة لخلط الأوراق».

وبين الفينة والأخرى، يجري تسجيل حوادث لسقوط قذائف صاروخية مصدرها غزة على جنوبي إسرائيل، وهو ما ترد عليه الأخيرة بقصف مناطق في القطاع ■



السلطة وحماس تنتقدان «قانون تبييض المستوطنات»

أما منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام نيكولاي ملادينوف فقال في بيان إن القانون «ستكون له عواقب قانونية بعيدة بالنسبة لإسرائيل، وهو يقوّض بشكل كبير احتمالات السلام».

من جهتها، نددت وزارة الخارجية التركية في بيان بالقانون، وقالت إن «السياسة التي تصرّ إسرائيل على اعتمادها.. غير مقبولة». وعلى الصعيد العربي، قال الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط في بيان إن القانون «ليس سوى غطاء لسرقة الأراضي والاستيلاء على الممتلكات الخاصة للفلسطينيين»، معتبراً أنه يفتح الباب أمام إذكاء التوترات في المنطقة. كما قال الناطق باسم الحكومة الأردنية محمد المومني إن بلاده تدين بشدة القرار، مضيفاً أن «هذه الخطوة الاستفزازية الإسرائيلية من شأنها القضاء على أي أمل لحل الدولتين وإحلال السلام». وما زال إقرار القانون ينتظر حكماً من المحكمة العليا الإسرائيلية، فهو يتعارض مع أحكامها بشأن حقوق الملكية، وصرح المدعي العام بإسرائيل أفيخاي ماندلبليت بأن القانون غير دستوري، وأنه لن يتراجع دفاعاً عنه أمام المحكمة العليا. ■

القانون وسياسة التهويد والاستيطان.

من جهته، أكد وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي أن القيادة الفلسطينية ستدرس وتقيم ردود الفعل الدولية والعربية تجاه القانون، وبناء عليها سيتم تحديد حجم ردود الفعل الفلسطينية وبأي اتجاه ستذهب، كما اعتبر أن امتناع واشنطن عن التعليق «مؤشر سلبي» يعكس صورة مسيئة لإدارة الرئيس دونالد ترامب.

ورأى الناطق باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة أن القانون يخالف قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٣٣٤، مطالبا المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته قبل أن تصل الأمور إلى «مرحلة يصعب السيطرة عليها».

صمت أميركي

وفي واشنطن، قال مسؤول بالبيت الأبيض إن إدارة ترامب ستمتنع عن التعليق على التشريع إلى حين صدور حكم المحكمة العليا في إسرائيل بشأن القانون، كما قال مسؤول في وزارة الخارجية إن الإدارة بحاجة للتشاور مع جميع الأطراف بشأن الطريق الواجب سلوكها للمضي قدماً.

إحياء اليوم العالمي لدعم حقوق فلسطينيي الداخل



تظّم فلسطينيو الداخل يوم السبت مهرجاناً في مدينة قلنسوة بمنطقة المثلث، إحياء «اليوم العالمي لدعم حقوق الفلسطينيين في الداخل». ويتزامن المهرجان مع فعاليات لإحياء المناسبة في كل من البيرة بالضفة الغربية وغزة وبيروت.

وأطلقت لجنة المتابعة العربية العليا -أعلى هيئة تمثيلية للعرب في الكيان الصهيوني- المهرجان بحضور الأعضاء العرب في الكنيست الإسرائيلي، ورئيس الحركة الإسلامية الشيخ رائد صلاح، ورئيس بلدية قلنسوة الشيخ عبد الباسط سلامة.

ويتزامن المهرجان مع سلسلة فعاليات أخرى إحياء للمناسبة ذاتها في بيروت، ومدينتي البيرة بالضفة الغربية، وفي قطاع غزة.

والعام الماضي، أقرت اللجنة اعتبار يوم ٣٠ كانون الثاني من كل عام يوماً عالمياً لدعم حقوق العرب في فلسطين المحتلة، رداً على التصعيد الخطير في سياسات الحكومة الإسرائيلية تجاههم. واستهل المهرجان بالوقوف دقيقة حداد وقراءة الفاتحة، ثم الاستماع للنشيد الوطني الفلسطيني.

وقال الشيخ رائد صلاح في كلمته بالمهرجان: إن «المؤسسة الإسرائيلية إن ملكت جرافات الهدم فنحن نملك إرادة البناء، وإن ملكت مفاتيح السجن فنحن نملك مفتاح الأمل، وإن فرضت علينا وسائل القمع والاضطهاد ما بين السجون وإراقة الدماء، فنحن نملك القوة التي لا يملكها غيرنا، وهي شرعية وجودنا هنا».

وأفرجت شرطة الاحتلال الشهر الماضي عن الشيخ صلاح بعدما قضى حكماً بالسجن تسعة أشهر، بتهمة «التحريض على العنف» خلال خطبة ألقاها في مدينة القدس المحتلة قبل تسع سنوات. بدوره، قال النائب العربي في الكنيست أسامة السعدي تعقيباً على إحياء المناسبة: «تستطيعون هدم بيوتنا، تستطيعون سنّ قوانين ضدنا، تستطيعون التحريض علينا، وقد تستطيعون قتلنا، ولكن لن تستطيعوا أبداً قتل إرادتنا، إرادة شعب قرر أن يتحرر من قيود التفرة العنصرية البغيضة». وفي ١٨ كانون الثاني الماضي هدمت السلطات الإسرائيلية أحد عشر منزلاً في مدينة قلنسوة، وخمسة عشر أخرى في قرية أم الحيران بالنقب جنوباً، بحجة «عدم وجود ترخيص لها». وعمّت الإضرابات والاحتجاجات المدن والقرى العربية، احتجاجاً على عمليات الهدم. وطبقاً للإحصائيات الرسمية الإسرائيلية، يعيش نحو مليون ونصف مليون عربي في إسرائيل، ويشكلون ٢٠٪ من عدد السكان. ■

الأزهر يتحدى السيسي ويفحّمه.. ويقرّ وقوع الطلاق الشفوي

أقرت هيئة كبار العلماء في الأزهر، بوقوع الطلاق الشفوي، المستوفي شروطه وأركانه، دون اشتراط توثيق أو إشهاد، مشددة على أن هذا هو ما استقر عليه المسلمون منذ عهد النبي محمد ﷺ.

وأوضح بيان صادر عن الهيئة يوم الأحد، أنها خلصت إلى هذه النتيجة، بإجماع العلماء على اختلاف مذاهبهم وتخصصاتهم بعد اجتماعات عدة عقدتها لبحث عدد من القضايا الاجتماعية المعاصرة، من بينها حكم الطلاق الشفوي، وأثره الشرعي.

ويمثل البيان تحدياً قوياً لرئيس الانقلاب عبدالفتاح السيسي، الذي كان قد دعا في كلمة ألقاها في ٢٤ كانون الثاني الماضي، بمناسبة الاحتفال بعيد الشرطة، إلى إصدار قانون يحظر إيقاع الطلاق الشفوي دون توثيق لدى المأذون، أو الجهات الرسمية.

وقال السيسي وقتها إنه طبقاً لإحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، يتم طلاق ٤٠٪ من المتزوجين خلال السنوات الخمس الأولى من الزواج، مدعياً أن مثل هذا القانون يستهدف «إعطاء الناس فرصة لمراجعة نفسها بدلاً من أن يتم الطلاق بكلمة من الرجل».

وتوجه السيسي بعد ذلك إلى شيخ الأزهر، أحمد الطيب، الذي كان يحضر الاحتفال، قائلاً له بالعامية: «ولأيه يا فضيلة الإمام؟»، ثم أردف موبخاً: «تعبتني يا فضيلة الإمام».



وشنت وسائل إعلام قريبة من السيسي حملة عنيفة على شيخ الأزهر عقب هذه الحادثة، وطالبته بالاستقالة، إلا أنه لم يستدل على موقفها من قرار الأزهر الجديد، بعدما ذهبت إليه سابقاً في تأييد السيسي.

إلا أن هيئة كبار العلماء، في اجتماعها يوم الأحد، برئاسة شيخ الأزهر، قالت إن مجلسها خلص بإجماع العلماء على اختلاف مذاهبهم وتخصصاتهم إلى وقوع الطلاق الشفوي المستوفي أركانه وشروطه، والصادر من الزوج عن أهلية وإرادة واعية، وبالألفاظ الشرعية الدالة على الطلاق، وهو ما استقر عليه المسلمون منذ عهد النبي ﷺ، حتى يوم الناس هذا، دون اشتراط إشهاد أو توثيق.

ورأت الهيئة أن ظاهرة شيوع الطلاق لا يقضي عليها اشتراط الإشهاد أو التوثيق، لأن الزوج المستخف بأمر الطلاق لا يعنيه أن يذهب للمأذون أو القاضي لتوثيق طلاقه.

ورداً على استشهاد السيسي بإحصاءات الطلاق، قالت الهيئة إن إحصاءات الطلاق المعلن عنها حالات مثبّنة وموثقة سلفاً إما لدى المأذون أو أمام القاضي، وإن العلاج الصحيح لهذه الظاهرة يكون في رعاية الشباب، وحمايتهم من المخدرات بكل أنواعها، وتنقيفهم عن طريق أجهزة الإعلام المختلفة، والفن الهادف، والثقافة الرشيدة، والتعليم الجاد، والدعوة الدينية المبنية على تدريب الدعاة وتوعيتهم بفقّه الأسرة، وعظم شأنها في الإسلام.

وفي حصار للدعوات إلى حظر الطلاق الشفوي إذا لم يتم توثيقه، التي تنبأها عدد من الشيوخ والدعاة الموالين للسيسي، وأبرزهم خالد الجندي، ناشدت

المرتدي بمصر، وفي ما اعتبره نشاطاً «إفحاماً واضحاً للسيسي»، قالت الهيئة: «ليس الناس الآن في حاجة إلى تغيير أحكام الطلاق، بقدر ما هم بحاجة إلى البحث عن وسائل تيسر سبل العيش الكريم».

وفي محاولة لإحداث نوع من التوازن في فتواها قالت الهيئة: «على المطلق أن يبادر في توثيق هذا الطلاق فور وقوعه؛ حفاظاً على حقوق المطلقة وأبنائها»، مضيفة أن «من حق ولي الأمر شرعاً أن يتخذ ما يلزم من إجراءات لسن تشريع يكفل توقيع عقوبة تعزيرية رادعة على من امتنع عن التوثيق أو ماطل فيه؛ لأن في ذلك إضراراً بالمرأة، وبحقوقها الشرعية».

وكانت تقارير إعلامية تحدثت، الأحد، عن امتناع شيخ الأزهر عن التوجه لممارسة مهام عمله بمقر المشيخة منذ خطاب السيسي المباشر إليه، غضباً مما قاله له، فيما توقع مراقبون أن يتم توظيف فتوى هيئة كبار العلماء من أجل إظهار السيسي كما لو كان قد خرج منتصراً في هذه المواجهة، والإيعاز إلى نواب موالين له بالتقدم بمشروع قانون عبر البرلمان لتوقيع عقوبات صارمة على كل من يطلق دون أن يوثق طلاقه، استناداً إلى الفتوى نفسها. ■

«رابطة علماء فلسطين»

تستنكر تصريحات غوتيريس بشأن القدس

استنكرت رابطة علماء فلسطين في قطاع غزة تصريحات الأمين العام الجديد للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس بشأن القدس ومنع الأذان فيها، ونظمت وقفة احتجاجية بحضور جمع من العلماء والوجهاء ورجال الإصلاح. ودعا رئيس رابطة علماء فلسطين مروان أبو راس علماء الأمة للوقوف عند مسؤولياتهم تجاه ما يتعرض له الأقصى المبارك من تدنيس واعتداءات متواصلة من الاحتلال الإسرائيلي.

وأكد أن «صمت الأمة بحكامها وعلمائها أدى إلى تجرؤ العدو على المساس بكل مقدساتنا، بما فيها الأذان الذي يرفع من مآذن القدس والمساجد في الأراضي المحتلة»، وشدد على أن المقاومة هي الحل الوحيد لتحرير الأقصى وفلسطين من الاحتلال. وأضاف بيان رابطة علماء فلسطين أن «تصريح الأمين العام يدل دلالة قاطعة على أن الاتكال على هذه المؤسسة صاحبة المزاعم العديدة برعايتها لحقوق الإنسان وحرية الأديان، سيفقدنا ما تبقى لنا من كرامة وانتفاء لهذا الدين العظيم».

وكان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس قد قال قبل أيام في مقابلة مع الإذاعة الإسرائيلية إنه يؤمن «بالصلة بين القدس واليهود»، وأضاف أن «الهيكल المقدس في القدس الذي قام الرومان بهدمه كان هيكلًا يهودياً». ■

ضباط القوات المسلحة، ثم كانت التسريبات الأخطر لمكالمات هاتفية له مع مدير مكتبه اللواء عباس كامل وبعض مساعديه الآخرين، وهي التسريبات المشهورة بتسريبات (الرز) وإهانة الدول الخليجية، ومعالجة الثغرات الخاصة باتهامات الرئيس مرسي وحبسه، وأخيراً تسريب مكالمات وزير الخارجية سامح شكري مع السيسي التي أجراها من أكثر من مكان من داخل مكتبه في القاهرة ومن خارج مصر، وتضمنت رد الخارجية المصرية على بيان وزراء خارجية دول مجلس التعاون الذي أدان اتهام الداخلية المصرية لقطر بلعب دور في تفجير الكاتدرائية المرقسية في كانون الأول الماضي، إضافة للقاءات شكري مع شخصيات أميركية في واشنطن؛ من ضمنهم نائب الرئيس الأميركي ترامب، وفريق المرشحة الخاسرة هيلاري كينتون.

صراعات الأجنحة والأجهزة

وبغض النظر عن محتوى المكالمات وما قد ينتج من آثار سياسية، يبقى الأهم هو التسجيل في حد ذاته ثم نقله لإحدى القنوات المناهضة للانقلاب لبثه بدرجة نقاء صوتي عالية، ما يعني أن التسجيل كان لصيقاً بالمحدث سامح شكري، وهو ما يشي بأن بقية اتصالات وزير الخارجية المصري مسجلة بالكيفية ذاتها، وبإمكان الجهة التي تحتفظ بهذه التسجيلات بثها في الوقت المناسب أو بيعها لمن يهيمه الأمر، وإذا كان ذلك قد حدث مع وزير سيادي فإن هذا يعني أن كل محادثات الوزراء والمسؤولين مسجلة سواء لدى جهة أو جهات محلية مصرية أو جهات خارجية، وهو أمر يسيء إلى سمعة مصر بشكل عام تحت حكم عبد الفتاح السيسي.

الأمر الجدير بالمعرفة هو الجهة التي قامت بالفعل بهذه التسجيلات ومصلحتها في بثها عبر قناة معارضة، وقد ذهب البعض سريعاً للزعم بأن هذه التسريبات تعكس صراعاً خفياً بين أجنحة في السلطة، تمتلك أوراقاً ضد بعضها البعض منها تلك التسجيلات، وفي هذا السياق ذهب البعض للتأكيد أن هذه التسريبات الأخيرة كانت أسرع رد على نشر السلطة لكلمة البرادعي مع اللواء سامي عنان، الذي لا يزال له رجال داخل الأجهزة العسكرية والأمنية، كما ذهب البعض إلى أنها قد تكون من صنع بعض الجنرالات الذين أحالهم السيسي للمعاش المبكر مؤخراً في جهاز المخابرات العامة، وهو الجهاز الذي يشعر بحالة من التهميش المتعمد لصالح جهاز المخابرات الحربية الذي كان يرأسه السيسي من قبل، والذي يهيمن على مقاليد الأمور في مصر حالياً.

والأرجح أن تسريبات السلطة ضد خصومها ستستمر رغم مخالفتها للدستور والقانون، حيث تعدّها السلطة سلاحاً ماضياً في تشويه وحرق هؤلاء الخصوم، كما أن تسريب اتصالات السيسي ورجاله ستستمر، سواء كان يقف وراءها صراع مكثوم لأجنحة داخل الحكم، أو أجهزة مخابرات إقليمية أو دولية، أو حتى مع تطور تقنيات الاتصال بما يمكن أفراداً عابدين من امتلاك برامج تنصت، خاصة مع استمرار حالة الارتباك التي يعانيها النظام. ■

بقلم: قطب العربي

عليها إلا بأمر قضائي مسبب، يحدد المكان والتوقيت والغرض منه، وذلك كله في الأحوال المبينة في القانون، وبالكيفية التي ينص عليها، ويجب تنبيه من في المنازل عند دخولها أو تفتيشها، وإطلاعهم على الأمر الصادر في هذا الشأن»، كما نصت المادة رقم ٥٩ على أن: «الحياة الأمنة حق لكل إنسان، وتلتزم الدولة بتوفير الأمن والطمانية لمواطنيها ولكل مقيم على أرضها». ويجرم قانون العقوبات المصري الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة عن طريق استراق السمع (التنصت)، أو تسجيل المحادثات في أماكن خاصة، أو عن طريق الهاتف، أو التقاط صورة شخصية في مكان خاص، أو إذاعة هذه التسجيلات أو التهديد بها، ويعاقب بالحبس لمدة بين ثلاثة وخمس سنوات من أذاعها دون موافقة صاحبها، وبالرغم من هذه الحماية الدستورية والقانونية لحرمة الاتصالات والمراسلات فإن تسريب المكالمات سواء من السلطة ضد خصومها أو من المناوئين للسلطة انفسهم قد أصبحت ظاهرة في مصر عقب انقلاب الثالث من تموز ٢٠١٣، وذلك عبر بث بعض المحادثات الهاتفية (التخيلية) للرئيس مرسي مع زعيم تنظيم القاعدة الدكتور أيمن الظواهري (منتصف كانون الأول ٢٠١٣)، وكان الهدف منها صناعة علاقة بين الرجلين بهدف إدانة الرئيس مرسي، لكن الأجهزة الأمنية وأذرعها الإعلامية لن تقدم أصلاً لهذا الاتصال واكتفت بمحاكاة مصطنعة. وجاء نشر تلك التسريبات في برنامج الصندوق الأسود للإعلامي عبد الرحيم علي، وتضمنت تسجيلات لمكالمات هاتفية لعدد من نشطاء حركة ٦ أبريل وشخصيات مستقلة مثل أسماء محفوظ وأحمد ماهر ومحمد عادل وعبد الرحمن يوسف ومصطفى النجار وغيرهم، حيث اتهمهم مقدم البرنامج بالتحريض على اقتحام المقر الرئيسي لجهاز أمن الدولة بمدينة نصر شرقي القاهرة في آذار من عام ٢٠١١.

تنوع تسريبات السيسي

أما التسريبات التي بثها الإعلام المناهض ضد السيسي ورجاله فقد بدأت عقب الانقلاب أيضاً، وكان أولها بث الأجزاء غير المنشورة من حوارهِ الأول مع الصحفي ياسر رزق رئيس تحرير صحيفة المصري اليوم في كانون الأول ٢٠١٣، التي كشف فيها اعتزامه المبكر الترشح للرئاسة رغم نفيه العلني، كما تحدث فيها عن أحلامه الأخرى بالساعة الأوميغا والسيف الأخضر.. الخ، ثم تلا ذلك تسريبات للقاءات مغلقة له وهو وزير الدفاع مع

لم تكن التسريبات التي أذاعتها إحدى القنوات المناهضة للانقلاب العسكري في مصر (قناة مكملين) مؤخراً لوزير الخارجية المصري سامح شكري متحدثاً مع رئيسه عبد الفتاح السيسي هي الأولى من نوعها في الاتصالات والمراسلات الخاصة التي ينبغي أن تحظى بأعلى درجات الخصوصية والأمان، بل سبقها بث العديد من التسريبات للسيسي نفسه ومدير مكتبه اللواء عباس كامل، وكذا لعدد من أركان حكمه مثل اللواء ممدوح شاهين عضو المجلس العسكري، والنائب العام الراحل هشام بركات، وأحد الشخصيات الأمنية الكبرى مع رئيس حزب الوفد السيد البدوي. وفي المقابل سرّبت السلطات الحاكمة في مصر عدداً من تسجيلات المكالمات الهاتفية لشخصيات سياسية وإعلامية بهدف حرقها أو تشويه سمعتها، سواء للرئيس المعزول محمد مرسي أو للدكتور محمد البرادعي نائب الرئيس المؤقت عدلي منصور أو لعدد من النشطاء السياسيين، بل يعتقد أن الأجهزة الأمنية المصرية تقف خلف برامج تليفزيونية يقدمها إعلاميون مقيرون جداً منها مثل الإعلامي أحمد موسى، والإعلامي والنائب البرلماني عبد الرحيم علي مقدّم برنامج (الصندوق الأسود). ماذا يعني تسريب مكالمات بين وزير الخارجية المصري ورئيسه عبد الفتاح السيسي ومن قبلها بين السيسي ومدير مكتبه؟ وهل هناك جهات أو أجنحة في السلطة هي التي قامت بتلك التسجيلات ونشرتها في إطار معركة مكتومة بينها وبين السيسي؟ أم هي انتقام من بعض الأذرع الأمنية التي تخلص منها السيسي على فترات متباعدة؟ أم هي لأجهزة مخابرات دولية أو إقليمية؟ وما هي مآلات تلك الظاهرة؟ هل ستتوقف بعد تآكل كل الأطراف من قدرة الطرف الآخر على الرد؟ أم ستزداد وتيرتها مع رخاوة النظام المصري وتعدد الأجنحة المتصارعة داخله، أو حتى تعدد الأجهزة المخابراتية العاملة في مصر، أو حتى امتلاك شباب مصريين لتقنيات حديثة للتنصت والتسجيل؟

حماية دستورية منتهكة

ينص الدستور المصري المعدل عام ٢٠١٤ في مادته ٥٧ على ما يلي: «للحياة الخاصة حرمة، وهي مصونة لا تمس، وللمراسلات البريدية، والبرقية، والإلكترونية، والمحادثات الهاتفية، وغيرها من وسائل الاتصال حرمة، وسريتها مكفولة، ولا تجوز مصادرتها أو الإطلاع عليها أو مراقبتها إلا بأمر قضائي مسبب، ولمدة محددة، وفي الأحوال التي يبيّنّها القانون». ونصت المادة ٥٨ من الدستور على أنه: «للمنازل حرمة، وفيما عدا حالات الخطر، أو الاستغاثة، لا يجوز دخولها ولا تفتيشها ولا مراقبتها أو التنصت

كيف تصبح إرهابياً في العالم العربي.. في مواجهة الاستبداد؟

بقلم: حسن أبو هنية

طرف الإمبراطورية والدكتاتورية، أدركت نخبة من المثقفين مآلات استراتيجية التسمية وتولت الكشف عن خطورة الحدث وفي مقدمتهم المفكر الكبير إدوارد سعيد، الذي لم ينح من وصفه مدافعاً عن «الإرهاب»، وبات يعرف في الدوائر «الاستشراقية» و«الاستخبارية» بـ«فيلسوف الإرهاب». لاحظ إدوارد سعيد أن الإرهاب أصبح بمثابة ستار تمت صناعته منذ نهاية الحرب الباردة على أيدي صناع السياسة في واشنطن، شأنهم شأن مجموعة كاملة من الناس من أمثال صامويل هنتنغتون وستيفن إميرسون والذين يملكون حصتهم من ذلك الإصرار. وبهذا، فإن أي تهديد لمصالح الولايات المتحدة، سواء تمثلت بالنفط أو بمصالحها الجيو - استراتيجية في أي مكان آخر، أصبح يوصم بالإرهاب، وهو بالضبط ما دأب عليه الإسرائيليون منذ أواسط السبعينيات في ما يخص المقاومة الفلسطينية لسياساتهم، ويؤكد سعيد أن كل تاريخ الإرهاب يجد جذوره في السياسات التي انتهجتها الإمبريالية، فقد استخدم الفرنسيون كلمة «الإرهاب» لوصف كل شيء قام به الجزائريون لمقاومة الاحتلال الفرنسي الذي بدأ عام ١٧٣٠ ولم ينته حتى عام ١٩٦٢، واستخدم

إبان الحرب الباردة، حيث ازدهرت سوق الفتاوى الدينية الرسمية في الحديث عن بلد إسلامي يتعرض للغزو والاحتلال، وشعب مسلم يتعرض للقتل والفناء على يد عدو لا يرحم، وعندما انتهت المهمة وجد الشباب أنفسهم قد تحولوا فجأة إلى «إرهابيين»، حيث غصت بهم السجون، وبعضهم وجد ساحات أخرى كانت لا تزال الإمبراطورية والدكتاتورية تعتبرها ساحات تتوافر على قضايا عادلة كالجبهة الشيشانية وجبهة البوسنة وغيرهما وبعد إجراء صفقات تحول من تبقى ممن لم يقتل إلى إرهابي دولي.

المحطة الثانية لصناعة الإرهاب كانت العراق بعد أن تحولت الإمبراطورية لإتمام مهمتها بنفسها فغزت دولة عربية إسلامية تحت ذريعة «حرب الإرهاب» وازدهرت حينها فتاوى رسمية لمقاومة الاحتلال وسط حالة من ارتباك الدكتاتوريات المحلية التي رغبت بالتخلص من الإرهابيين المفترضين وتقديمهم للإمبراطورية كبش فداء، وعندما وضعت الحرب أوزارها امتلأت السجون بـ«الإرهابيين»

المحطة الثالثة كانت الأوسع والأكثر دمراً عندما بدأت الاحتجاجات تجتاح العالم العربي مطالبة بالحرية والديمقراطية والعدالة، حيث أصبحت سوريا ساحة الجهاد العالمي وازدهرت سوق الفتاوى الدينية الرسمية، وتداعت الدكتاتوريات المحلية والقوى الإمبراطورية في حملة منسقة تحت ذريعة نصرة شعب يتعرض للقتل والتجهير والتدمير، وفتحت الحدود وتدفقت الأموال والأسلحة، وبعدها اختفى الحديث عن الثورة وحضر حديث الإرهاب

الطريق إلى الإرهاب في العالم العربي تبدأ بالدعوة لنصرة قضية خارجية عادلة في سبيل التخلص من المطالبة بالديمقراطية والعدالة والحرية، حيث تستنفر الأنظمة أجهزتها الإيديولوجية في نصرة قضية وشعب، وطالما كانت القضية الفلسطينية مادة مفضلة للحشد والتعبئة، وبعد أن تبدأ فعاليات وجماعات بنصرة القضية سرعان ما يتم وضعها في خانة الإرهاب مع الاحتفاظ بالحديث عن المقاومة الشريفة وضرورة الحل السياسي السلمي، وعندما تعقد الأنظمة اتفاقيات سلام

دون الرجوع لشعوبها تصبح شريكة لاحتلال في قمع المقاومة، بعد أن تتحول إلى إرهاب دون إبداء الأسباب.

منذ أن بدأ مصطلح الإرهاب بكافئ مصطلح المقاومة، الذي بدوره يمثل الإسلام كإيديولوجيا مقاومة ويصبح سلاحاً للهيمنة والسيطرة والتحكم من

الإرهاب مفهوم ذاتي غير موضوعي تتحكم به السلطة في وصف أعدائها المفترضين، هذه هي حقيقة مصطلح الإرهاب منذ نهاية الحرب الباردة. ورغم الرطانة البلاغية فإن المصطلح يشير إلى الدين الإسلامي عموماً والمذهب السني خصوصاً، وقد أعيد إنتاج مصطلح الإرهاب الذي ولد من رحم الثورة الفرنسية وصمم على قياس العالم الإسلامي الذي أصبح عدو الإمبراطورية الأمريكية والحضارة الغربية اليهودية المسيحية، وجاءت عملية إعادة ابتكار المصطلح في سياق إنتاج سياسات الخوف خشية تفكك وانهار الإمبراطورية على الصعيد الداخلي عبر البحث عن عدو خارجي متخيل يمكن التحكم في قدراته والتلاعب بسلوكياته.

إذا كان الأمر كذلك فكيف تمكنت الإمبراطورية من فرضه؟ ولماذا لا يقاوم العالم العربي والإسلامي وصمه بالإرهاب؟ ولماذا لا نجد من يتصدى من الزعماء لوصف الإسلام بالتطرف والإرهاب؟ الجواب ببساطة أن الإمبراطورية العالمية تعتمد على الدكتاتورية المحلية، إذ يقوم النظام العولمي الجديد على ركن بسيط يستند إلى مبدأ «العنف»، فالإمبراطوريات الإمبريالية تشبه «عراب المافيا» بحاجة دوماً إلى مقالين ومخبرين مناطقيين لتحصيل الفوائد والمكاسب وتقاسمها ومنع التمرد وضممان النفوذ، وعلى مدى عقود طويلة تحالفت الإمبريالية مع القوى الدكتاتورية واقعياً وموضوعياً. الطريق إلى أن تصنع إرهابياً في العالم العربي في غاية البساطة، تبدأ بهدر كرامة الإنسان وتحيل حياته المعاشة ومستقبله المنتظر إلى جحيم، وتغلق منافذ التغيير السلمي وتشجع على حرب الهويات وتعمل على بعث الطائفيات وتنشر الفساد وتعمم الاستبداد، وتحول قيم الديمقراطية والمواطنة والمساواة إلى مجرد فتنة ومؤامرة عمياء. وفي ظل حالة فشل الدكتاتورية الداخلية تبدأ بالبحث عن حل خارجي، ولأنها لا تملك القدرة على شن حروب خارجية، ذلك أن جيوشها مصممة للحروب الداخلية لقمع المعارضة وكبح أي تمرد أو حركة احتجاج.

بدأت قصة الإرهاب «الإسلامي» من أفغانستان



ترامب: سنهزم «الإرهاب الإسلامي المتطرف» ولن ندعه يتغلغل في بلادنا

والأدوات والتجهيزات العسكرية والموارد والتدريب والمعدات التي يحتاجونها لإنجاز المهمة»، في إشارة إلى مساعيه لزيادة الإنفاق على الجيش الأمريكي وتحديث معداته العسكرية.

ولفت إلى أنه سيرحس على «عدم تبديد أموال دافعي الضرائب الأمريكيان، لقد قمت مقدماً بتوفير ٧٠٠ مليون دولار عندما تدخلت في التفاوض على (كلقة طائرات) اف ٣٥».

وأعرب عن شكره لكبار شركات صناعة الطائرات، بما فيها لوكهيد مارتن وبوينغ «الذين كانوا مفتحين (على التفاوض) وقللوا الأسعار».

وشدد بالقول: «نحن ندعم الناتو بقوة، لكننا نطلب من كل أعضاء الناتو أن يقدموا مساهماتهم المالية اللائقة بالكامل للحلف، وهو أمر لم يفعله الكثيرون منهم».

وكان ترامب قد انتقد خلال فترة ترشحه للانتخابات، حلف الناتو (شمال الأطلسي)، داعياً إياه بأنه حلف «متهالك»، مشيراً إلى أن أعضاء الحلف لا يدفعون حصصهم من تمويل الحلف. ■

أكد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أن التحالف الدولي الذي تقوده بلاده سيهزم ما وصفه بـ«الإرهاب الإسلامي المتطرف» ولن يسمح له بالتغلغل في البلاد.

جاء ذلك اثناء كلمة له القاها امام حشد من كبار القيادات العسكرية في قاعدة ماكديل الجوية بولاية فلوريدا، حيث قال «اليوم سنوصل رسالتنا بصوت موحد إلى قوات الموت والدمار، الولايات المتحدة وحلفاؤها سيهزمونكم، سنهزمهم، سوف نهزم الإرهاب الإسلامي المتطرف، وسوف لن نسمح له بالتجذر في بلادنا، سوف لن نسمح بهذا».

وتابع في الكلمة التي بثها موقع البيت الأبيض الإلكتروني يوم الاثنين وتابعها مراسل الأناضول «نريد برامج قوية تسمح بدخول الناس الذين يحبوننا ويريدون أن يحبوا بلادنا والذين ينتهي بهم المطاف إلى حب بلادنا، وليس الناس الذين يريدون تدميرنا وتدمير بلادنا».

واكد أن الإدارة الأمريكية التي يرأسها «ستضمن ان رجالنا ونساءنا في الجيش لديهم الوسائل

الدول الراعية للإسلاموفوبيا كيف ولماذا؟!

بقلم: هاني بشر

يُعرّف قاموس أوكسفورد كلمة إسلاموفوبيا باللغة الإنجليزية على أنها «الكرهية أو التحيز ضد الإسلام والمسلمين وخاصة كقوة سياسية».

والمصطلح حديث نسبياً يعود وفقاً لعدد من المصادر لحقبة التسعينيات. وقد درج استخدامه لوصف نوع من الاضطهاد من قبل بعض الأوروبيين والأميركيين ضد الإسلام والمسلمين. وكانت تطبيقات الكتابة الإلكترونية مثل برنامج «ورد»، لا تعترف بها ككلمة إنجليزية لفترة طويلة، ولا تزال التطبيقات ذاتها باللغة العربية تعطيك إشارة إلى أن هذه الكلمة غير صحيحة وتحتاج لتعديل.

وقد أحرزت بعض الدول الأوروبية تقدماً ولو طفيفاً في الاعتراف بهذه الظاهرة واتخاذ بعض الخطوات لمحاصرتها، ومنها بريطانيا التي يدعم أحد برامجها الحكومية مشروع «تيل ماما» أو أخبر ماما، وهو مشروع يهدف إلى رصد الاعتداءات اللفظية والبدنية وغيرها بدافع الإسلاموفوبيا، وتم تدشين خط ساخن متصل بالشرطة مباشرة للإبلاغ عن هذه الحوادث.

لكن يبدو أن العوائق التي يمرون بها لا تنحصر في نطاق المجتمعات الغربية التي لدى كثير منها صورة مشوهة عن الإسلام والمسلمين، بل إنها تمتد للدول ذات الأغلبية المسلمة ذاتها.

ففي الوقت الذي لا يوجد فيه جهد يذكر للدول الإسلامية لمحاصرة الإسلاموفوبيا عالمياً، نجد أن الظاهرة حاضرة في كثير من المجتمعات الإسلامية على خلاف ما هو متوقع.

الدكتور أنس الشيخ علي رئيس جمعية علماء الاجتماع المسلمين في بريطانيا، ومدير المعهد العالمي للفكر الإسلامي، قال في مقابلة مع جامعة سراييفو الدولية قبل أربعة أعوام إن الإسلاموفوبيا موجودة في البلدان الإسلامية، وضرب مثلاً بالاضطهاد الذي تعاني منه الطالبات المسلمات بسبب حجابهن.

وطالب بوضع استراتيجية طويلة الأمد للتعامل مع هذا الأمر لا تقتصر على أوروبا وأميركا فقط بل إنها تمتد للدول الإسلامية أيضاً، وتشمل التعليم والإعلام والأطر القانونية.

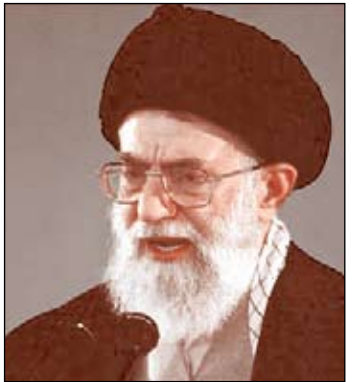
لقد كانت تركيا وتونس في السابق هما الدولتين المسلمتين مضرب المثال في الاضطهاد الديني. لكن تغيرت الأحوال وخطت كل منهما خطوات واسعة نحو التسامح في هذا الأمر منذ عدة سنوات، وبقيت العديد من الدول الإسلامية تعاني من الظاهرة ذاتها لكن ليس بالشكل الفج الذي كان لدى تركيا وتونس في السابق، فمشبهة التدين أو الارتباط بأي حركة دينية، وحتى من دون ارتكاب أي جريمة هو سبب كافٍ للحرمان من العديد من الوظائف. ناهيك عن المحاسبة والمحاكمة على الأفكار الدينية السلمية، وتقشي الظاهرة ضمن مشاكل سياسية في هذه البلدان، ليس مبرراً للتمييز ضد المواطنين على أساس ديني.

إن خطاب الدول غير الإسلامية التي تنتشر فيها هذه الظاهرة، حافظ عادة على مسافة بينه وبين ما قد يفسر أنه تمييز وكرهية للمسلمين بشكل واضح أو إنكار لمسألة الإسلاموفوبيا. وكانت للهجة الدبلوماسية الناعمة هي سيدة الموقف حتى لو كانت الأفعال تكذب الأقوال، لكن على الأقل لم يُسهم الخطاب الرسمي لهذه الدول في تاجيح الظاهرة. ويستثنى من ذلك إسرائيل، الأمر الذي جعلها في مرمى انتقاد كثير من الدوائر الحقوقية حول العالم بينما هي تحاول التملص من هذه التهمة.

أما الآن، فترمي الولايات المتحدة الآن بقيادة دونالد ترامب إلى أن تكون أحد رعاة الإسلاموفوبيا الرسميين بشكل واضح بحجة محاربة الإرهاب. وهي تقوم بذلك ضمن باقة كاملة من الانتهاكات الحقوقية التي لا يعيرها البيت الأبيض أي اهتمام في الوقت الحالي، رغم المقاومة الشديدة التي يقوم بها المجتمع الأميركي لهذا الأمر مع بزوغ أولى قرارات منع رعايا سبع دول إسلامية من دخول البلاد. وهو الأمر الذي خفض تصنيف الولايات المتحدة من ديموقراطية كاملة إلى دولة ذات ديموقراطية معيبة طبقاً لمؤشر وحدة بحثية تابعة لمجلة الإيكونوميست البريطانية.

نحن في حاجة لمؤشر مثل هذا يرصد بطريقة مهنية مدى رعاية الدول لظاهرة الإسلاموفوبيا، وقيامها بالتمييز ضد الإسلام والمسلمين خاصة على أسس سياسية عبر وضع دول العالم تحت هذا المجر. فالديموقراطية الكاملة والإسلاموفوبيا ضدان لا يجتمعان. ■

واشنطن ردّاً على خامنئي؛ لدينا رئيس جديد



ردّ البيت الأبيض على الزعيم الإيراني علي خامنئي الذي وجه انتقادات حادة إلى الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب. وقال المتحدث الرسمي شون سبايسر في تغريدة نقلتها «فوكس نيوز» إن «إيران تهزأ من نفسها إن كانت لا تدرك أن في البلد رئيساً جديداً». وأضاف سبايسر في مؤتمر صحافي أن الرئيس الأمريكي الجديد لن يقف مكتوف الأيدي إزاء انتهاكات إيران للقرارات الدولية، مضيفاً أن ترامب «سيخذ ما يراه مناسباً من القرارات بشأن إيران». وفي تصريحات لوزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف أن طهران لن توافق على إعادة التفاوض على الاتفاق النووي الذي دأب ترامب على انتقاده بدعوى أنه هدية لطهران. وأبلغ ظريف صحيفة «اطلاعات»، «أعتقد أن ترامب سيدفع باتجاه إعادة التفاوض، لكن إيران والدول الأوروبية لن تقبل بهذا. أمامنا أيام صعبة».

ارتفاع عدد الأطفال الفلسطينيين في سجون إسرائيل

أفاد مسؤولون فلسطينيون وهيئات في مجال حقوق الإنسان، بأن هناك زيادة في أعداد الأطفال الفلسطينيين المعتقلين في السجون الإسرائيلية في السنة الأخيرة، صاحبها سوء معاملة لهم. وقال رئيس نادي الأسير الفلسطيني قدورة فارس لـ«رويتز»:

«اللافت في عام ٢٠١٦، أن هناك ارتفاعاً في حالات اعتقال الأطفال إضافة إلى تحويل عدد منهم إلى الاعتقال الإداري». وأضاف: «ونحن حينما نتحدث عن أطفال، نتحدث عن أعمار ١١ و١٢ و١٣ و١٥ سنة إلى ١٨ سنة، ولكن الغالبية هم من أعمار ١٣ و١٤ و١٥». ويرى فارس أن «هناك سياسة إسرائيلية واضحة لإرهاب الأطفال سواء كان ذلك من حيث عدد حالات الاعتقال المرتفع أو الأحكام العالية التي يتم الحكم بها على عدد منهم». وتشير الإحصاءات الفلسطينية إلى ارتفاع عدد الأطفال المعتقلين في السجون الإسرائيلية، حيث بلغ المعدل الشهري احتجاز ٢٠ طفلاً خلال عام ٢٠١٦ مقارنة مع ٢٢٠ طفلاً في عام ٢٠١٥.

تسميم معارض روسي بـ«مادة غير معروفة»

تعرض المسؤول في المعارضة الروسية فلاديمير كارا-مورزا الذي نقل إلى المستشفى قبل خمسة أيام، ولا تزال «حاله الصحية خطيرة»، لتسميم بـ«مادة غير معروفة»، كما قالت زوجته أفغينيا، لـ«فرانس برس» نقلاً عن الفريق الطبي. وكان كارا - مورزا منسق أنشطة منظمة «أوبن راشا» في روسيا، قد أدخل الخيمس الماضي إلى العناية الفائقة. وقالت زوجته إن «حالته خطيرة لكنها مستقرة»، وأن «التشخيص الرسمي هو أنه مصاب بتسمم قوي نتيجة مادة غير معروفة». واتهمت منظمة غير حكومية تعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان، السلطات الروسية باطلاق «حملة عسكرية» على حرية الإنترنت منتقدة فرض رقابة على الشبكة العنكبوتية. وقالت منظمة «أغورا» غير الحكومية في تقرير عرض في موسكو، إن «السياسة الروسية بخصوص الإنترنت طغت عليها خلال السنوات الخمس الأخيرة

كلمات «هجوم» و«حملة» و«اعداء»، وتحولت إلى حملة عسكرية على الإنترنت الحر». وأضافت المنظمة التي تضم نحو خمسين محامياً متخصصين في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان: «في هذه الظروف، بدأت السلطات الروسية بالتعامل مع الإنترنت كساحة معركة بحيث يعتبر أبسط انتقاد للسلطة، وای محاولة للاحتجاج على انشطتها هجوما مسلحا».

الأسد «متفائل»

بموقف ترامب من «داعش»

نقلت الوكالة الرسمية السورية للأنباء (سانا) عن رئيس النظام السوري بشار الأسد الثلاثاء قوله إن تصريح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، بإعطاء الأولوية لقتال الإسلاميين المتشددین وعلى رأسهم تنظيم «داعش»، أمر «واعد» لكن من السابق لأوانه توقع أي خطوات عملية. وكان ترامب وأشار إلى أنه قد يوقف الدعم الأمريكي لمقاتلي المعارضة السورية وقد يتعاون مع روسيا في قتال «داعش» في سورية. وجعل ترامب هزيمة «داعش» هدفاً محورياً لرئاسته ووقع أمراً تنفيذياً يطلب من وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) وقادة الأركان المشتركة ووحدات أخرى وضع خطة أولية للتقدم في هذا السبيل في غضون ٣٠ يوماً. ونقلت الوكالة السورية عن الأسد قوله لمجموعة صحافيين من بلجيكا: «أعتقد أن هذا واعد لكن علينا أن ننتظر فلا يزال من المبكر أن نتوقع أي شيء عملي». وقال ترامب في تغريدة كتبها على موقع «تويتر» الاثنين: «خطر الإرهاب الإسلامي المتشدد حقيقي للغاية. انظر فحسب إلى ما يحدث في أوروبا والشرق الأوسط. على المحاكم أن تتصرف بسرعة».

الغنوشي يدعو إلى انتخابات سريعة



دعا زعيم حزب «النهضة» التونسي راشد الغنوشي إلى الإسراع في إنجاز الانتخابات البلدية والمحلية للنهاوض بالأوضاع في الجهات والمناطق، إنه «ينبغي الإسراع بتنظيم الانتخابات البلدية والمحلية وإجرائها بأسرع ما يمكن في إطار التوافق وتوفير كل ظروف نجاحها لضمان الاستقرار في البلاد». وجاءت هذه التصريحات غداة دعوة الغنوشي إلى تجنب حدوث استقطاب ثنائي بين تيارين في الانتخابات البلدية المقبلة، فطالب بإجراء الانتخابات البلدية توافقات مع الجميع، بما في ذلك تشكيل قوائم مشتركة (مع حزب نداء تونس) للمشاركة في الاستحقاق البلدي. يأتي ذلك بعد أسبوع من تبني البرلمان قانون انتخابي يسمح لقوى الأمن والعسكريين بالاقتراع في الانتخابات المحلية، وتتوقع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات إجراء الاستحقاق البلدي والمحلي في نهاية العام الجاري.

ترامب ينتقد «كارهين» يربطونه ببوتين

ندد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بـ«كارهيه» لأنهم يربطونه بنظيره الروسي فلاديمير بوتين. فيما أبرم سلفه باراك أوباما صفقة مع إيران لتسوية ملفها النووي. وكتب على موقع «تويتر»: «لا أعرف بوتين،

ولم أبرم صفقات في روسيا، والكارهون يتصرفون بجنون - لكن أوباما يستطيع إبرام صفقة مع إيران، وهي الرقم واحد في الإرهاب، لا مشكلة!».

تزامن ذلك مع تأكيد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن جهود ترامب للسيطرة على الوضع في أوكرانيا تشكل «تحسناً نوعياً» عن عمل أوباما. ورأى أن الولايات المتحدة تدرك أن استعادة كيف سيطرتها على شرق أوكرانيا، لن تسوّي كل مشكلاتها.

وتجاهل الكرملين رفض مقدّم برامج في شبكة «فوكس نيوز» الإخبارية الأميركية الاعتذار عن اعتباره بوتين «قاتلاً».

إحالة ساركوزي على المحكمة

أحال القاضي الفرنسي سيرج تورين، أحد قاضيين مكلفين التحقيق بتهمة التلاعب بحسابات الحملة الانتخابية للرئيس السابق نيقولا ساركوزي و١٣ من مسؤوليها عام ٢٠١٢، الرئيس السابق على المحكمة الجزائية، ما يشكل تطوراً جديداً مؤسفاً للمعارضة اليمينية لأنه يتزامن مع مساعي تطويق تداعيات قضية الوظائف الوهمية لزوجة ولدي مرشحه للرئاسة فرنسوا فيون المهمد بالخسارة من الدورة الأولى. وكان استطلاع للرأي قد كشف أن المؤتمر الصحافي الذي عقده فيون لتوضيح ملبسات القضية والاعتذار من الفرنسيين على سوء تقديره لوطائنها عليهم، لم يقنع ٦٥ في المئة من الفرنسيين. وأعلن تبيري هرتزوغ، محامي ساركوزي، أن موكله سيستأنف القرار في القضية المعروفة باسم «بيغماليون» والتي تنتهم بتقديم قواتير مزورة لتمويه ارتفاع كلفة الحملة بنحو ١٨ مليون يورو، في حين أن الحد الشرعي للإنفاق يقدر بنحو ٢٢ مليون يورو. وأوضح هرتزوغ أن طلب الاستئناف سيستند إلى توقيع القاضي تورين مذكرة القرار وحده، من دون أن يحظى بتأييد القاضي الثاني.

السجن ٣٠ سنة لأميركي أحرق مسجدا

أصدرت محكمة حكماً بسجن أميركي من فلوريدا ٣٠ سنة، لإدانته بإحراق مسجد ومركز إسلامي كان يتردد عليه عمر متين، منفذ مجزرة أورلاندو التي استهدفت ملهى ليلياً للمثليين، وأوقعت ٤٩ قتيلاً وعشرات الجرحى في حزيران الماضي. وأعلنت السلطات أن جوزف شرايبر (٣٢ سنة) ألحق أضراراً تجاوزت قيمتها ١٠٠ ألف دولار في مركز «فورت بيرس» الإسلامي، بعدما أحرقه في ١١ أيلول ٢٠١٦، في الذكرى الخامسة عشرة للهجمات التي نفذها تنظيم «القاعدة»، علماً أن الحادث تزامن مع عيد الأضحى. ولم يُصب أحد، لكن الحريق اضطر المركز إلى البحث عن موقع آخر لإقامة الصلاة. وقال ستيف جوسنيل، نائب المدعي العام في الولاية، إن شرايبر أبلغ الشرطة بعد توقيفه في أيلول أن الهجوم لا علاقة له بمتين.

خامنئي: ترامب أظهر وجه أميركا الحقيقي

رأى مرشد الجمهورية الإسلامية الإيرانية آية الله علي خامنئي أن الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب يكشف «وجه أميركا الحقيقي». وقال في خطاب القاه أمام عسكريين في طهران: «إننا ممتنون لهذا السيد... لقد أظهر وجه أميركا الحقيقي». وأضاف: «ما نقوله منذ أكثر من ثلاثين عاماً عن الفساد السياسي والاقتصادي والاخلاقي والاجتماعي داخل نظام السلطة الأميركي، جاء هذا السيد وكشف عنه خلال الحملة الانتخابية وبعدها... إنه يظهر من خلال ما يفعله واقع أميركا، واقع حقوق الإنسان في هذا البلد: يكبلون طفلاً في الخامسة من العمر».

وزيران إسرائيليان يحددان موعد الحرب القادمة على غزة

في ظل حملة تحريض تشنها نخب سياسية وإعلامية إسرائيلية، فاجأ وزيران بارزان في حكومة بنيامين نتنياهو الأوساط السياسية بتحديد موعد الحرب التي ستشنها إسرائيل على قطاع غزة.

وقال الوزيران البارزان إن الحرب الرابعة على قطاع غزة سيتم شنّها في الربيع القادم. ونقلت قناة التلفزة الإسرائيلية العاشرة الليلة الماضية عن عضوين في المجلس الوزاري المصغر لشؤون الأمن، الذي يعد أهم دوائر صنع القرار السياسي والعسكري في إسرائيل، قولهما إن شنّ الحرب على غزة قد يكون نتاج ردود فعل «حماس» على خطوات جدية ستقوم بها إسرائيل ضد الأنفاق.

وتوقع كل من وزير التعليم نفتالي بنات ووزير الإسكان يوآف غالانت، أن تشرع إسرائيل في شنّ حملة ضد الأنفاق على الحدود بين قطاع غزة وإسرائيل، ما قد يدفع حماس لشنّ عمليات عسكرية عبر بعض الأنفاق قبل تدميرها، وهو ما سيفضي بشكل مؤكد إلى حرب ستكون «أكثر شراسة» من الحروب السابقة.

وجاء الكشف عن تصريح بنات وغالانت بعد أن عرضت القناة العاشرة تحقيقاً مصوراً بعنوان «حماس على الجدار»، يظهر كثافة انتشار مواقع «كتائب عز الدين القسام»، الجناح العسكري لحركة حماس على طول الخط الحدودي الفاصل بين القطاع والكيان الصهيوني.

وعرضت القناة صورة تظهر فيها مجموعة من الأشخاص وهم يتحركون حول ما يشبه الرافعة، زاعمة أنها لعناصر من «حماس» يقومون بحفر نفق على بعد مائتي متر من الحدود.

وتضمن التحقيق مقابلات مع خبراء عسكريين ورؤساء مجالس محلية للمستوطنات اليهودية التي تقع في منطقة ما يعرف بـ«غلاف غزة»، حيث حرّضوا على شنّ عمل عسكري كبير ضد «حماس» لمنعها من استخدام الأنفاق التي تقوم بحفرها حالياً.

وفي السياق ذاته، قال وزير الحرب الإسرائيلي، أفيدور ليبرمان، إن حرباً جديدة ستتشب ضد حركة حماس لن تنتهي «إلا بعد أن ترفع حماس الراية البيضاء»!!

ونقلت صحيفة «معاريف» عن ليبرمان قوله: «إن كانت إسرائيل استخدمت خلال حرب غزة ٢٠١٤ ثلث قوة النيران التي لديها، فإن عليها في الحرب القادمة استخدام كل طاقة النيران التي بحوزتها من أجل حسم المواجهة بانتصار إسرائيلي لاليس فيه».

وحذر بعض المعلقين العسكريين في إسرائيل من أن وزراء حكومة اليمين المتطرف في تل أبيب يعتقدون بأن صعود دونالد ترامب للحكم في الولايات المتحدة يسمح باتخاذ قرار بمهاجمة غزة مجدداً.

وقال المعلق العسكري ألون بن دافيد، في تعليق بثته قناة التلفزة العاشرة

الليلة الماضية، إن امتصاص حماس للغارات التي شنتها إسرائيل أول أمس يدل على أن الحركة لا تتجه للتصعيد»، محذراً من خطورة اتخاذ حكومة نتن ياهو «قرارات متسّعة».



حماس: الاحتلال سيُرعّم على صفقة تبادل للأسرى

أكد أحمد بحر نائب رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، والقيادي في حركة المقاومة الإسلامية (حماس) أن حكومة الاحتلال سترعّم على تلبية شروط المقاومة الفلسطينية لإبرام صفقة تبادل جديدة للأسرى. وقال بحر إن «العدو سيُرعّم على تلبية شروط المقاومة أيضاً»، داعياً أو أياً»، وإن «الأسرى سيتحررون بشروط المقاومة أيضاً»، داعياً إلى تحرك دولي وعربي لدعم الأسرى وإسنادهم في ظل الاعتداءات الإسرائيلية المتصاعدة بحقهم.

جاء ذلك خلال وقفة تضامنية مع الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال نظمتها وزارة الأسرى والمحربين في مدينة غزة، وشارك فيها العشرات من الموظفين الحكوميين.

ورفع المشاركون لافتات كتب على بعضها «إرادة الأسرى ستكسر قضبان سجونكم».

وعلى هامش هذه الفعالية، استنكر وكيل وزارة الأسرى بهاء الدين المدهون بغزة «الصمت الدولي تجاه الانتهاكات»، وقال إن ما يتعرض له الأسرى في سجون الاحتلال «عملية قتل حقيقية».

وتشنّ قوات إسرائيلية خاصة بين الفينة والأخرى حملات تفتيش واسعة داخل سجونها، يتخللها «اعتداء على المعتقلين» وفق هيئات فلسطينية حكومية وغير حكومية مختصة بشؤون المعتقلين.

وتشير تقديرات فلسطينية إلى أن ثمة حوالي سبعة آلاف أسير فلسطيني يقبعون في سجون الاحتلال. ■

السودان.. رفع العقوبات ورهان على الاستقرار الاقتصادي

بقلم: ياسر محجوب الحسين

أسباب رفع العقوبات

ما الذي دعا واشنطن إلى رفع العقوبات؟ هناك أسباب عدة يتداخل فيها السياسي مع الاقتصادي، ولا غرو فقد أرادت الإدارة الأميركية على مدى العقدين المنصرمين استخدام العصا الاقتصادية لتحقيق أغراضها السياسية.

تُعيد وفاة الزعيم الإسلامي الدكتور حسن الترابي في الخامس من آذار ٢٠١٦ قالت مجموعة الأزمات الدولية في تقرير لها عن الترابي -الذي وصفته بأنه مهندس حكومة الإنقاذ الإسلامية- إن غيابه سيؤثر في إحياء المشروع الإسلامي بالسودان، الذي شهد تراجعاً مستمراً منذ خروجه من الحكومة أواخر تسعينات القرن الماضي.

وخلص التقرير إلى أن غياب الترابي يمكن أن يشجع الغرب على استكشاف واتباع نهج أكثر إيجابية في تعامله مع الخرطوم، التي وصفتها بأنها لاعب نشط على نحو متزايد في منطقة الشرق الأوسط المضطربة. فليس في الخرطوم -حسب التقرير- ما يستدعي الإبقاء على الحصار والعقوبات، ولأحد في السودان يملك مشروعاً يشكل خطراً على الغرب. ويذكر البعض تصريحاً شهيراً للرئيس البشير في آذار ٢٠٠٩ قال فيه «لو أن أميركا رضيت عنا يوماً فإن ذلك يعني أننا فارقنا الشريعة والدين». ولعل ملف مكافحة الإرهاب وتعاون الخرطوم في هذا الصدد كان له قدح مُعلَى في قرار رفع العقوبات. وأول تواصل رسمي بين الحكومتين

أكبر ضحية لقرار العقوبات. وأشارت دراسة سودانية إلى أن عدد السكان كان في عام ٢٠٠٩ تقريباً ٣٢ مليون نسمة، فيما بلغت مصروفات التنمية في نفس العام ١١٣٩ مليون دولار بنصيب ٣٥,٧ دولاراً للفرد. وكانت نسبة السكان تحت خط الفقر في ذات الوقت ٤٦٪. ومع اشتداد وطأة العقوبات تفاقم الوضع ليصل عدد السكان تحت خط الفقر في عام ٢٠١٤ نحو ٥٨٪ فيما انخفضت مصروفات التنمية إلى ٨٠٦ ملايين دولار، وانخفض نصيب الفرد من مخصصات التنمية إلى ٢١,٦ دولاراً. وأصاب الدمار كل مقومات البنية التحتية للتنمية؛ فانهارت مؤسسات اقتصادية عريقة مثل الخطوط الجوية السودانية التي حرمت الحصول على قطع الغيار والصيانة الدورية لطائراتها، وتعرضت السكك الحديدية لخسائر بالغة بسبب تلك العقوبات، وفقدت ٨٣٪ من بنيتها التحتية، وتمثل السكك الحديدية قطاع النقل الرخيص ذا الفائدة الاقتصادية لصغار المنتجين. كذلك تأثر أكثر من ألف مصنع مباشرة بالعقوبات بسبب عدم حصولها على قطع الغيار أو البرمجيات الأميركية، وشمل ذلك الأجهزة الطبية والأدوية، فقد أوقفت التدابير الاقتصادية الأميركية الأجهزة الطبية التي تصنعها شركة جي اي الأميركية، وغيرها من ذات التصنيع الأوروبي. بالإضافة إلى حرمان الباحثين والطلاب وأساتذة الجامعات الزمالات والمشاركة في البحوث والدوريات العلمية. وكانت العقوبات عقبة في طريق قطاع التعليم العالي والتقني ومنعته من مواكبة التكنولوجيا. وبالرغم من أن قطاع البترول وجد في بعض دول شرق آسيا والصين بعض السلوى، لكن منع شركات البترول الأميركية ذات الإمكانات الفنية والمادية الضخمة من الاستثمار فيه، كان له تأثير بالغ، وقد شمل ذلك الشركات الأوروبية، وانسحبت شركة تلسمان الكندية تبعاً لتلك العقوبات. وهزّ قرار العقوبات الثقة في التعامل مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية والدول المانحة، ما أفقد السودان موارد متوقعة كانت كفيلاً بسد الفجوة الخارجية.

قبل أن يغادر الرئيس الأميركي باراك أوباما البيت الأبيض بأيام قليلة، وقع في ١٣ كانون الثاني أمراً تنفيذياً برفع العقوبات الاقتصادية والتجارية التي تفرضها الولايات المتحدة الأميركية على السودان منذ عشرين عاماً. وكان الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون قد اتخذ قراراً بفرض حظر تجاري شامل على السودان عام ١٩٩٧، بتهمة رعاية الإرهاب الدولي وإيواء زعيم تنظيم القاعدة آنذاك أسامة بن لادن الذي كان يقيم في الخرطوم. بيد أنه ما زالت هناك عقوبات سوف ينظر في إلغائها بعد ستة شهور إذا تأكدت واشنطن مما تعتبره تطورات إيجابية من جانب الخرطوم، وحينئذ سوف تلغى بقية العقوبات لمدة عام قابل للتجديد. وفور صدور القرار سادت حالة غير مسبوقة من الاحتفاء والفرح في الخرطوم رسمياً وشعبياً، نظراً إلى الآثار الكارثية التي سببتها تلك العقوبات على مدى عشرين عاماً؛ لكن رفع العقوبات لن يغيّر الأوضاع ويحل مشاكل السودان الاقتصادية، ما لم تنفذ الحكومة حزمة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية تتعلق بدعم الإنتاج والصادرات، وتخطي الإجراءات البيروقراطية التي تعطل الاستثمارات الأجنبية وقطاع الصادرات، وترشيد الاستهلاك ودعم الصناعة والزراعة، فضلاً عن محاربة الفساد الحكومي المستشري.

ويأتي رفع العقوبات الأميركية عن الخرطوم في إطار خطوات مماثلة تجاه كل من كوبا وإيران؛ ومع دخول الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة «٥+١» حيّز التنفيذ، رفعت واشنطن عقوباتها على طهران، حيث تمكنت إيران من فتح أبواب قطاعاتها الاقتصادية للشركات الأميركية، في مقابل تمكن هذه الشركات من عقد صفقات تجارية مع إيران. كذلك أعلنت الولايات المتحدة في ١٥ آذار ٢٠١٦، رفع العقوبات المفروضة على كوبا في المجالين المصرفي والسياحي، وهي عقوبات استمرت لأكثر من خمسين عاماً.

كُلْفَة العقوبات وتأثيراتها

يقدر بعض الخبراء إجمالي الخسائر المباشرة خلال عقدين من الزمان بنحو ٥٠٠ مليار دولار، أي بمعدل أربعة مليارات دولار سنوياً، مع العلم أن حجم صادرات السودان في موازنة العام الماضي (٢٠١٦) لم يزد على نحو ثلاثة مليارات دولار، كان المواطن السوداني البسيط



«نيويورك تايمز» تصف ترامب بـ«سياسي أميركا»

من المستغرب أيضاً أن أول مسودة قانون يقوم الرئيس الجديد بتوقيعها بعد حفل تنصيبه، منح الجنرال السابق جيمس ماتيس، منصب وزير للدفاع، على الرغم من عدم مرور السبع سنوات التي ينص عليها القانون، قبل أن يعمل أحد المتقاعدين بمنصب في البنتاغون». ورأت أنه «لا عجب كذلك أن الرئيس الجديد المثير للجدل قام بترشيح جنرالات لشغل مناصب في حكومته أكثر من أي رئيس سابق»، مشيرة إلى أنه «في مصر، نحاول الحد من سيطرة الجيش على الحياة السياسية، وفي الولايات المتحدة يعمل ترامب على زيادتها». وقالت: «كان من المدهش رؤية ترامب وهو يدمر كل ما بقي من خطاب «رأب الصدع» الذي ألقاه الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما في القاهرة، بعد وقت قصير من تنصيبه عام ٢٠٠٩».

وأشارت إلى أن أوباما قال حينها: «الولايات المتحدة لم ولن تكون في حرب مع الإسلام»، لكن ترامب تعهد بـ«جمع كلمة العالم المتحضر ضد ما سمّاه «الإرهاب الإسلامي المتطرف»، حيث قال: «سنعمل على القضاء تماماً عليه من على وجه الأرض».

يشار إلى أن ترامب لم يتطرق إلى موضوع التطرف فقط في حفل تنصيبه، حيث قال في مقر الاستخبارات الأميركية في اليوم التالي: إنه «لا يوجد خيار أمام أميركا سوى القضاء على الإرهاب»، مضيفاً: «لم نشهد مثيلاً لمستوى الشر الذي يقوم به تنظيم داعش الإرهابي من قبل».

نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» مقالة بعنوان «سياسي أميركا» في إشارة إلى الرئيس الأميركي الجديد دونالد ترامب، وما يقوم به من تعيينات «عسكرية» مثيرة للجدل في فريقه الرئاسي، فضلاً عن بعض تصريحاته حول الإسلام التي قوبلت بالرفض من العديد من الجهات.

وقالت الصحفية المصرية منى الطحاوي، في المقال الذي ترجمته «عربي ٢١»، متحدثة عن ترامب: «يشبه تماماً أحد طغاطنا».. قالها صديق لي بعد مشاهدته خطاب الرئيس الأميركي دونالد ترامب في حفل تنصيبه. في الواقع كان عنوانها يليق بالجنرال الذي تحول إلى رئيس، عبد الفتاح السيسي.

وأضافت أنه «كان من المدهش رؤية ترامب وهو يحاول وضع الولايات المتحدة في محل مصر، حيث يقوم الجيش هناك بحكمنا منذ أكثر من ستة عقود». وبيّنت أنه «ليس من المستغرب أن يصف ترامب السيسي بأنه «رجل رائع»، وذلك خلال اللقاء الذي جرى بينهما في نيويورك العام الماضي، وفي الوقت ذاته أن يكون السيسي أول زعيم يهنيّ ترامب بالفوز بالانتخابات». يشار إلى أن ترامب خلال لقائه بالسيسي في أيلول الماضي، كان قد وعد بدعوة الرئيس المصري إلى «زيارة رسمية» للولايات المتحدة إذا وصل إلى البيت الأبيض، مؤكداً في حال انتخابه رئيساً أن بلاده ستكون دولة «وفية» لمصر وليست فقط «حليفة».

وقالت الناشطة السياسية (الطحاوي) إنه «ليس

تهديدات إيرانية لأميركا

واشنطن تردّ: لا تختبروا حزم ترامب

إذا هاجمت بلاده.

وتأتي التهديدات الإيرانية في إطار حرب كلامية مع إدارة الرئيس دونالد ترامب بعد فرضها عقوبات على شركات وشخصيات إيرانية، بسبب إطلاق القوات الإيرانية قبل أسبوع صاروخاً بالستياً جديداً.

تحذير لإيران

وفي واشنطن صدرت آخر الهجمات الأميركية ضد إيران من قبل مايك بنس، نائب الرئيس الأميركي الذي حذرهما من اختبار حزم إدارة ترامب إزاءها. وقال بنس في مقابلة بثتها شبكة «أي بي سي نيوز» إنه سيكون من الأفضل لإيران أن تدرك أن هناك رئيساً جديداً في المكتب البيضاوي.

وقال بنس إن «الإيرانيين حصلوا على اتفاق مع المجتمع الدولي نعتقد -الرئيس وأنا وإدارتنا- أنه اتفاق سيئ للغاية». ورغم أن وزير الدفاع الأميركي جيمس ماتيس ووزير الخارجية ريكس تيلرسون قالوا إن الولايات المتحدة ستلتزم الاتفاق، فإن بنس أبدى شكوكاً حيال ذلك قائلاً: «نجري تقويمياً لذلك في الوقت الحالي». وأضاف: «أعتقد أن الرئيس سيتخذ قراره في خلال الأيام المقبلة، وسيستمع إلى جميع مستشاريه، لكن يجب أن تعلموا بشكل مؤكد أن هذا الرئيس حازم جداً لدرجة ترتب على إيران التفكير مرتين بشأن مواصلة أعمالها العدائية».

وكان ترامب قد قال إن إيران تلعب بالنار، وإنه لا يستبعد أيّاً من الخيارات تجاه ما وصفتها إدارته بسياسيات إيران العدائية، وكان قد لوح في السابق بإمكانية «تمزيق» الاتفاق النووي. كما قال مستشار

اشتدت وتيرة الوعيد المتبادل بين إيران والولايات المتحدة، وهدد مسؤول إيراني بضرب إسرائيل والأسطول الخامس الأميركي في البحرين، بينما حذر نائب الرئيس الأميركي طهران من اختبار حزم الرئيس ترامب إزاءها.

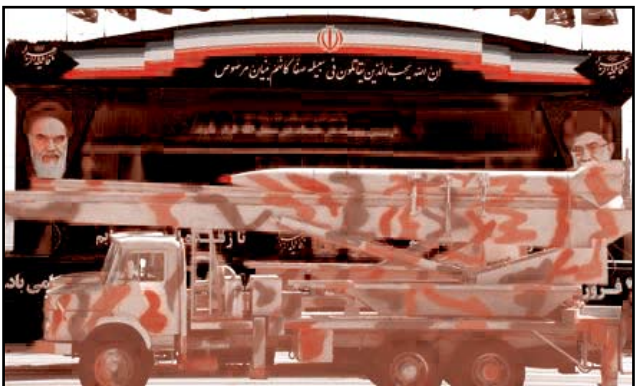
وقال عضو لجنة الأمن القومي والسياسات الخارجية في البرلمان الإيراني مجتبی ذو النور -يوم الأحد- إن أي اعتداء عسكري من قبل أميركا على إيران سيقابل بضرب تل أبيب بالصواريخ الإيرانية.

وأضاف ذو النور أن الصواريخ الإيرانية لا تحتاج سوى سبع دقائق للوصول إلى تل أبيب إذا تعرضت إيران لأي اعتداء عسكري من قبل الولايات المتحدة.

وتابع المسؤول الإيراني أن لدى أميركا نحو ٣٦ قاعدة عسكرية في المنطقة، أقربها الأسطول الخامس المتمركز في مملكة البحرين، مؤكداً أن طهران ستدمر هذه القواعد بالصواريخ إذا فكرت واشنطن في توجيه ضربة عسكرية لإيران.

وجاء تهديد المسؤول الإيراني بينما أعلنت طهران عن قرب الكشف عن خمسة إنجازات عسكرية في مجالي الدفاع الجوي والبحري، كما يجري الحرس الثوري الإيراني مناورات «الدفاع عن الولاية» في محافظة سمنان شمالي البلاد، تشمل إطلاق صواريخ.

وبالتزامن مع بدء هذه المناورات، حذر قائد القوات الجوية في الحرس الثوري العميد إسماعيل حاجي زاده، من أن صواريخ قواته ستباغت «الأعداء إذا أخطأوا الحسابات»، فيما قال العميد أحمد بورديستان نائب القائد العام للجيش الإيراني إن واشنطن ستندم



الأمن القومي الأميركي مايكل فلين إن واشنطن لن تغض الطرف من الآن فصاعداً عما وصفها بأعمال إيران العدوانية. وفي السياق نفسه، هاجم وزير الدفاع الأميركي إيران، ووصفها -في تصريحات له بالعاصمة اليابانية طوكيو- بأنها أكبر دولة راعية للإرهاب في العالم. ورد مسؤولون إيرانيون باستخفاف على التهديدات الأميركية الأخيرة، واعتبرها بعضهم «كلاماً فارغاً».

المقاطعة الاقتصادية الشعبية لتأديب تراب والإدارة الأميركية

أشارت قرارات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بمنع مواطني سبع دول إسلامية من دخول الولايات المتحدة الأمريكية، ردود فعل غاضبة لدى عدد من الدول الغربية، فقد وجهت كل من ألمانيا وفرنسا نقداً لاذعاً للإدارة الأمريكية الجديدة، فيما أعرب رئيس الوزراء الكندي «جاستن ترودو» عن استعداده بلاده لاستقبال كل المهاجرين الذين تم طردهم من الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي مقابل الموقف الرفض الذي أعلنته بعض الدول الغربية تجاه قرارات ترامب العنصرية، نجد أن الزعماء العرب التزموا الصمت حيال هذه القرارات التي وُصفت بالعنصرية!! ومنهم من برّرها واعتبرها حقاً للإدارة الأمريكية!!

من ناحية أخرى تسعى إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى تغيير اسم برنامج «مكافحة التطرف العنيف» إلى «مكافحة التشدد الإسلامي» أو «مكافحة الإسلام المتطرف»، بحيث لن يستهدف بعد ذلك جماعات ككل التي تؤمن بتفوق البيض ونفذت عمليات إطلاق نار وتفجيرات في أمريكا، وهو ما سيؤدي إلى جعل عمل الحكومة الأمريكية أكثر صعوبة وتشهداً مع المسلمين، وربما يؤدي بحسب محللين إلى شن حروب استباقية على دول إسلامية بذريعة مكافحة التطرف الإسلامي، كما فعل جورج بوش الابن، تحت لافتة «الحرب على الإرهاب».

لذلك، وإزاء سياسات التمييز العنصري التي ينتهجها ترامب وإدارته الجديدة تجاه الإسلام والمسلمين، وفي ظل الصمت المطبق للزعماء العرب، لا بد من ردّة فعل قوية على مستوى الشعوب العربية والإسلامية تتمثل في المقاطعة الاقتصادية لمنتجات وبضائع الشركات الأمريكية، لأن هذه الشركات تؤثر بشكل كبير في صناعة القرار السياسي الأمريكي وتستطيع الضغط على الإدارة الأمريكية إذا تأثرت مصالحها سلباً.

فقد كشف موقع «فورتشن» الأمريكي أن أكبر خمس شركات تكنولوجية مدرجة على مؤشر

«ستاندرد آند بورز» خسرت يوم الاثنين الماضي وحده ٣٢ مليار دولار من قيمتها السوقية، نتيجة تزايد مخاوف كبار المستثمرين من أن تؤدي سياسات ترامب بخصوص الهجرة لتقلص عدد الأيدي العاملة الماهرة في هذه الشركات، بينما قال الرئيس التنفيذي لشركة «آبل» الأمريكية «تيم كوك» إن شركته لا تستبعد اللجوء إلى القضاء ضد القرار الإداري الأخير للرئيس الأمريكي بوقف الهجرة من سبعة بلاد ذات أغلبية إسلامية. وأضاف كوك في مقابلة مع صحيفة «وول ستريت جورنال»: «سنواصل الضغط لإلغاء هذا القرار الذي يضر بصناعة تكنولوجيا المعلومات بشكل كبير، لأن للمهاجرين دوراً كبيراً في بناء الاقتصاد الأمريكي».

إذن تستطيع المقاطعة الاقتصادية المنظمة أن تلعب دوراً كبيراً في الضغط على الإدارة الأمريكية لتغيير مواقفها العنصرية، وقد زخر التاريخ الإنساني على مرّ العصور بالكثير من الأمثلة التي استخدم فيها سلاح المقاطعة الاقتصادية كوسيلة من وسائل الضغط لإخضاع الطرف الآخر.. على سبيل المثال:

– اتفقت قريش على مقاطعة بني هاشم وبني عبد المطلب، وذلك بالآي تزوجوا منهم ولا يبيعوهم شيئاً ولا يبتاعوا منهم، واستمرت المقاطعة ثلاث سنوات.

– ما فعله ثمامة بن أثال –رضي الله عنه– بعدما أسلم، حيث قال لكفار قريش: «والله لا يأتيكم من اليمامة حبة خنطة حتى يآذن النبي ﷺ».

– امتناع الفلاحين في إيرلندا إبان حركة تحريرها من الاحتلال البريطاني أواخر القرن التاسع عشر؛ عن التعامل مع أصحاب الإقطاعات الزراعية الإنجليز ووكلائهم المحليين.

– انتهج الزعيم الهندي الراحل المهاتما غاندي سياسة المقاطعة الاقتصادية سلاحاً في وجه الاحتلال البريطاني للهند، ودعا إلى إحراق البضائع القادمة من بريطانيا.

– امتنع العديد من المستهلكين في العالم عن استهلاك البضائع القادمة من جنوب أفريقيا؛ احتجاجاً على سياسة الفصل العنصري من الستينيات إلى التسعينيات من القرن الماضي حتى سقوط النظام العنصري.

– دعت المنظمات الفلسطينية على مدار عقود من الزمن؛ إلى حملات دولية



الجيش اليمني يضيق الخناق على الحوثيين بالمخا

الاستيلاء على مخازن أسلحة عائدة لهم. وأوضح القيادي في المقاومة اليمنية أن مروحيات أباتشي تابعة للحالف العربي بقيادة السعودية، شنت أكثر من خمس غارات على مواقع للحوثيين، في شمالي المدينة، وغارات أخرى على منطقة يخل. وفرضت القوات الحكومية حصاراً على الحوثيين وسط المدينة، منذ إعلان الحكومة اليمنية السيطرة عليها في ٢٢ كانون الثاني الماضي.

ومنذ فجر السابع من كانون الثاني الماضي تشن القوات الحكومية اليمنية عملية عسكرية أطلقت عليها اسم «الرمح الذهبي» مستهدفة مواقع الحوثيين وقوات صالح، على طول الساحل الغربي الممتد من عدن جنوباً إلى المخا في محافظة تعز غرباً، وبإسناد جوي من التحالف العربي.

وكانت مقاتلات التحالف العربي شنت يوم الاثنين غارات جوية على مواقع متفرقة يسيطر عليها الحوثيون وقوات صالح في محافظة تعز، خاصة في منطقتي الشقراء ومفرق الوازعية غرب تعز.

يأتي ذلك في حين أفشل رجال الجيش والمقاومة الشعبية هجوماً لمليشيات الحوثي مصحوباً بقصف عنيف على مواقع الجيش والمقاومة جنوب شرق المدينة، وأجبروهم على التراجع بعد اشتباكات استمرت لساعات، حسب ما نقلت وكالة الأنباء الألمانية عن مصادر في المقاومة. ■

بقلم: شريف منصور

لمقاطعة البضائع الإسرائيلية والشركات العالمية الداعمة لإسرائيل.

وقد أعلن مطعم بلجيكي عن مقاطعة البضائع الأمريكية احتجاجاً على سياسة الرئيس الأمريكي العنصرية ضد المسلمين، حيث قال «ديفيد جورج» مالك مطعم «زيزخت» الذي يقع قرب مدينة إننويرب

أردوغان يرفض استخدام ميركل عبارة «الإرهاب الإسلامي»



رفض الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يوم الخميس الماضي، استخدام المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل في مؤتمر صحفي مشترك عبارة «الإرهاب الإسلامي» للإشارة إلى الهجمات التي تشنها الجماعات الجهادية.

وأشارت ميركل إثر لقائها أردوغان في أنقرة إلى أن «الإرهاب الإسلامي» كان بين المسائل التي تم التطرق إليها خلال المحادثات، لكن الرئيس التركي عمد فوراً إلى

مقاطعتها قائلاً: «إن عبارة الإرهاب الإسلامي تؤلنا في شكل كبير. عبارة كهذه لا يمكن استخدامها، هذا ليس عدلاً، لأنه لا يمكن الربط بين الإسلام والإرهاب»، وأضاف أن «كلمة إسلام تعني السلام. من هنا، إذا تم الربط بين كلمتين تشيران إلى السلام وإلى الإرهاب فإن ذلك يؤلم المسلمين».

وتابع: «أرجو عدم استخدام ذلك، لأنه ما دام الأمر على هذا النحو ستكون مختلفين بالضرورة.

إذا التزمنا الصمت فهذا يعني أننا نقبل بالأمر، لكنني كمسلم وكرئيس مسلم لا أستطيع القبول به». ويستخدم المسؤولون الأوروبيون عبارة «الإرهاب الإسلامي» على نطاق واسع للإشارة إلى الهجمات التي تشنها الجماعات الجهادية وخصوصاً «تنظيم الدولة الإسلامية» الذي نسبت إليه السلطات التركية العديد من الاعتداءات الدامية التي ضربت البلاد في الأشهر الأخيرة. ■

مظاهرة في تل أبيب ضد التمييز وهدم منازل الفلسطينيين



شهدت مدينة تل أبيب مظاهرات احتجاجية شارك فيها آلاف الإسرائيليين والعرب (فلسطينيين) الداخل، دعت إليها منظمات وأحزاب يهودية يسارية وعربية من داخل الخط الأخضر، تنديداً بسياسات التمييز الإسرائيلية ضد العرب وهدم المنازل.

وجاب المتظاهرون مساء السبت عدة شوارع رئيسية في تل أبيب، قبل المهرجان الخطابي الذي ندد

فيه المشاركون بالسياسات التمييزية الإسرائيلية، في مقدمتها سياسة هدم المنازل في النقب والجليل والمثلث. وتقدم المظاهرة نواب من حزب ميرتس اليساري والقائمة العربية المشتركة.

وتأتي المظاهرة في إطار فعاليات اليوم العالمي لدعم فلسطيني الداخل، الذي نظّمته لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل، وجاءت استجابة لدعوة أطلقها مجموعة «يهود وعرب معاً» تحت عنوان «آن الأوان للتحذ».

وطالب المتظاهرون حكومة الاحتلال الإسرائيلي بوقف هدم منازل العرب داخل الخط الأخضر بدعوى أنها مبنية دون تراخيص بناء، رغم أن سلطات الاحتلال نادراً ما تمنحهم هذه التراخيص.

ورفعوا لافتات كتب عليها «عندما تقف الحكومة ضد الشعب، يقف الشعب ضد الحكومة»، و«نجابه الفاشية»، و«هم يهدمون ونحن نبني».

المتظاهرون رفعوا شعارات تندد بسياسة هدم منازل الفلسطينيين التي تعتمدها إسرائيل (رويترز)

ضد التمييز

وتتهم مجموعة «يهود وعرب معاً» التي تؤمن

بالمساواة بين جميع الطوائف في إسرائيل، حكومة بنيامين نتن ياهو بأنها تعمل على التفريق بين اليهود والعرب في سياساتها.

وقالت في تصريح نشرته عبر صفحتها على موقع التواصل الاجتماعي إن «نتن ياهو وأصحابه يعملون كل يوم بجد ونشاط للتفريق بيننا، ولخلق أعداء خياليين.. نحن هنا لعرض دليل، وللمطالبة بعدالة ومساواة لنا جميعاً، يهوداً وعرباً».

ونشرت المجموعة دعوات خلال الأيام الماضية، طالبت فيها المواطنين بالتوجه من كافة أنحاء إسرائيل للمشاركة في المسيرة التي تزامنت مع ذكرى اليوم العالمي لدعم حقوق الجماهير العربية الفلسطينية داخل الخط الأخضر.

وتأتي هذه المظاهرة بعدما ضج الشارع العربي في الداخل الفلسطيني خلال الأسابيع الأخيرة عقب عمليات الهدم، وخرجت الجماهير الفلسطينية داخل الخط الأخضر في مظاهرات مدّدة بسياسة الهدم، وعم الإضراب العام البلدات والقرى العربية. ودعت لجنة «المتابعة العليا للجماهير العربية» إلى تنظيم سلسلة من النشاطات احتجاجاً على سياسة الهدم. ■

التعاشيش الثقافي داخل كندا من مشمولات المسلمين فيها

بقلم: صلاح الدين الجورشي

تعاليمه، ولا يعرف شكل المساجد من الداخل، ولا علم له بأوقات الصلاة. كل ما تسرب إليه في الفترة الأخيرة أن الدين الإسلامي يعلم أتباعه الهمجية والقتل العشوائي، وأن المسلمين يشكلون خطراً على كندا وعلى العالم، وأن الحل الوحيد لمواجهةهم هو العمل على طردهم من كندا من خلال قتل أكثر عدد منهم، وهو ما حاول أن يفعله من خلال الجريمة البشعة التي ارتكبها.

العنف يولد العنف، وأقصى اليمين في المجتمعات الإسلامية يغذي أقصى اليمين في الدول الغربية، فهما وجهان لعملة واحدة.

والذي سينتصر ظاهرياً في مثل هذه الحرب هو الذي سيعمل على إيقاع أكثر خسائر في صفوف أعدائه، لكن الخطورة تكمن في أن الكثير من المسلمين الأبرياء، والذين اضطرتهم ظروفهم الاقتصادية أو رغبتهم في دراسة العلوم بالعواصم الغربية، هم الذين سيدفعون جزءاً هاماً من ثمن هذه الحرب.

وبالتالي فإن الكرة ستعود إلى ملعب جماعات

في صفوف مواطني هذا الدول بالإسلام وبالتاريخ الموضوعي للعلاقات الإسلامية المسيحية، وصولاً إلى اللحظة الراهنة ومروراً بالحقبة الاستعمارية.

هذا السياق معروف لدى الباحثين والمراقبين، لكن على أهميته يجب ألا يحجب عنا دور هذا العنف الجنوني الدائر منذ سنوات، والذي تقوده جماعات تعتبر نفسها وصية على الإسلام وناطقة باسمه، وتبرّر ذلك بالقول إنها تعمل من أجل تغيير المعادلات الدولية حتى يصبح الإسلام هو الذي يحكم العالم. فهذا العنف الذي تحرر من كل القيود الأخلاقية في عديد المناسبات، أصبح يشكل مصدراً خطيراً على الإسلام والمسلمين، نظراً إلى كونه حالياً يمثل أحد أهم العوامل المغذية لموجة الكراهية التي يعاني منها المهاجرون من أصول عربية وإسلامية في جميع الدول الغربية.

وبناء عليه، فإن إعلان الحرب المسلحة على الغرب من قبل هذه الجماعات لم ينجح في توفير الأمن والاستقرار للمسلمين، ولم يؤدّ بعد كل هذه السنوات العجاف وهذا الكم الهائل من القتلى والعمليات الانتحارية والذبح والعودة إلى أسواق النخاسة، إلى إعادة الاعتبار للمسلم في العالم، بقدر ما نتج منه تعميق نظرة الاحتقار والخوف والشك تجاه المسلمين. يعيش الكنديون هذه الأيام لحظات مشحونة بالهيرة والصدمة بعد أن أقدم أحد أبنائهم على القيام باعتهاء إجرامي وصفه رئيسهم بالعمل الإرهابي.

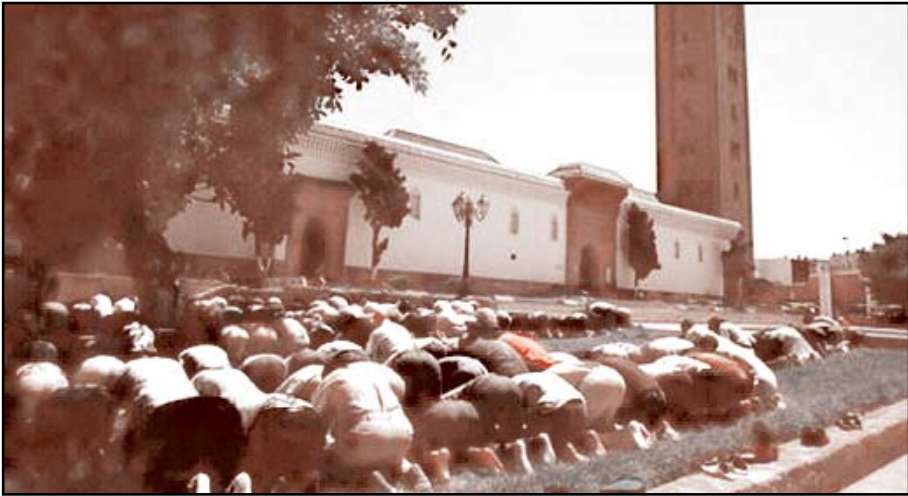
وهو شاب لا يعرف الإسلام، ولم يطلع على

لا يستبعد أن يشعر بعض المتشددون إن لم يكن أغلبهم بنوع من الرضا على ما حدث في بلد مثل كندا، عندما أقدم شاب مسيحي من المعادين للأجانب على قتل ستة مسلمين داخل مسجد بمحافظة كيبيك وجرح آخرين. ولعلمهم يرون في ما حصل دليلاً آخر على أن الإسلام وأهله «يتعرضان لحرب شرسة من كفار الغرب»، وهو ما يضفي الشرعية حسب اعتقادهم على «الحرب المقدسة» التي يخوضونها في كل مكان دفاعاً حسب زعمهم عن دين التوحيد، في حين أن الحقيقة مغايرة لذلك، إن لم نقل هي على عكس ما يعتقدونه وما يروجون له.

لا خلاف حول القول بأن الإسلاموفوبيا ظاهرة عنصرية قديمة جداً، وهي أحد التعبيرات المستمرة والمختزقة للتاريخ التي خلفتها الحروب الصليبية البغيضة. وبالتالي هي ظاهرة ثقافية ودينية واجتماعية سابقة لوجود تنظيم القاعدة و«تنظيم الدولة».

وهي ظاهرة أسهمت في تغذيتها عوامل متعددة، من بينها النمو الديمغرافي للجاليات الإسلامية في الدول الغربية، وتصادم حدة الأزمات الاقتصادية، وارتفاع أصوات أقصى اليمين الذي أصبح يجر وراءه الأحزاب اليمينية والوسطية، ويدفع بها نحو تبني مواقف وسياسات عدائية ومتطرفة تستهدف الأجانب وتحملهم مسؤولية الأزمات التي تمر بها المجتمعات الغربية.

يضاف إلى ذلك النسبة العالية من الجهل المتفشي



«حماس والسياسي».. تحسن في العلاقة

بقلم: عمر عياصرة

قطاع غزة هو منطقة آمنة بكل ما يتعلق بمصر، في حال خرجت الأمور عن السيطرة فإن التهديد سيمس الطرفين، لا يمكن إبقاء قطاع غزة بلا تنسيق خصوصاً في ما يتعلق بالحدود والأنفاق.

إذا، مربط الفرس في تلطيف العلاقة وتخلي الجانب المصري عن عناده تجاه حماس هو ما يجري في سيناء من انفلات، فالشعور «المنطقي الأمني المصري» ذهب باتجاه ان حماس عامل مساعد في ضبط المنطقة، وأنها قادرة على تقديم الكثير.

حماس التقطت الإشارة وتعاملت معها بذكاء، فقد قامت باعتقال أكثر من ٣٠٠ إسلامي متشدد بالقطاع، وإظهار قدمت معلومات استخباراتية للجانب المصري، كما أنها اقنعت المصريين بأن ثمة قطيعة حقيقية بينها وبين تنظيم الإخوان المصري.

استجابة المصريين ومرونتهم تجاه الحركة،

يؤكد عمق ازمتهم في سيناء، وكذلك يؤكد قناعتهم بأن تسويق اراهابية حماس لم يكن مجدياً، ولا بد من التراجع عنه.

على كل الأحوال، يبدو مفيداً أن تصل القاهرة الي قناة بأن حماس لا تشكل تهديداً لأمنها القومي، بل على العكس هي ضامن لهذا الأمن ومساعد له، وبالتالي ستكون الإنفراجة معقولة وبحدود تفرضها الحالة الإقليمية. ■



الظنُّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ

بقلم: الشيخ نزيه مطرجي

إن المؤمن الصادق لا يطوي فؤاده على سوء الظنِّ بالمؤمنين، ولا يجعل صدره مُستودعاً لوساوس الشياطين، ولا تدفعه نفسه إلى تتبُّع العورات، وتَسْفِطِ الهَنَاتِ، وإلى التجسُّس الدنيء على الخبيثات، فالأصل في المؤمن الصالح أن يكون نقي القلب، سليم الصدر يحقُّ الخلق؛ والمقولة الشائعة التي تزعم أن سوء الظنِّ من أقوى الفضلن، هي في ذاتها من مضللات الفتن.

إن الدين ينهى المؤمنين عن أن يَشْحَنُوا صُدُورَهُمْ بِالظُنُونِ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾ [الحجرات-١٢]، هذه الآية أمر رباني يقضي باجتناب كثير من الظنون كي لا يتلوَّث المؤمن بالظنِّ السيئ، فيقع في الإثم والفُسُوق. والنبي الكريم ﷺ نهى المؤمنين عن الوقوع في الظنون، فقال نبي الهدى ﷺ: «يَاكُم وَالظَّنُّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ» رواه البخاري؛ ونعى كتاب ربنا عز وجل على أقوام جرَّيْهِم وراء الأوهام والظنون فقال سبحانه: ﴿إِنَّ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى﴾ [النجم-٢٣].

والله تعالى حرَّم الخمر والميسر بلفظة الاجتناب، وفي هذا غاية التحريم والإبعاد لو علِمُ العباد، وقد يكون ما يُفسَّر ذلك أن أسرار القلوب لا يعلمها إلا علام الغيوب، فليس لمسلم أن يعتقد في غيره سوءاً إلا إذا تبين ذلك له بما لا يدع مجالاً للشك ولا يقبل التأويل؛ ولا يُستباح ظنُّ السوء بالنساء والرجال، كما لا يُستباح المُلْكُ والمال.

ولما كان سوء الظنِّ من الأمراض السارية والأدواء المُعدية التي لا ينجو منها مؤمن إلا من عصمه الله، فما الذي يُعين المؤمن على التخلص من فتن هذا الداء العياء؟ لقد ورد أن رسول الله ﷺ سئل عن ذلك حين قال لأصحابه: «ثلاثُ لأزماتٍ لأمتي: الطَّيْرة والحَسَدُ وسوءُ الظَّنِّ، قالوا وما الذي يذهبُهُنَّ ممن هُنَّ فيه؟ قال: إذا ظننت فلا تَحَقِّقْ، وإذا حسدت فاستغفر الله، وإذا تطيَّرت فامُضْ».

إن سوء الظنِّ يحمل في طياته بذور الكذب وعَلَقَمَه، وذلك له أثر كالشَّراب الحرام الذي يُخامر العقل، لذا كان بغيضاً إلى رسول الله ﷺ، وقد بين الحديث ذلك في قول السيدة عائشة رضي الله عنها: «ما كان من خلق أبغض إلى رسول الله ﷺ من الكذب، ما أطلع على أحد من ذلك بشيء فيخرج من قلبه حتى يَعْلَمَ أنه قد أحدث توبة» رواه أحمد، وذلك لأن الكذب إثمٌ وبُهتان يُقْلِبُ الحقائق ويُزَوِّرُ الوقائع، ويُفسد العلائق؛ وإن فُتِحَ باب الشرِّ يأتي عن طريق سوء الظنِّ.

يقول الإمام الغزالي: «يجب الاحتراز من سوء الظن وتُهمة الأشرار، فإن الأشرار لا يظنون بالناس كلهم إلا الشرَّ، فمهما رأيت إنساناً يُسيء الظن بالناس طالباً للعيوب، فاعلم أنه خبيث في الباطن، وأن ذلك خُبْه يترشح منه، وإنما رأى غيره من حيث هو، فإن المؤمن يطلبُ المعاذير، والمنافق يطلب العيوب».

ويُحسِّنُ بالمؤمن أن يُعين إخوانه على دفع اتِّهامه والظنِّ به ما استطاع، وذلك اقتداءً بالنبي ﷺ حين خرج من مُعَتَكَفَه ليلاً ليرد زوجته صفية إلى دارها، فمرَّ بهما رجُلان من الأنصار، فلما رآيا رسول الله ﷺ أسرعا، فقال لهما رسول الله ﷺ: «على رِسْلِكُما! إنها صفية بنتُ حَيٍّ، فقالا: سبحان الله يا رسول الله، فقال: إن الشيطان يُجرِّي من ابن آدم مجرى الدم، وإني خشيتُ أن يقذفَ في قلوبكما شراً» متفق عليه.

تأمل حال جماعة من الناس صاروا الناس فيهم خباً، وأضحى كل امرئٍ منهم لا يثق بأخيه، ويُسكِّك في صدقه وأمانته، ويتهمه في نيَّته وطويَّته. أناسٌ عجب، يُطلقون العنان لمُخَبَلَتِهِمْ في إظهار أُنْكار الأفكار لترجمة الظنون، ﴿وإن ربك يعلم ما تَكُنُّ صُدُورُهُمْ وما يُعلنون﴾ [النمل-٤].

فلا خير في اجتماع الخلان حتى يدعوا الكذب من اللسان ويجرِّدوا من الظنون البُهتان، وينتهوا عمَّا نهاهم سيِّد الأنام في قوله: «يَاكُم وَالظَّنُّ» رواه مسلم.

فعليك أن تهذِّب نفسك بكشف ظُنْكَ، وستر عيبك، فإن من لم يكن له من نفسه على نفسه واعظ لم تنفعه المَواعِظُ. ■

صمت العرب وصمة عار عليهم.. بعد قرارات ترامب

لماذا صمت القادة العرب إزاء قرارات ترامب؟ هذا السؤال يسمعه المرء في كل محفل الآن، فضلاً عن أنه صار محل تحقيق وتحليل في العديد من الصحف الغربية، ذلك أن أحداً لم يتوقع أن يصدر الرئيس الأمريكي الجديد قراره بمنع دخول مواطني سبع دول إسلامية، منها خمس عربية، دون أن يحدث ذلك صدى يذكر في العالم العربي والإسلامي. الأدهى من ذلك أن الذين عارضوا الأمر وانتقدوه بقوة كانوا من قادة ومناير دول لاهي عربية ولا إسلامية، أما أم الدواهي فتمثلت في دفاع بعض المسؤولين العرب عن القرار، مرة باعتباره قراراً سيادياً يدخل ضمن صلاحيات الرئيس الأمريكي، ومرة أخرى بدعوى أنه لا يشمل كل الدول الإسلامية.

لقد تابعنا خلال الأسبوع الماضي الأصداء الرافضة لقرار ترامب الذي تعرض لانتقادات حادة ولادعة من المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل التي اعتبرته من قبيل السياسات العنصرية الخطرة، وقال عنه الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند كلاماً مشابهاً وأدانته رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي أمام مجلس العموم، وكذلك وزير خارجية السويد. أما رئيس الاتحاد الأوروبي فقد وصف ترامب بأنه

بقلم: فهمي هويدي

يشكل خطراً إرهابياً على أوروبا. أما أصدقاء الداخل الأمريكي فهي تتردد كل يوم في صحفها وبرامجها التلفزيونية التي باتت تسفه قرارات الرئيس ترامب مساء كل يوم.

يوم الاثنين الماضي ٣٠ كانون الثاني خصصت صحيفة نيويورك تايمز افتتاحيتها للتنديد بقرار الرئيس ترامب، واختارت لتعليقها عنواناً هو: «حظر ترامب للمسلمين جبان وخطير»، وأشادت بالقاضية التي رفضته، وفيما وصفت القرار بالقسوة، فإنها ذكرت أن اللغة التي استخدمت في صياغته عكست «كراهية الأجانب والخوف من الإسلام» التي تميزت به حملة ترامب الانتخابية، كذلك فإنه «وصمة عار» في فترة رئاسة ترامب، وذكرت أن القرار له خطورته الشديدة، خصوصاً أنه يمكن الجماعات المتطرفة من استخدامه لنشر أفكارها، لأنه يقدم لها دليلاً ناصعاً على أن الولايات المتحدة تشن حرباً على الإسلام وليس على الإرهاب. صحيح أن منظمة التعاون الإسلامي والجامعة العربية

انتقدت كل منهما القرار، وتمنى وزير الخارجية القطري أن يعيد الرئيس الأمريكي النظر فيه، إلا أننا لم نسمع صوت أي زعيم عربي أبدى رأياً في الموضوع. حتى الأزهر الذي يمثل صوت المسلمين سكت ولم يسجل موقفاً يذكر.

لسنا نبالغ إذن إذا قلنا إن رد الفعل العربي كان منعماً على مستوى القيادات وخافتاً على صعيد المؤسسات القومية فضلاً عن القطرية، وإذا جاز لي أن أذهب إلى أبعد في المصارحة، فإنني أضيف أن الزعامات العربية بدت في المشهد حريصة على إرضاء الرئيس الأمريكي أكثر من حرصها على الدفاع عن شعوب الأمة العربية، وإذا صح ذلك التحليل فإنه يسوّغ لي أن أقول إن القرار إذا كان فاضحاً للرئيس الأمريكي فإنه جاء أيضاً كاشفاً لموقف الزعامات العربية المتأثرة بالنفوذ الأمريكي، وإذا كانت صحيفة «نيويورك تايمز» قد وصفت الإجراء الذي اتخذته ترامب بأنه «وصمة عار»، فإنني لأملك شجاعة وصف موقف الزعامات العربية ذات الصفة، وإن وجدت مبرراً قوياً لذلك.

لا نستطيع رفع السقف أكثر من ذلك، لكنني لأخفي قلقاً شديداً على المستقبل حين أجد أن زعاماتنا لم تجرؤ على نقد قرار كالذي نحن بصده، في حين انتقده الأوروبيون بقوة. فضلاً عن أن الشواهد تدل على أن الرئيس الأمريكي ذاهب إلى أبعد، خصوصاً في انحيازهم إلى إسرائيل وكراهيتهم للعرب والمسلمين، هل صار بوسعنا الآن أن نجيب عن سؤال الشاعر نزار قباني: متى نعلن وفاة العرب؟! ■

أربكان .. العودة بالحياة إلى شريعة الله

بقلم: الشيخ محمد حمود

الرغم من تشديد الدستور التركي لسنة ١٩٦١ ومنعه تأسيس أحزاب سياسة ذات هوية إسلامية. وبهيمته العالية التي لا يشوبها اليأس ولا الكلل، قام مع ثلة من إخوانه بتأسيس حزب جديد بعد أن حلّ الحزب القديم من قبل العسكر، وهو حزب السلامة الوطني في عام ١٩٧٣. ثم تولى أربكان منصب نائب رئيس حكومة ائتلافية بين حزبه وحزب الشعب الجمهوري اليساري، استطاع أربكان إحياء المشاريع الصناعية فبدأ بحملة كبيرة لإقامة مصانع حربية لتزويد تركيا بما تحتاج إليه من سلاح وقطع غيار بدلاً من اعتمادها على الدول الأجنبية. كما شيد عشرة معاهد إسلامية وفتح ثلاثة آلاف مدرسة للقرآن في القرى.. إلى أن حصل انقلاب ١٩٨٠ لحماية المبادئ الأتاتورية بدعم خارجي، وإلغاء حزب السلامة الوطني ومنع أربكان من ممارسة النشاط السياسي، ثم قام بتأسيس حزب الرفاه، مما ساهم في الصعود المتواصل للحركة الإسلامية الذي توجّ بتوليها السلطة عام ١٩٩٦ إثر فوز حزب الرفاه في الانتخابات ووصفه له إلى السلطة في ائتلاف حكومي مع حزب الطريق الصحيح، إلى أن تمكنت الأوساط العلمانية بما فيها المؤسسة العسكرية من الإطاحة بها بعد أن قامت بحملة ضدها من خلال التلويح بقيام إنقلاب عسكري، والعمل بعكس قراراتها وسياساتها الخارجية، فكانت الحكومة بواد والمؤسسة العسكرية بواد في التعامل

اللافتة للنظر لدى شعوب العالم الإسلامي، وأثيرت تساؤلات كثيرة حينها حول إمكانية قيام تركيا من جديد بدور فاعل في الإسلام.

يُعد نجم الدين أربكان - الذي يتحدر من أسرة عريقة من نسل الأمراء السلاجقة - محور أي حديث سياسي عن الإسلام في تركيا المعاصرة، بوصفه أحد أبرز قادة الفكر الإسلامي في ظل (الديمقراطية) التركية وتيار الحركة الإسلامية السياسية، وقد أدى دوره الكبير على الساحة السياسية.

حصل أربكان بحكم أنه رجل صناعي بعد انجاز دراسته العليا في ألمانيا على عضوية مجلس الغرف الصناعية والتجارية في إستنبول عام ١٩٥٩ بجانب توليه رئيس إدارة شركة مصنع المحرك الفضي. ثم أصبح أميناً عاماً وعضواً في مجلس إدارة اتحاد الغرف الصناعية والتجارية ثم رئيساً له بقرار من حزب العدالة. وهو منصب مهم أتاح له فرصة الانطلاق للدخول في عالم السياسة، وسرعان ما تم عزله من منصبه هذا بعد منعه الاستيراد والتصدير من وإلى (إسرائيل).

تمكن أربكان من إحداث تحول سياسي بعد أقل من نصف قرن على ولادة الجمهورية التركية، عندما أعلن مع ثمانية عشرة شخصية تأسيس حزب النظام الوطني في ٢٤ / ١ / ١٩٧٠، واستطاع أربكان المعروف كسب تأييد العديد من الشخصيات الصناعية، وإقناع المفكرين والنشطين الإسلاميين والنواب المسلمين في البرلمان بالانتماء إلى الحزب الإسلامي الهوي، على

لم تثر شخصية تركية من الجدل والاختلاف في النصف الثاني من القرن العشرين ما أثاره السياسي والفكر الإسلامي الأستاذ الدكتور نجم الدين أربكان، المعروف في الأوساط التركية باسم (أبو السبع أرواح)، فتأمل سيرته يقودنا مباشرة إلى قول علي رضي الله عنه: إذا أقبلت الدنيا على أحد أعطته محاسن غيره، وإذا أدبرت عنه سلبته محاسن نفسه. فهذا الرجل الذي أسس خمسة أحزاب سياسية، وحُكم وسُجن وحُظر نشاطه السياسي أكثر من مرة وفُرضت عليه الإقامة الجبرية، والذي ارتقى حتى شاع عنه اصطلاح «الظاهرة الأربكانية»، وأبدى أعداؤه إعجاباً وخوفاً منه في الوقت نفسه، وتحشدت حوله الملايين ليس من الأتراك فحسب ولكن من أرجاء العالم الإسلامي، هذا الرجل جدير بأن تكرر لسيرته وفكره المؤلفات.

إن ظهور سياسي إسلامي في تركيا العلمانية يرتقي إلى السلطة بالوسائل «الديمقراطية» دون أن يتخلّى عن مبادئه الإسلامية هي ظاهرة فريدة بالنسبة للدول الإسلامية. فهل يعود الفضل في ذلك إلى النظام العلماني الذي أقسح المجال للإسلاميين إذا التزموا بالمبادئ الديمقراطية أن يصلوا إلى السلطة، أم مطاولة نجم الدين أربكان وصبره ونفسه الطويل لمدة ثلاثين سنة لتحقيق أهدافه؟ مما لا شك فيه أن الجواب الثاني هو الأصح، لأن النظام العلماني طوال ثلاثة عقود كان يضع العراقيل تلو العراقيل أمام أربكان دون أن يثنيه عن مواصلة السير باتجاه أسلمة المؤسسات العلمانية عبر طريق شاق ووعر، كانت له أصدائه



مع الملفات الخارجية كالقضية القبرصية مثلاً والأكراد في العراق وغيرها... إلى أن قدّم أربكان استقالة حكومته أواخر عام ١٩٩٧.

أثبت أربكان في القضايا التي تعامل معها في السياستين الداخلية والخارجية، أنه لو أُتيح لحكومته أن تواصل الطريق وتستكمل الأسباب، فإنها ستحقق لتركيا إنجازات مذهشة من المكاسب في مجابهة المشاكل الداخلية الاقتصادية والعرقية، وستنقل تركيا في الوقت نفسه لأداء دور أكثر فاعلية على المستوى الإسلامي والقاري والعالمي، تقف في قمته محاولة إقامة اتحاد اقتصادي إسلامي آسوي أفريقي في مواجهة التغول الغربي، عجزت القيادات العربية والإسلامية عن تحقيقه، بل التفكير به على مدى عشرات السنين. ■

اغتصاب جماعي لمسلمات الروهينغا.. وأميركا قلقة

الفشل المتكرر في الحصول على تصريح للوصول إلى المناطق الأكثر تضرراً في شمال ولاية راخين (أراكان) بميانمار، حيث تشير التقديرات إلى أن ٦٦ ألف شخص اضطروا إلى الفرار من الروهينغا منذ التاسع من تشرين الأول الماضي. وأشار إلى أنه «من بين ٢٠٤ أشخاص تمت مقابلتهم بشكل فردي من قبل محققني الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أفادت الأغلبية منهم بأنهم شهدوا عمليات قتل، وذكر نصفهم تقريباً أن شخصاً من عائلاتهم قد قتل أو أصبح في عداد المفقودين، ومن بين نحو مئة امرأة تمت مقابلتهن، أكثر من نصفهن تعرضن للاغتصاب أو غيره من أشكال العنف الجنسي».

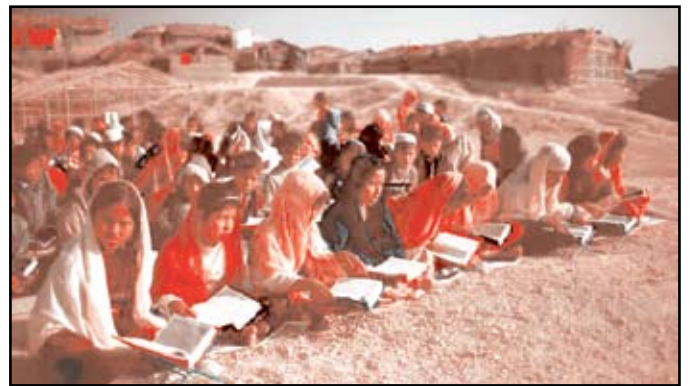
من جانبها، دعت منظمة هيومن رايتس ووتش يوم الاثنين ميانمار إلى معاقبة قادة الجيش والشرطة الذين سمحوا لجنودهم بالاعتصاب والاعتداء جنسياً على نساء وفتيات من مسلمي الروهينغا. وقالت المنظمة -ومقرها نيويورك- إنها «وثقت عمليات اغتصاب واغتصاب جماعي وأعمال عنف جنسية أخرى ضد فتيات صغار لا تتجاوز أعمارهن ١٣ عاماً خلال مقابلات مع البعض من ٦٩ ألفاً من مسلمي الروهينغا الذين فروا إلى بنغلاديش منذ أن ردت قوات الأمن في ميانمار على هجمات على مواقع حدودية قبل أربعة أشهر». ■

الوصول الكامل لهيئات الإغاثة ووسائل الإعلام إلى المنطقة. وجاء في تقرير الأمم المتحدة الصادر الجمعة الماضي أن قوات الأمن في ميانمار قامت بعمليات قتل واغتصاب جماعي لمسلمي الروهينغا وأحرقت قراهم منذ تشرين الأول الماضي في حملة «من المرجح أن تصل إلى حد الجرائم ضد الإنسانية وربما التطهير العرقي». وقال ستيفان دوغريك المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة يوم الاثنين في مؤتمر صحفي بنيويورك إنه تم الكشف عن أن «قوات الأمن في ميانمار ارتكبت جرائم قتل واغتصابات جماعية بحق مسلمي الروهينغا، وذلك بناء على مقابلات أجريت مع الضحايا كانوا قد فروا عبر الحدود إلى بنغلاديش منذ تشرين الأول الماضي».

وأوضح دوغريك أن «المفوض السامي لحقوق الإنسان زيد الحسين كان أرسل فريقاً من محققني المكتب إلى بنغلاديش عبر الحدود مع ميانمار، وذلك بعد

حقوقية أخرى حالات اغتصاب جماعي لنساء تلك الأقلية المسلمة في ميانمار. وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية كاتينا آدمز إن الولايات المتحدة لا تزال تدرس التقرير الأممي، لكنها حثت حكومة ميانمار على «أن تأخذ نتائجها مأخذ الجد، وأن تضاعف الجهود لحماية السكان المحليين»، وشددت آدمز على ضرورة «التحقيق في المزاعم بطريقة دقيقة وذات مصداقية، ومحاسبة المسؤولين عن أي انتهاكات»، مضيفة أن واشنطن تواصل مطالبة الحكومة باستعادة

اكتفت الإدارة الأميركية بإبداء قلقها إزاء الانتهاكات المتواصلة بحق مسلمي الروهينغا، التي قالت الأمم المتحدة إنها ترقى إلى جرائم حرب، ووثقت منظمات



الأمين العام للجماعة يستقبل وفد جمعية الإرشاد والإصلاح



تمّ خلال اللقاء استعراض الوضع الاسلامي العام في لبنان، والتحديات التي تواجه المسلمين في هذه المرحلة، وسبل التعاون والتنسيق بين الجماعة وجمعية الإرشاد. وأكد الأمين العام أن المرحلة التي تمرّ بها ساحتنا الاسلامية، والتحديات التي تواجهها، تتطلب تضامناً جهوداً، والنهوض بالواقع الاسلامي في لبنان على كافة المستويات. وجرى الاتفاق على التكامل من أجل تحقيق هذه الأهداف.

استقبل الأمين العام للجماعة الاسلامية في لبنان، الأستاذ عزّام الأيوبي، ظهر الخميس (٢٠١٧/٢/٢) بمركز الجماعة في بيروت، رئيس جمعية الإرشاد والإصلاح، الأستاذ جمال محيو، على رأس من الجمعية ضمّ الأستاذ وسيم مغربل، الحاج جميل قاطرجي، الأستاذ محمد سنو، الأستاذ عبد العزيز جمعة، وذلك بحضور عضو المكتب السياسي للجماعة الأستاذ وائل نجم، والشيخ أحمد العمري.

لقاء بين الاشتراكي والجماعة الإسلامية في الإقليم وتأكيد على ضرورة وضع قانون انتخابي لا يلغي أحداً

فشدد الطرفان على ضرورة الالتزام باتفاق الطائف، وأهمية الاتفاق على قانون انتخاب وطني يجمع ويوحد ولا يفرق أو يلغي أو يستثنى أي فريق آخر.

واتفق المجتمعون على عقد لقاءات دورية بين الجانبين لمواكبة التطورات والمستجدات على الساحة المحلية.

وحضر عن الجانب الاشتراكي وكيل داخلية الحزب في إقليم الخروب الدكتور سليم السيد وأعضاء من الوكالة: أمين سر الوكالة فادي شيو، الدكتور بلال قاسم، ووكيل الشباب في إقليم الخروب ميلار السيد. وحضر عن الجماعة الإسلامية رئيس مجلس المحافظة في الجماعة الإسلامية جبل لبنان المهندس محمد قداح، المسؤول السياسي في جبل لبنان المهندس عمر سراج، والأعضاء: حسن قوبر ومالك فواز ومحمد سرور.

عقدت قيادتا الحزب التقدمي الاشتراكي، والجماعة الإسلامية في إقليم الخروب، اجتماعاً تنسيقياً، تمّ خلاله التداول والتباحث في الأوضاع السياسية العامة، خصوصاً على ساحة الإقليم ولبنان بشكل عام.

وقال بيان صدر عن المجتمعين أنه «جرى تأكيد أهمية وضرورة التواصل والتلاقي والتعاون بين الجانبين وجميع القوى السياسية، والعمل لما فيه مصلحة المنطقة والوطن، لا سيما في هذه الظروف الدقيقة التي يمر بها لبنان والمنطقة العربية، التي تتطلب منا جميعاً الوحدة والتضامن لمواجهة الاستحقاقات».

كما جرى التوافق على متابعة قضايا وشؤون المنطقة الإنمائية والخدماتية والوقوف عند حاجات المواطنين.

وأشار البيان إلى «أنه تمّ التطرق الى مختلف الصيغ المطروحة بخصوص قانون الانتخابات،

الجماعة بطرابلس تزور الوزير السابق أشرف الريفي



الانتخابات النيابية المقبلة، والجماعة الإسلامية ترى بأن ما يطرح من قوانين الهدف منه تحقيق مصالح وأحجام عدد من القوى السياسية، وهذا ما ترفضه الجماعة الإسلامية».

من جهته أكد ريّفي أن العلاقة مع الجماعة الإسلامية هي في تواصل دائم لما فيه مصلحة لمدينة طرابلس ولبنان، وهي علاقة قائمة على الاحترام والتقدير ونحن على أبواب مرحلة انتخابية، وأي قرار يتخذ بشأن الانتخابات النيابية المقبلة مرهون باعتماد صيغة القانون الانتخابي وموعد الانتخابات».

قام المسؤول السياسي للجماعة الإسلامية في طرابلس والشمال الأستاذ ايهاب نافع يرافقه وفد من الدائرة السياسية في الشمال بزيارة للوزير أشرف الريفي في دارته بطرابلس، بحضور عضو مجلس بلدية طرابلس الأستاذ سمير حلواني. تمّ التباحث في القوانين المقترحة التي ستجري عليها الانتخابات النيابية المقبلة، مؤكداً العلاقة التي تربط الطرفين بما فيه مصلحة طرابلس ولبنان.

وصرح نافع عقب اللقاء فقال: «تأتي الزيارة في صدد التشاور في الانتخابات وقانون

«طفل.. وصوتي مسموع» ندوة في الإقليم



«اتحاد حماية الأحداث» الأستاذ منيب العاكوم والأستاذة غادة العريضي والعقيد «جورج غزالة» أمر مفرزة بيت الدين القضائية.

بدورة تحدث العقيد جورج غزالة عن دور قوى الأمن الداخلي، حيث أشار إلى قيامهم بتدريب عناصر مختصة بمواضيع العنف، وابعاد غرف تحقيق خاصة للأطفال المعرضين للعنف بحضور الأخصائيين الاجتماعيين من اتحاد حماية الأحداث، وأكد أن أي معلومة ترد إلى مفرزة قضائية يُستجاب لها فوراً، وعن إجراءات التحقيق الذي يجري في حال التبليغ عن العنف.

نظمت جمعية النجاة الاجتماعية في الإقليم ندوة ضمن سلسلة ندوات حول العنف ضد الأطفال التي تقيمها الجمعية بعنوان: «طفل... وصوتي مسموع» في خلية مسجد خالد بن الوليد في عانوت.

قدمت الندوة الأخت فاتن فواز وأشارت إلى ضرورة التعاون بين الجهات المعنية من قوى الأمن وجمعيات فاعلة على الأرض للتوعية ضد العنف الواقع على الأطفال، خاصة مع ازدياد هذه الظاهرة.

شارك بالندوة الأخصائية النفسية «هنادي مسالخي» والاختصاصيان الاجتماعيان من

الجماعة تزور محافظ الجنوب منصور ضوّ



وحقهم في البناء واستثمار أراضيهم، في نفس الوقت الهواجس عند أبناء القرى وما يشكله هذا الواقع من حساسية يجب التعامل معها بحكمة بالغة لما لها من انعكاسات على النسيج الاجتماعي والوحدة الوطنية والعيش المشترك في المنطقة وبين صيدا وجوارها.

وفد آل القبرصلي

استقبل نائب رئيس المكتب السياسي للجماعة الإسلامية في لبنان الدكتور بسام حمود بمركز الجماعة في صيدا وفد رابطة آل القبرصلي الذي سلمه دعوة للمشاركة بإطلاق اسم الشهيد نزيه القبرصلي على أحد شوارع مدينة صيدا.

وكانت مناسبة جرى فيها الحديث عن الأوضاع الاجتماعية والمعيشية والحياتية في صيدا.

ومن ناحية ثانية استقبل حمود وفداً يمثل العمال في مسلخ صيدا شرحوا له ظروف عملهم وبعض المعوقات التي يواجهونها، ووعدهم بمتابعة هذه القضية مع رئيس بلدية صيدا في الأيام القادمة.

زار نائب رئيس المكتب السياسي للجماعة الإسلامية في لبنان الدكتور بسام حمود يرافقه عضو مجلس بلدية صيدا حسن الشماس، وعضو اللجنة السياسية محمد الزعترى، سرايا صيدا الحكومية، حيث التقى محافظ الجنوب الأستاذ منصور ضوّ، وجرى خلال اللقاء التداول بالأوضاع العامة في الجنوب وفي صيدا بشكل خاص، كما تناول البحث عدداً من القضايا السياسية والأمنية والخدماتية للمواطنين.

بعد اللقاء قال د. حمود: ناقشنا مع سعادة المحافظ القضايا السياسية الراهنة، ولا سيما المشاريع المطروحة لقانون الانتخابات، وأكدنا ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها الدستوري، وعدم التذرع بعدم الاتفاق على قانون جديد لتأجيلها، وأن كنا نؤيد وندعو إلى إقرار القانون النسبي على أساس الدائرة الموسعة. وتوقفنا أمام إشكالية حساسة تتعلق بحقوق أبناء صيدا ممن يمتلكون أراضي في قرى شرق صيدا،

الجماعة تستقبل وفداً من رابطة مخاتير طرابلس



في حمل هموم الناس وتيسير أمورهم. وتمّ خلال اللقاء البحث في عدد من المواضيع التي تهم المختارين والمناطق، ورحب العويك بالمخاتير منوهاً بعملهم وجهودهم في خدمة المواطنين. وشكر الوفد للجماعة اهتمامها بالشؤون التي تهم الناس ومواقفها الوطنية، مؤكداً ضرورة التنسيق التواصل الدائم لما يحقق مصلحة طرابلس.

استقبل مسؤول الجماعة الإسلامية في طرابلس الأستاذ سعيد العويك وفداً من رابطة مخاتير طرابلس، ضمّ رئيس الرابطة فتحي حمزة وأعضاء من الهيئة الإدارية المنتخبة للرابطة، بحضور المسؤول السياسي في طرابلس والشمال الأستاذ إيهاب نافع.

هنأت الجماعة المخاتير على انتخاب الهيئة الإدارية الجديدة للرابطة، مؤكدة أهمية دور المخاتير

رسالة إلى أمي.. من «مسلم صيدنايا»

بقلم: أواب إبراهيم

أكتب إليك بكلماتي هذه رغم المخاطرة الكبيرة، فإذا رأي شايوش الزنزانة سيكون عقابي ساعات من التعذيب والصعق الكهربائي، لكنني وجدت أن الأمر يستحق المحاولة، فالألم لم يعد ضعيفاً ثقيلاً وهو رفيقي الدائم منذ دخلت سجن صيدنايا. ربما لا يجب أن أخبرك بحالي كي لا يزيد حزنك علي، لكنني حين أدركت أن كلماتي ستبقى حبسية جدران الزنزانة العفنة قررت أن أثبت إليك ألي وبعضاً من يومياتي، علّ ذلك يخفف مما أعانيه.

وأنا أحدثك يا أمي لمحت ملك الموت مرّ قربي ليخطف روح زميل لي نهشه مرض السل، بعدما رفضت إدارة السجن إعطائه الأدوية. وبعد أن أنتهي من محادثتك سأتعاون مع زملائي لنقل الجثة، بانتظار قدوم حراس السجن لأخذها. بالمناسبة، في إحدى المرات انشغل ملك الموت عن زنزانتني ثلاثة أيام فلم يمت أحد منا، فاستاء السجانون ودخلوا إلى الزنزانة وبدأوا فينا ضرباً وركلاً وصفعاً، وكان ذلك كفيلاً بأن يعاود ملك الموت زيارتنا، ويخطف من بيننا ستة عشر زميلاً في ليلة واحدة.

هل تعلمين يا أمي أن الكلام ممنوع في السجن طيلة الوقت؟ حتى الآن من شدة الألم ممنوع. الصمت في السجن مطبق، هو نوع من الصمت الذي لا يمكن استيعابه، وإذا تحلى أحدنا بالشجاعة فقد يجازف بهمة أنين تستجلب عليه المزيد من الضرب، وقد حدث أن أحد السجناء توسل قائلاً «منشان الله، فهاجمه اثنان من الحراس، وانها لا عليه ضرباً».

الرعاية الطبية عندنا يا أمي خمسة نجوم، فالأطباء الذين يأتون إلينا يقومون بتعذيبنا بدلاً من مساعدتنا. بعدما أدركنا ذلك، توقفنا عن إخبار الأطباء عن مكان الألم لأننا كنا نعرف أنهم سوف يضربوننا على مكان الألم تحديداً.

أصببت بالإسهال ذات مرة، ولم أعد قادراً على تحمل الأمر، في هذه اللحظة دخل الحراس إلى الزنزانة، وهرع الجميع باتجاه الجدار. فرفعت سروالي ووضعت يدي على عيني وكنت أرتعد، فسألني الحراس لماذا ترتعد، فقلت له إنني كنت في دورة المياه، فركلني وانها ل علي باللكمات والركلات مستهدفاً عظام قدمي لسبب أجله. كان الضرب مبرحاً، وأشبه ما يكون بمن يحاول غرس مسمار في صخرة، تمنيت حينها لو أنهم بتروا ساقي بدلاً من الاستمرار في ضربهما.

سأخبرك أمراً يا أمي أخجل من مجرد التفكير به فكيف بإخبارك عنه. اعتاد الحراس أن يأمرنا الجميع بخلع ملابسهم والتوجه إلى دورة المياه واحداً تلو الآخر، ثم يختارون واحداً منا من ذوي البنية الصغيرة، أو من هم أحدث سناً، أو من لديهم بشرة فاتحة، ويطلبون منه أن يقف ووجهه نحو الباب، وأن يغمض عينيه، ومن ثم يأمرهم أحد السجناء الأكبر سناً باغتصابه.

أمي الغالية، خضعت قبل أيام لمحاكمة أمام مجموعة من الضباط في محكمة الميدان العسكرية، استغرقت محاكمتي دقيقة ونصفاً، تضمنت سؤالاً عن اسمي والجرم الذي اعترفت بارتكابه تحت التعذيب، ليطلب مني الكاتب بعدها التوقيع على إفادتي. دقيقة ونصف يا أمي كانت كافية ليصدر الحكم علي بالسجن المؤبد. هو حكم مخفف، فالقاضي لا يعرف إلا حكمين، إما المؤبد وإما الإعدام. حال القاضي كحال أطباء مستشفى تشرين الذي تُنقل إليه جثث من يتم إعدامهم، فتشخيص الأطباء لأسباب الوفاة لا يخرج عن اثنين: إما توقف عمل القلب وإما توقف الجهاز التنفسي. الأطباء هناك لا ينتبهون لألوان قوس قزح على أجسادنا ولا لأثار الصعق الكهربائي ولا للعظام الناتئة من جلودنا جراء منع الطعام والشراب.

أخبرك عن حالي، لكن حال آخرين كثر ليس أفضل مني. فكل اثنين وأربعاء يدخل الحراس إلى الزنزانة ويختارون من بيننا، يجمعون قرابة خمسين سجيناً يمشون في طابور مطاطني الرؤوس، يمسك كل واحد منهم بقميص الشخص الذي أمامه. يخبرونهم أنه سيتم نقلهم لسجن مدني، لكننا علمنا أن من يتم نقله ينتقل إلى دار البقاء بعد شقه في المبنى المجاور. ملاحظة: أحداث الرسالة أعلاه ليست من وحي الخيال، وتمت إلى الواقع بصله كبيرة، وهي استندت في تفاصيلها لشهادات أوردتها تقرير منظمة العفو الدولية الذي أصدرته بعنوان «مسلم صيدنايا».



كلية طيعة

برافو وليد بك!

بقلم: عبد القادر الأسمر

السياسية وهو لذلك انتدب وفداً من «اللقاء الديمقراطي» إلى كل الكتل النيابية تحت شعار «رفض الإلغاء والعمل وفق دستور الطائف» الذي لم ينص صراحة على قانون بعينه.

ويصّر وليد جنبلاط على موقفه الذي ينطلق من حرصه على تكريس زعامته وهو يشير بطرف خفي إلى مخططات من أطلقوا قانون النسبية والقانون المختلط ولا يأبه بتفريعات الرئيس عون وحتى لو وصل الأمر إلى تمديد ثان أو الفراغ.

فهنيئاً للدروز زعيمهم وليد جنبلاط الذي تحدى مخططات عون-جعجع التي تهدف إلى تاطير النواب المسيحيين في جبهة متماسكة تفرض هويتها على الواقع السياسي اللبناني، وما جولات وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل إلى أميركا اللاتينية والدول الأفريقية إلا خطوة في إطار دعوة المسيحيين المغتربين لاستعادة جنسيتهم اللبنانية والعمل على إقرار مجموعة من النواب يمثلون المغتربين اللبنانيين.

إننا نحیی النائب جنبلاط على غيرته على طائفته والتمسك بزعامته ودوره التاريخي ونتمنى من زعمائنا استلهام موقفه في الحفاظ على حقوق طائفتنا بعيداً عن التهويل والاضغوطات. وإن لبنان لا يبني بعزل مكون سياسي أساسي من دوره في الحفاظ على رسالة لبنان دون غلبة فريق على آخر. وعلى الجميع أن يدركوا أنه لا يمكن عزل مكون أو سيطرة مكون آخر على مجريات السياسة العامة وإن موقف جنبلاط الجريء هو درس لكل من يحاول أن يعيب بهذا الوطن لصالح فئة أو طائفة أو تيار أو حزب أو حركة. وعنا لأمر زعماء الطائفة السنية المشتتين والحائرين في مواقفهم الملتبسة والمبهمة.

ثماني سنوات واللبنانيون يأملون من نوابهم الممدين انجاز قانون انتخابي يوصف بأنه عصري وعادل ومتوازن. فلم يقلحوا في اختيار هذا القانون أو بالأحرى لم يكونوا على مستوى المسؤولية المنوطة بهم ولم يعكفوا على مناقشة الاقتراحات المقدمة من الكتل والنواب، والتي نفذت ١٧ قانوناً جرى تقليصها إلى ثلاثة مشاريع قوانين لم تتم مناقشتها بصورة جدية خلال المهلة المحددة لهم، ولم تخصص أي جلسة نيابية جادة في هذا الشأن، ما وضع النواب في موقف حرج بعد أن تعذر الخروج بصيغة قانون توافق عليه مختلف الكتل والتيارات السياسية. ولم يبق سوى عشرة أيام كحد أقصى لانتهاء مهلة إصدار القانون في ٢٠ شباط الجاري وإلا فإن البلد معرض للوقوع في الفراغ كما هدد رئيس الجمهورية ميشال عون مؤكداً ألا تمديد ثانياً للنواب ولبتحمل كل مكون لبناني مسؤوليته في عدم إنقاذ الوضع السياسي للوقوع في أزمة سياسية حادة ونكسة لهذا العهد الذي أعلن رئيسه أنه سينزل إلى الشارع ليستفتي المواطن في القانون الذي يريده.

ويبدو أن هناك جهلاً في مواقف اللبنانيين المستائين من الاجواء السياسية المعقدة التي تفتعلها الكتل السياسية المتحفظة على أي قانون من القوانين الثلاثة المقترحة ولم تتفق كتلتان نيابيتان على مشروع واحد ما عدا توافق التيار الوطني الحر وحزب القوات اللبنانية على النسبية التي يعتبرها النائب وليد جنبلاط مؤامرة على زعامته في الشوف وعاليه وتقليص عدد نوابه وسحب النواب المسيحيين من كتلته لصالح تحالف عون-جعجع الذي يهدف إلى مصادرة النواب المسيحيين من تأثير الناخبين المسلمين.

ولقد كان النائب وليد جنبلاط صريحاً وحريصاً على سير قانون الستين دون أن يأبه بأراء معظم الكتل

مواقيت الصلاة

حسب توقيت مدينة بيروت

أيام الأسبوع	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١
السبت	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨
الأحد	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩
الاثنين	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠
الثلاثاء	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١
الأربعاء	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	١
الخميس	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	١	٢
الجمعة	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	١	٢	٣